

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

République Algérienne Démocratique et Populaire

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

Ministère de L'enseignement Supérieur et de La Recherche Scientifique

جامعة عين تموشنت بلحاج بوشعيب

Université of Ain Témouchent-Belhadj Bouchaib

كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مخبر الأسواق التشغيل المحاكاة والتشريع في الدول المغاربية

أطروحة مقدمة كمتطلبات لنيل شهادة الدكتوراه

ميدان العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

شعبة العلوم الاقتصادية تخصص: اقتصاد دولي

العنوان

أهمية النشاط المقاولاتي من أجل ترسيخ مقومات القطاع الصناعي

تاريخ المناقشة: 12/04/2026

إشراف الأستاذ:

أ.د. وراد فؤاد

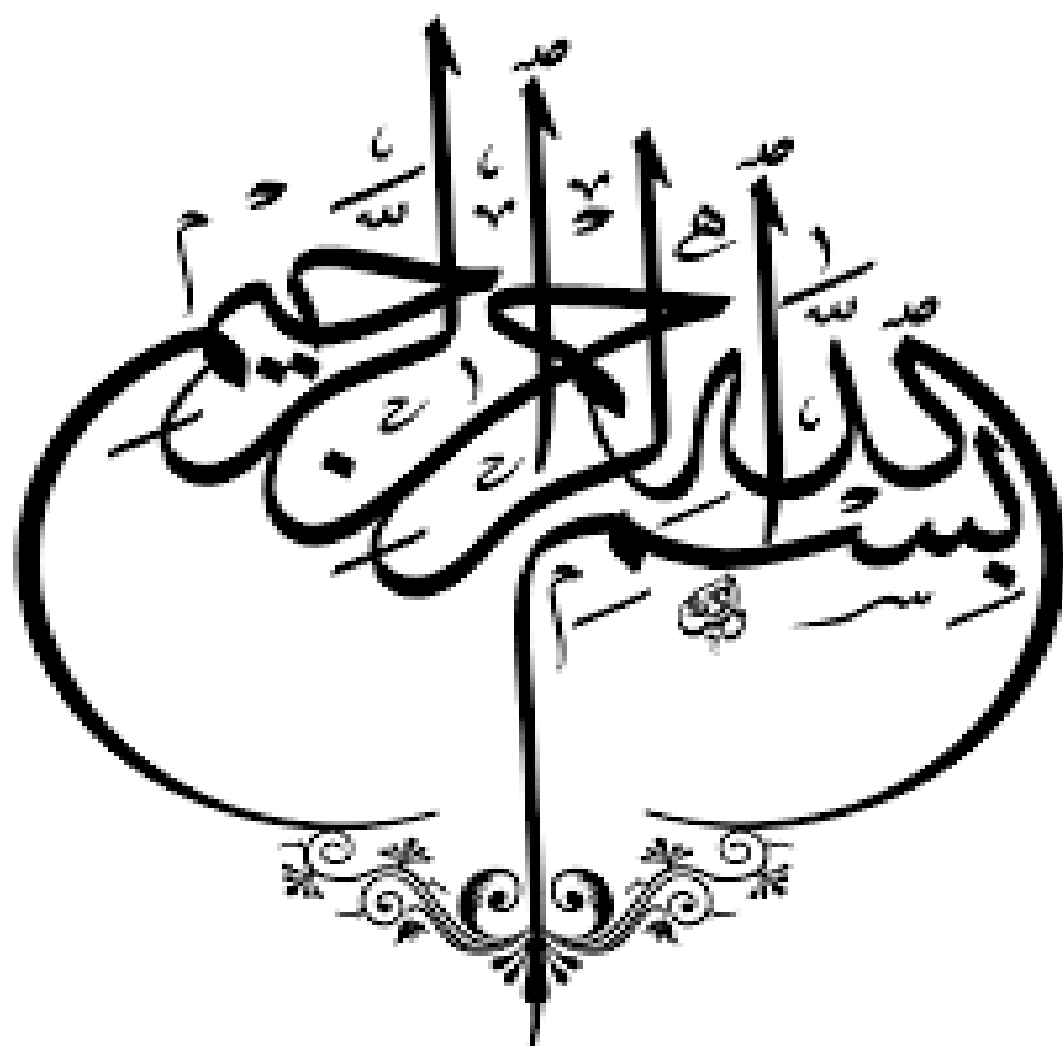
إعداد الطالبة:

حموتي نسيم

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الجامعة	الصفة
أ.د. مخضار سليم	جامعة عين تموشنت بلحاج بوشعيب	رئيسا
أ.د. وراد فؤاد	جامعة عين تموشنت بلحاج بوشعيب	مشرفا
د. لواتي خاتمة	جامعة عين تموشنت بلحاج بوشعيب	مساعد مشرف
د. مطهري كمال	جامعة عين تموشنت بلحاج بوشعيب	ممتحنا
د. زاوي أحمد الصادق	جامعة مصطفى اسطمبولي معسكر	ممتحنا
د. خدير أسامة	جامعة مصطفى اسطمبولي معسكر	ممتحنا

السنة الجامعية: 2025/2024



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الإهداء:

إلى كل من:

والدي العزيز رحمه الله

والدتي الكريمة أطال الله في عمرها

سندي ورفيق دربي زوجي العزيز

إلى أختي، أخي وزوجته الكريمة

إلى أبنائي حفظهم الله ورعاهم

أفراد العائلة كل واحد باسمه

وجميع الأصدقاء والأحباب

أهدي هذا العمل

شكر وتقدير

" ربي أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي وعلى والدي وأن أعمل صالحا ترضاه "

عرفانا بالجميل وامتنانا لكل من كان له أثر في إنجاز هذا العمل المتواضع ، أتقدم بخالص الشكر والتقدير لكل من ساهم في دعمي ومساندتي طيلة مسيرتي العلمية .

أتوجه باسمى عبارات الشكر والتقدير إلى الأستاذ المشرف الدكتور وراة فؤاء على توجيهاته القيمة وصبره ودعمه المتواصل.

كما أتقدم بالشكر إلى الأستاذة مساعد مشرف الدكتور لواتي خاتمة فقد كانت خير ناصح طوال مراحل أعداد هذه الأطروحة

كما أتقدم بالشكر إلى الأساتذة الأفاضل (محفوظ هنداي ، وهراني عبد الكريم ، توزان ، حسناوي مريم،قراري يمينه) على تعاونهم ومساعدتهم القيمة في إعداد وتحكيم استبيان الدراسة الميدانية.

وأخص بالشكر الأستاذ محفوظ هنداي على توجيهاته المنهجية لإعداد الدراسة الميدانية .

ولأنسى أن أرفع عبارات الشكر والعرفان إلى كل من ساعدني في جمع بيانات الدراسة ، من مسؤولين وفاعلين في مختلف الهيئات الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذا أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لولاية عين تموشنت .

و الحمد لله رب العالمين.

المخلص:

تهدف هذه الدراسة إلى استكشاف أهمية النشاط المقاوالاتي في دعم وترسيخ مقومات القطاع الصناعي، حيث اعتمد البحث على مقارنة تجمع بين الدراسة النظرية والدراسة الميدانية، وذلك من خلال توجيه استبيان لمجموعة من أصحاب المشاريع الصناعية بولاية عين تموشنت. وقد تم تحليل المعطيات المقدمة باستخدام أدوات إحصائية حديثة من أجل اختبار صحة الفرضيات المطروحة. وقد أفرزت هذه الدراسة على نتائج مهمة تسلط الضوء على العلاقة بين النشاط المقاوالاتي وواقع الصناعة، مما سمح بتقديم توصيات عملية قابلة للتطبيق.

الكلمات المفتاحية:

النشاط المقاوالاتي، مقومات القطاع الصناعي، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الإبداع، الجزائر.

Abstract:

This study aims to explore the importance of entrepreneurial activity in supporting and consolidating the foundations of the foundations of the industrial sector. The research employed an approach combining theoretical study and fieldwork by distributing a questionnaire to a group of industrial project owners in the Wilaya of Ain Temouchent. The collected data were analyzed using modern statistical tools to test the validity of the proposed hypotheses. The study produced significant results that highlight the relationship between entrepreneurial activity and the state of industry, allowing for practical and applicable recommendations.

Keywords:

Entrepreneurial activity, industrial sector small and medium enterpris

قائمة المحتويات:

الإهداء:

شكر وتقدير

المُلخَص: V.....

قائمة الأشكال: VII

قائمة الجداول: IX.....

قائمة الملاحق: XIII

قائمة المختصرات: XIV

مقدمة عامة..... ب

الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة..... 1

مقدمة: 2

المبحث الأول: المفاهيم النظرية المتعلقة بالنشاط المقاولاتي..... 2

المطلب الأول: مفهوم المقاول حسب الاتجاهات الفكري..... 3

المطلب الثاني: مفهوم المقاولاتية وصورها..... 11

المطلب الثالث: مفهوم النشاط المقاولاتي وأبعاده..... 24

المبحث الثاني: مقومات القطاع الصناعي في الجزائر..... 35

المطلب الأول: مقومات القطاع الصناعي..... 35

المطلب الثاني: استراتيجية التصنيع في الجزائر..... 43

المطلب الثالث: بعض مؤشرات القطاع الصناعي الجزائري..... 49

المبحث الثالث: واقع النشاط المقاولاتي وديناميكية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر..... 56

المطلب الأول: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر..... 56

المطلب الثاني: المقاولاتية كمحرك رئيسي للنمو الاقتصادي والقيمة المضافة في الجزائر..... 68

المطلب الثالث: التحديات التي تواجه المقاولاتية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	74
الفصل الثاني: الدراسات السابقة	84
مقدمة:	85
المبحث الأول: الدراسات السابقة باللغة العربية.....	86
المطلب الأول: الدراسات العربية التي تطرقت إلى النشاط المقاولاتي.....	86
المطلب الثاني: الدراسات العربية التي تطرقت لمقومات القطاع الصناعي.....	96
المطلب الثالث: الدراسات العربية التي تطرقت للنشاط المقاولاتي والقطاع الصناعي.....	103
المبحث الثاني: الدراسات باللغة الأجنبية.....	110
المطلب الأول: الدراسات باللغة الأجنبية التي تطرقت للنشاط المقاولاتي.....	110
المطلب الثاني: الدراسات باللغة الأجنبية التي تطرقت لمقومات القطاع الصناعي.....	116
المطلب الثالث: الدراسات باللغة الأجنبية التي تطرقت لكل من النشاط المقاولاتي والقطاع الصناعي.....	124
المبحث الثالث: مميزات الدراسات الحالية عن الدراسات السابقة.....	131
المطلب الأول: تحديد الفجوة المعرفية	132
المطلب الثاني: مميزات الدراسة الحالية.....	134
المطلب الثالث: المبررات العلمية للدراسة	137
خاتمة:	142
الفصل الثالث: الجانب التطبيقي للدراسة.....	143
تمهيد الفصل:	144
المبحث الأول: مدخل للدراسة التطبيقية.....	145
المطلب الأول: تقديم لقطاع المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة لولاية عين تموشنت	145
المطلب الثاني: نموذج الدراسة وفرضياتها.....	150
المطلب الثالث: أداة الدراسة وإجراءاتها.....	153

المبحث الثاني: العرض والتحليل الوصفي لإجابات أفراد عينة الدراسة على محاور الاستبيان.....	170
المطلب الأول: وصف البيانات الديموغرافية لعينة الدراسة:.....	170
المطلب الثاني: عرض وتحليل إجابات أفراد العينة على فقرات المحور الأول من الاستبيان الموجه للمقاولتين والمتعلق بأبعاد النشاط المقاولاتي:	175
المطلب الثالث: عرض وتحليل إجابات أفراد العينة على فقرات المحور الثاني من الاستبيان الموجه للأفراد والمتعلق بترسيخ مقومات القطاع الصناعي.	188
المبحث الثالث: تحليل البيانات باستخدام نمذجة المعادلات الهيكلية – طريقة المربعات الصغرى الجزئية باستعمال برنامج SMART PLS 4:.....	201
المطلب الأول: تقييم نموذج القياس.	202
المطلب الثاني: تقييم النموذج الهيكلي.	207
المطلب الثالث: اختبار فرضيات الدراسة.	210
خلاصة الفصل:.....	220
الخاتمة العامة.....	221
قائمة المصادر والمراجع.....	226
قائمة الملاحق	234

قائمة الأشكال:

- الشكل 1.1 : مفهوم المقاولاتية 15
- الشكل 1.2: معادلة سلسلة الابتكار 20
- الشكل 1.3: العلاقة بين النماذج 22
- الشكل 1.4: الإطار المفاهيمي للنشاط المقاولاتي حسب المرصد العالمي للمقاولاتية..... 26
- الشكل 1.5 : مسار النشاط المقاولاتي حسب مؤشرات GME 28
- الشكل 1.6: أبعاد النشاط المقاولاتي 31
- الشكل 1.7: مقومات القطاع الصناعي 35
- الشكل 1.8 : نمو الناتج الداخلي الخام 2019-2024 50
- الشكل 1.9 : أهم القطاعات في الناتج الداخلي الخام في سنة 2023 51
- الشكل 1.10: معدل نمو الصناعات التحويلية والاستخراجية 52
- الشكل 1.11: تطور واردات السلع حسب مجموعات المنتجات في الجزائر 55
- الشكل 1.12: نسبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الصفة القانونية 60
- الشكل 1.13: تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر حسب الحجم إلى غاية 2022/12/31 63
- الشكل 1.14 : عدد الأفراد الموظفين من قبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر 64
- الشكل 1.15: تطور الميزان التجاري في الجزائر 2021-2022 70
- الشكل 1.16: تطور القيمة المضافة في الجزائر 2021-2022 72
- الشكل 1.17: نسبة القروض المتعثرة إلى إجمال القروض في القطاع المصرفي في بعض الجول العربية (2019-2022) 78
- الشكل 3.1: نموذج الدراسة 150
- الشكل 3.2: توزيع أفراد العينة حسب الجنس 170
- الشكل 3.3: توزيع أفراد العينة حسب الفئة العمرية 171
- الشكل 3.4: توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي 172
- الشكل 3.5: توزيع أفراد العينة حسب الخبرة المهنية 172
- الشكل 3.6 : توزيع أفراد العينة حسب عدد العمال 173

الشكل 3. 7:	ترتيب عبارات البعد المتعلق بقياس مستوى خلق القيمة	177.....
الشكل 3. 8:	ترتيب عبارات البعد المتعلق بقياس مستوى استثمار الفرص وتطويرها	180.....
الشكل 3. 9:	ترتيب عبارات البعد المتعلق بقياس مستوى الإبداع	182.....
الشكل 3. 10:	ترتيب عبارات البعد المتعلق بقياس مستوى المخاطرة	185.....
الشكل 3. 11:	ترتيب عبارات البعد المتعلق بقياس مستوى التنافسية	187.....
الشكل 3. 12:	ترتيب عبارات البعد المتعلق بقياس مستوى رأس المال البشري (العمالة)	190.....
الشكل 3. 13:	ترتيب عبارات البعد المتعلق بقياس مستوى التكنولوجيا	192.....
الشكل 3. 14:	ترتيب عبارات البعد المتعلق بقياس مستوى الإدارة	194.....
الشكل 3. 15:	ترتيب عبارات البعد المتعلق بقياس مستوى المواد الأولية	200.....
الشكل 3. 16:	الصدق التقاربي وموثوقية النموذج والتحقق من عدم وجود مشكلة التعدد الخطي	205.....
الشكل 3. 17:	نتيجة الفرضية الأولى	210.....
الشكل 3. 18:	نتيجة الفرضية الثانية	213.....

قائمة الجداول:

جدول 1. 1: مفهوم المقاولاتية.....	13
جدول 1. 2: تركيبة الصادرات (القيمة بملايين الدولارات الأمريكية).....	53
جدول 1. 3: تعريف المؤسسات الصغيرة، الصغيرة والمتوسطة	58
جدول 1. 4 : تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر حسب الصفة القانونية إلى غاية 2022/12/31.....	59
جدول 1. 5:تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر حسب الحجم إلى غاية 2022/12/31.....	62
جدول 1. 6:تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر حسب المناطق الجغرافية إلى غاية 2022/12/31.....	63
جدول 1. 7: هيئات الدعم والمرافقة المقاولاتية في الجزائر	64
جدول 1. 8: تطور الميزان التجاري خلال سنتي 2021-2022.....	70
جدول 1. 9 :تطور القيمة المضافة خارج قطاع المحروقات حسب القطاعات (الوحدة مليار دينار)... ..	71
جدول 1. 10:مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الصناعات الغذائية في القيمة المضافة من 2017-2021.....	73
جدول 1. 11:مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في صناعة الجلود والأحذية في القيمة المضافة من 2017-2021.....	73
جدول 1. 12:وفاة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 2022/12/31	76
جدول 1. 13: مؤشر العبء الضريبي وفق صندوق النقد العربي.....	77
جدول 2. 1 : أوجه تشابه الدراسات العربية السابقة التي تطرقت للنشاط المقاولاتي.....	95
جدول 2. 2:أوجه التشابه للدراسات العربية التي تطرقت الى مقومات القطاع الصناعي.....	103
جدول 2. 3 : أوجه التشابه والاختلاف بين الدراسات العربية السابقة التي تطرقت الى النشاط المقاولاتي ومقومات القطاع الصناعي.....	109
جدول 2. 4:أوجه الاختلاف بين الدراسات باللغة العربية والدراسات باللغة الأجنبية في مجال بالنشاط المقاولاتي.....	115
جدول 2. 5 : أوجه الاختلاف بين الدراسات السابقة باللغة العربية واللغة الأجنبية	123

جدول 2. 6: أوجه الاختلاف بين الدراسات باللغة الأجنبية والدراسات باللغة العربية التي تطرقت الى النشاط	129
المقاولاتي ومقومات القطاع الصناعي.	137
جدول 2. 7: مميزات الدراسة الحالية.	140
جدول 2. 8: التبريرات العلمية.	
جدول 3. 1: حركية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب فروع النشاط لولاية عين تموشنت إلى غاية	ديسمبر 2023
جدول 3. 2: حركية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب البلديات إلى غاية ديسمبر 2023.	146
جدول 3. 3: الخريطة الاقليمية لفرص الاستثمار لولاية عين تموشنت إلى غاية ديسمبر 2023.	148
جدول 3. 4: المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة التابعة للقطاع الصناعي لولاية عين تموشنت.	151
جدول 3. 5: يوضح المشاريع المعلنة والمشاريع الملغاة والمتوقفة لولاية عين تموشنت.	152
جدول 3. 6: درجات مقياس ليكرت الخماسي.	154
جدول 3. 7: مجالات مقياس ليكرت الخماسي.	155
جدول 3. 9: يوضح صدق الاتساق الداخلي لبعد خلق القيمة.	161
جدول 3. 10: يوضح صدق الاتساق الداخلي لبعد استثمار الفرص وتطويرها.	162
جدول 3. 11: يوضح صدق الاتساق الداخلي لبعد الإبداع.	162
جدول 3. 12: يوضح صدق الاتساق الداخلي لبعد المخاطرة.	163
جدول 3. 13: يوضح صدق الاتساق الداخلي لبعد التنافسية.	164
جدول 3. 14: يوضح صدق الاتساق الداخلي لبعد رأس المال البشري.	164
جدول 3. 15: يوضح صدق الاتساق الداخلي لبعد التكنولوجيا.	165
جدول 3. 16: يوضح صدق الاتساق الداخلي لبعد الإدارة.	166
جدول 3. 17: يوضح صدق الاتساق الداخلي لبعد السياسات والحكومات.	167
جدول 3. 18: يوضح صدق الاتساق الداخلي لبعد المواد الأولية.	167
جدول 3. 19: يوضح المجالات المختلفة لدرجة الثبات (Alpha).	169
جدول 3. 20: يبين قيمة معامل Cronbach's Alpha لمحاور وأبعاد الاستبيان.	169
جدول 3. 21: توزيع أفراد العينة حسب الجنس.	170
جدول 3. 22: توزيع أفراد العينة حسب الفئة العمرية.	171

جدول 3. 23: توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي	172.....
جدول 3. 24: توزيع أفراد العينة حسب الخبرة المهنية	172.....
جدول 3. 25: توزيع أفراد العينة حسب عدد العمال	173.....
جدول 3. 26: نتائج تحليل إجابات أفراد العينة على العبارات المتعلقة ببعد خلق القيمة.	175.....
جدول 3. 27: نتائج تحليل إجابات أفراد العينة على العبارات المتعلقة ببعد: استثمار الفرص وتطويرها.	178.....
جدول 3. 28: نتائج تحليل إجابات أفراد العينة على العبارات المتعلقة ببعد الإبداع.	180.....
جدول 3. 29: نتائج تحليل إجابات أفراد العينة على العبارات المتعلقة ببعد المخاطرة.	183.....
جدول 3. 30: نتائج تحليل إجابات أفراد العينة على العبارات المتعلقة ببعد التنافسية.	185.....
جدول 3. 31: نتائج تحليل إجابات أفراد العينة على العبارات المتعلقة ببعد رأس المال البشري (العمالة).	188.....
جدول 3. 32: نتائج تحليل إجابات أفراد العينة على العبارات المتعلقة ببعد التكنولوجيا.	190.....
جدول 3. 33: نتائج تحليل إجابات أفراد العينة على العبارات المتعلقة ببعد الإدارة.	192.....
جدول 3. 34: نتائج تحليل إجابات أفراد العينة على العبارات المتعلقة ببعد السياسات والحكومات.	195..
جدول 3. 35: ترتيب عبارات البعد المتعلق بقياس مستوى الإدارة.	197.....
جدول 3. 36: نتائج تحليل إجابات أفراد العينة على العبارات المتعلقة ببعد المواد الأولية.	198.....
جدول 3. 37: الصدق التقاربي وموثوقية النموذج والتحقق من عدم وجود مشكلة التعدد الخطي لنموذج الدراسة (محور النشاط المقاولاتي).	202.....
جدول 3. 38: الصدق التقاربي وموثوقية النموذج والتحقق من عدم وجود مشكلة التعدد الخطي لنموذج الدراسة (محور ترسيخ مقومات القطاع الصناعي).	203.....
جدول 3. 39: الصدق التمايزي	206.....
جدول 3. 40: معامل التحديد R ²	208.....
جدول 3. 41: معامل حجم الأثر (F-Square)	209.....
جدول 3. 42: نتيجة الفرضية الأولى	210.....
جدول 3. 43: نتيجة الفرضية الثانية	212.....
جدول 3. 44: نتيجة اختبار توزيع البيانات	215.....
جدول 3. 45: يوضح نتائج اختبار الفرضية الثالثة.	216.....

جدول 3. 46: يوضح نتائج اختبار الفرضية الرابعة..... 218.

قائمة الملاحق:

الصفحة	العنوان
269	استبيان الدراسة

قائمة المختصرات

الاختصار	الاسم الكامل
OCDE	Organisation de Coopération et de Développement Economiques
GEM	Global Entrepreneurship Monitor
ANSEJ	Agence Nationale de soutien a l'emploi des Jeunes
CNAC	Caisse Nationale d'Assurance Chômage
ANGEM	Agence Nationale de gestion du Micro-crédit
ANPT	L'agence Nationale de promotion et développement des parcs Technologiques
AAPI	Agence algérienne de promotion de l'investissement
ADPMEP	L'Agence de développement des petites et moyennes entreprises
FGAR	Fond de garantie de crédits aux PME
PME	Petite et Moyenne Entreprises
PMI	Petite et Moyenne Industries
PLS-SEM	PARTIAL LEAST SQUARES STRUCTURAL EQUATION MODELING
AVE	Average variance extracted
FL	Factor Loading
CR	Composite Reliability
VIF	Variance Inflation Factor
R^2	Coefficient of determination
F2	Effect size
GOF	Goodness of Fit

مقدمة عامة

مقدمة عامة

شهد الاقتصاد العالمي خلال العقود الأخيرة تحولات وتغيرات متسارعة، وهذا في ظل التطور على المستوى التقني والرقمي وكذا التغيرات البيئية والاجتماعية، مما فرض على دول العالم، لاسيما النامية منها، تحديات جسيمة في سبيل تحقيق النمو المستدام وضمان التوازنات الاقتصادية والاجتماعية التي كانت ولا تزال مضطربة. وقد بات واضحا أن الاعتماد على النماذج التقليدية للتنمية لم يعد فعالا في ظل هذه الظروف، لذا وجب استحداث نماذج جديدة تكون أكثر كفاءة وأكثر مرونة.

على هذا الأساس برز النشاط المقاوлатي كمحور استراتيجي وكرافعة أساسية لإعادة تشكيل وبعث النمو الاقتصادي، لما له من دور بالغ الأهمية في تحفيز الابداع، وخلق فرص العمل، وتعزيز التنافسية، وتحقيق تنمية شاملة.

في هذا الإطار، أولت العديد من الدول، بما في ذلك الجزائر، اهتماما متزايدا بالنشاط المقاولاتي، من خلال تبني سياسات وآليات داعمة لإنشاء وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، باعتبارها المحرك الحيوي للنشاط الاقتصادي، وتعد كذلك عنصر فاعل في ترسيخ مقومات وقواعد قطاع صناعي متوازن ومتنوع.

إن القطاع الصناعي، بما يحمله من قدرة على امتصاص البطالة، وتوطين التكنولوجيا، وتحسين الميزان التجاري، يظل أحد الركائز الأساسية التي تستند عليها الاقتصاديات العالمية التي صنعت لنفسها قوة اقتصادية رائدة. غير أن نجاح هذا القطاع لا يتوقف على توفر الإمكانيات المادية والبشرية فحسب، بل يرتبط أيضا بفعالية النظام المقاولاتي الوطني في خلق بيئة خصبة للمبادرة، واستثمار الفرص وتطويرها.

في هذا السياق، تبرز العلاقة الجدلية بين النشاط المقاولاتي ومقومات القطاع الصناعي، حيث يتطلب هذا الأخير ديناميكية مستمرة، وقدرة على التجدد والتكيف، وهي سمات يتسم بها النشاط المقاولاتي بمختلف أبعاده، لاسيما فيما يتعلق باستثمار الفرص، وروح الابتكار، والمخاطرة المحسوبة، وخلق القيمة المضافة.

من هذا المنطلق، جاءت هذه الأطروحة لتسليط الضوء على طبيعة العلاقة بين النشاط المقاولاتي ومقومات القطاع الصناعي في الجزائر، من خلال دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمصغرة الناشطة في ولاية عين تموشنت. وقد تمحورت الدراسة حول تحليل مدى مساهمة أبعاد النشاط

المقاولاتي المتمثلة في خلق القيمة، استثمار الفرص وتطويرها، الابداع، المخاطرة والتنافسية من أجل ترسيخ مقومات القطاع الصناعي.

❖ إشكالية الدراسة:

رغم تعدد المبادرات والسياسات الحكومية الداعمة للنشاط المقاولاتي في الجزائر خصوصا في العقدين الاخيرين، إلا أن القطاع الصناعي لا يزال يعاني من عدة اختلالات تعيق فعاليته وتحد من مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، في ظل هذا التناقض تبرز لنا الإشكالية الرئيسية للدراسة والتي جاءت على النحو التالي :

- ما مدى مساهمة أبعاد النشاط المقاولاتي في ترسيخ مقومات القطاع الصناعي في الجزائر؟

للإجابة على هذه الإشكالية بسلاسة يمكن تبسيطها الى أسئلة فرعية يتم الاجابة عليها طيلة أطوار البحث والتي تتمثل في:

- ما واقع النشاط المقاولاتي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشطة في القطاع الصناعي؟
- ما مدى توفر مقومات القطاع الصناعي في هذه المؤسسات؟
- هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين أبعاد النشاط المقاولاتي ومقومات القطاع الصناعي؟
- هل تختلف إدراكات أصحاب المؤسسات لأهمية النشاط المقاولاتي ومقومات القطاع الصناعي باختلاف خصائصهم الديموغرافية؟

❖ فرضيات الدراسة: انطلاقا من إشكالية الدراسة وتساؤلاتها الرئيسية والفرعية، ثم بناء

مجموعة من الفرضيات التي تعكس العلاقات بين متغيرات البحث وهذا لغرض اختبار

مدى مساهمة أبعاد النشاط المقاولاتي في ترسيخ مقومات القطاع الصناعي.

- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للنشاط المقاولاتي في ترسيخ مقومات القطاع الصناعي.
- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لأبعاد النشاط المقاولاتي في ترسيخ مقومات القطاع الصناعي.

- توجد فروق ذات دلالة إحصائية في إدراك أفراد عينة الدراسة للنشاط المقاوлатي تعزى للبيانات الشخصية.
 - توجد فروق ذات دلالة إحصائية في إدراك أفراد عينة الدراسة لمقومات القطاع الصناعي تعزى للبيانات الشخصية.
- ❖ أهمية الدراسة:

تنبع أهمية هذه الدراسة من الحاجة الملحة إلى تفعيل الدور الاستراتيجي للنشاط المقاوлатي في دعم وتطوير القطاع الصناعي في الجزائر، من أجل تعزيز الدور الاستراتيجي لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية باعتبارها محركا أساسيا للنمو والتوظيف والتنويع الاقتصادي.

كما تكتسب هذه الدراسة أهمية بالغة في تقديم مؤشرات علمية قائمة على تحليل كمي دقيق لواقع المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة في القطاع الصناعي، بما يتيح لصناع القرار والجهات الداعمة بناء سياسات عمومية فعالة ومتكاملة تعزز من بيئة ريادة الأعمال الصناعية في الجزائر.

❖ منهج الدراسة:

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال جمع البيانات بواسطة استبيان موزع على عينة من المؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة والمصغرة في ولاية عين تموشنت. وقد تم استخدام الأدوات الإحصائية SPSS و Smart PLS4 لتحليل البيانات واختبار الفرضيات، وذلك بالاعتماد على نمذجة المعادلات الهيكلية من خلال مرحلتين: تقييم النموذج الخارجي (الصدق التقاربي والصدق التمايزي)، وتقييم النموذج الداخلي (اختبارات VIF، معامل التحديد R^2 ، حجم التأثير F^2 ، جودة التنبؤ Q^2 ، وجودة المطابقة (GOF)).

يتوقع أن تمكن هذه المنهجية من الوصول إلى نتائج دقيقة وموثوقة تسهم في الإجابة عن إشكالية الدراسة واختبار فرضياتها.

➤ أهداف الدراسة:

- تحليل العلاقة بين النشاط المقاوлатي (استثمار الفرص وتطويرها، الإبداع، المخاطرة، التنافسية، وخلق القيمة) وترسيخ مقومات القطاع الصناعي والتي تشمل رأس المال، المواد الأولية، الموارد البشرية، التكنولوجيا، الإدارة، والسياسات الحكومية؛
- تقييم واقع ممارسة النشاط المقاوлатي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالقطاع الصناعي الجزائري؛
- الكشف عن الفروق في إدراك أصحاب المؤسسات لأهمية النشاط المقاولاتي بناء على خصائصهم الديموغرافية؛
- تقديم توصيات عملية لصانعي السياسات للتوصل إلى بعض النتائج والاقتراحات، والتي من شأنها المساهمة في نشر النشاط المقاولاتي بما يعزز أداء المؤسسات الصناعية ويضمن ديمومتها.

➤ أسباب اختيار الموضوع:

- ندرة الدراسات التي تربط بين النشاط المقاولاتي ومقومات القطاع الصناعي في السياق الجزائري، خاصة على مستوى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مستوى ولاية عين تموشنت؛
- معاناة القطاع الصناعي من ضعف البنية التحتية وغياب التكنولوجيا، مما يستدعي دراسة دور النشاط المقاولاتي في تجاوز هذه العقبات؛
- اعتماد الجزائر على المحروقات يفرض الحاجة إلى تنويع الاقتصاد عبر تعزيز الصناعة المحلية؛
- رغبة الباحثة واهتمامها بالمجال المقاولاتي، والرغبة في المساهمة المعرفية في تطويره خاصة في ظل التحديات التي يواجهها القطاع الصناعي في الجزائر؛

➤ صعوبات الدراسة:

من أهم الصعوبات التي واجهتنا في سبيل إعداد هذه الدراسة:

- صعوبة جمع البيانات حيث واجهت الدراسة تحدياً في إقناع أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بملء الاستبيان، بسبب انشغالها أو عدم الوعي بأهمية البحث العلمي؛
- صعوبة الوصول إلى بعض المؤسسات في المناطق النائية داخل الولاية؛
- محدودية الدراسات السابقة التي تربط مباشرة بين النشاط المقاوлатي ومقومات القطاع الصناعي؛
- تفاوت مستوى فهم المصطلحات فبعض المستجوبين لم تكن لديهم دراية كافية بالمصطلحات التقنية المستخدمة، مما استلزم تبسيط الشرح ومراقبة عملية التوزيع؛
- تطلب تحليل البيانات باستخدام برنامج SMART PLS 4 معرفة تقنية متقدمة في الإحصاء البنوي، مما تطلب جهداً إضافياً في التعلم والتطبيق الصحيح.

❖ حدود الدراسة:

تحددت هذه الدراسة بمجموعة من الحدود التي يجب أخذها بعين الاعتبار عند تفسير نتائجها، وهي كما يلي:

الحدود الموضوعية: اقتصر هذا البحث على دراسة أهمية النشاط المقاولاتي في ترسيخ مقومات القطاع الصناعي؛

الحدود المكانية: التركيز على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لولاية عين تموشنت؛

الحدود المنهجية: اعتماد الدراسة على البيانات المبلغ عنها ذاتياً عبر الاستبيانات، مما قد يتضمن تحيزاً في الإجابات.

انطلاقاً مما سبق، تأتي هذه الدراسة لتسلط الضوء على الجوانب النظرية والتطبيقية للنشاط المقاولاتي وعلاقته بترسيخ مقومات القطاع الصناعي في الجزائر، من خلال معالجة علمية متكاملة تنطلق من الأسس المفاهيمية في الفصل الأول، الذي يمثل الإطار النظري للدراسة.

الفصل الأول: الإطار النظري

للدراصة

مقدمة:

في ظل التغيرات الاقتصادية العالمية المتسارعة، برز النشاط المقاوالاتي كخيار استراتيجي لتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية، خاصة في الدول التي تسعى لتنويع مصادر الدخل وتقليل التبعية للقطاعات التقليدية مثل المحروقات. وتعد الجزائر من بين هذه الدول التي أدركت أهمية ترسيخ ثقافة المقاوالاتية، لا سيما في ظل التحديات الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد الوطني. وقد أصبح من الضروري فهم الأبعاد النظرية لهذا المفهوم، والتميز بين المقاوالاتي كمحرك ديناميكي للنشاط الاقتصادي، المقاوالاتية كعملية تتجاوز مجرد إنشاء المشاريع إلى استكشاف الفرص وخلق القيمة. كما يشكل النشاط المقاوالاتي بيئة خصبة لنمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التي تعد حجر الزاوية في دعم الإنتاج وخلق مناصب الشغل وتحقيق التوازن الاجتماعي. وسيتناول هذا الفصل الإطار النظري للمقاوالاتية، مبرزين تطور مفهوم المقاوالاتي وأبعاد النشاط المقاوالاتي، قبل الانتقال إلى دراسة مقومات القطاع الصناعي في الجزائر ثم تحليل واقع المقاوالاتية وديناميكيات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مع التطرق لأهم التحديات التي تواجه هذا المسار الحيوي.

المبحث الأول: المفاهيم النظرية المتعلقة بالنشاط المقاوالاتي

لقد شهد مفهوم المقاوالاتي تحولات تاريخية عميقة، من مجرد مدير للمشاريع يتحمل المخاطر، إلى فاعل اقتصادي ديناميكي يتسم بروح الابتكار وتحقيق القيمة. وتعد المقاوالاتية الإطار الأوسع الذي يحتضن هذا الدور، باعتبارها عملية شاملة لاستكشاف واستغلال الفرص في سياقات متغيرة. أما النشاط المقاوالاتي، فهو ذلك التجسيد العملي لهذه العملية، عبر إنشاء أو تطوير مشاريع جديدة تقوم على الإبداع، وتخصيص الموارد، وتحقيق ميزة تنافسية تساهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

المطلب الأول: مفهوم المقاول حسب الاتجاهات الفكرية

يعود تاريخ مفهوم الريادي أو المقاول Entrepreneur إلى العصور الوسطى حيث اعتبره ذلك العامل أو الشخص الذي يدير المشاريع الإنتاجية الكبيرة، وفي القرن السابع عشر ثم اسقاط هذا المصطلح على الشخص الذي يبرم عقوداً مشروطة مع الحكومة، ويقوم بموجبها بتزويدها بسلعة معينة وفق سعر ثابت، متحملاً فروق الأسعار سواء كانت خسارة أو ربح، والفائدة الناجمة عن هذه العقود¹.

أما فيما يخص المصطلح اللغوي فشهدت الترجمة مصطلح Entrepreneur إلى اللغة العربية ثلاثة تغيرات خلال العقود الأخيرة ، فترجمة في البداية إلى مصطلح (منظم) لكون علماء الاقتصاد الأوائل ركزوا على مهارة الريادي في التنظيم وفي إقامة عمل وشركة، ثم إلى مصطلح (مقاول) وذلك باعتبار أن فئة المقاولين كانت هي الفئة التي أظهرت أعلى استعدادات ريادية ، و في التسعينات تحول المصطلح إلى (ريادة) لان المفكرين أدركوا أن الاستعدادات الريادية غير محصورة على المقاولين، وهذا باعتبار أن العديد من الشباب أنشأ شركات صغيرة قد تم توسيعها خلال مدة قصيرة إلى شركات كبيرة وأحياناً عملاقة ،لذلك تغيرت الترجمة العربية مرة أخرى إلى الريادة².

ان المقاولاتية باعتبارها تركز بالدرجة الأولى على الفرد، الذي يجب أن يتمتع بمجموعة من الخصائص التي تعتبر ذات أهمية كبرى في نجاح النشاط المقاولاتي، الا أنه نلمس تباين في إيجاد تعريف موحد للمقاول³. وهذا رغم أن معظم الدراسات التي تطرقت إلى هذا الموضوع اعتمدت على الأسلوب الوظيفي والأسلوب الوصفي من أجل تحديد مفهوم المقاول، فالأسلوب الوظيفي يركز على أعمال المقاول وسلوكياته وكذا وظائفه وأفعاله، حيث أنه يصف وظائف المقاول التي على أساسها يتم تحديد المقاول من غيره. أما الأسلوب الوصفي فهو الذي يصف المقاول في حد ذاته أي صفاته وخصائصه.

1 مصطفى، يوسف كافي. (2022). الابتكار وريادة الأعمال، طبع مشترك الدار الجزائرية والوراق للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، ص17.

2 مصطفى، يوسف كافي، مرجع سبق ذكره، ص18.

3 محمد، قوجيل. (2015). دراسة وتحليل سياسات دعم المقاولاتية في الجزائر -دراسة ميدانية- أطروحة دكتوراه، تخصص تدبير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ص25-26.

لكن الفرق بين الأسلوبين يكمن في أن النظرة الوظيفية هي أكثر واقعية من النظرة الوصفية التي تميل إلى التجريد والمثالية، فالى غاية الستينات من القرن الماضي سيطر الاتجاه الوظيفي على مفهوم المقاول من خلال التطرق إلى المقاول من الجانب الاقتصادي مع التركيز على سلوكياته ووظائفه وأعماله. ثم ظهر بعدها اتجاه ثان يركز على دراسة خصائص الأفراد وتأثيرها على المقاولاتية، ومع بداية التسعينات ظهر اتجاه جديد يتزعمه المسيرين الذي اهتم بدراسة سير العملية ككل¹.

1. المقاول حسب المقاربة الوظيفية L'approche fonctionnelle:

تستند هذه المقاربة على العلوم الاقتصادية والاجتماعية حيث تضمنت محاولات عديدة لتعريف المقاول انطلاقا من وظائفه الاقتصادية، مما أدى إلى تطور مفهوم المقاول من رؤية سلبية تركز على الربح الشخصي إلى رؤية إيجابية تؤكد على دور المقاول في تلبية احتياجات المجتمع.

ويعتبر R. Cantillon أحد أوائل الاقتصاديين الذين أدركوا أهمية المقاول في الاقتصاد، وقدم تحليلا شاملا لدوره كما وسع مفهومه ليشمل مجموعة متنوعة من الأنشطة، بما في ذلك الصناعة والتجارة والحرف اليدوية.

أما (R. Cantillon 1755) يرى أن "المقاول هو الشخص الذي يتحمل المخاطر المرتبطة بالتقلبات السوقية، وله دور أساسي في التنبؤ بهذه المخاطر"²، حيث يعتبر عدم اليقين عنصرا أساسيا في تعريفه للمقاول، كما استخدم الاقتصادي الإيرلندي Ritchard Cantillon مصطلح المقاولاتية عندما أشار إلى: "الأفراد الذين لهم الرغبة في تنفيذ أشكال من المراجعة (الموازنة)، والتي تنطوي على المخاطر المالية

1نادية، دباح. (2012). واقع المقاولاتية في الجزائر وأفاقها، مذكرة ماجستير، تخصص إدارة أعمال، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، ص15.

2 Laurent, P. (1989). L'entrepreneur dans la pensée économique. Revue internationale P.M.E., 2(1), 57-70, p62 <https://doi.org/10.7202/1007907ar>

لمشروع جديد"¹. أما (J.B.SAY1803) فقد جعل من المقاول عنصرا أساسيا في الديناميكية الاقتصادية فهو محور التبادل الكبير للإنتاج والوسيط بين جميع فئات المنتجين لمختلف عوامل الإنتاج من ملاك الأراضي وعمال وأصحاب رؤوس الأموال، إضافة إلى المستهلكين ويقوم بإدارة أعمال الإنتاج والتنسيق بين عوامل الإنتاج المختلفة: الأرض، العمل، رأس المال من أجل الوصول إلى المنفعة. وهذا على عكس Cantillon الذي يركز على عدم اليقين والمخاطرة التي يجب على المقاول توقعها

كما نجد أعمال (A.Marshall،1898) الاقتصادي البريطاني الذي اعتبر أن المقاول ذو روح تسييرية لا تسمح له بتنظيم مؤسسته فحسب بل بتنظيم محيطه، فهو يتداخل مع المسير في المؤسسات الكبيرة كونه يملك صفات المنظم للعمل والإنتاج².

أما بالنسبة لنهج (Warlas (1874 ، فهو لا يختلف كثيرا عن باقي الاقتصاديين، إلا أنه يضع المقاول في سياق نظرية التوازن العام، ضمن اقتصاد تبادلي تكون فيه كميات السلع ملائمة، والأسعار متناسبة مع المنافع الهامشية. ويتم إنتاج السلع باستخدام الخدمات المنتجة التي تتكون من مختلف العناصر أو الموارد أو رأس المال. وهناك ثلاثة أنواع من رأس المال: رأس المال الأرضي، وهو الأراضي التي تعد مصدرا للخدمات الأرضية؛ ورأس المال البشري، وهم الأشخاص الذين يقدمون الخدمات الشخصية؛ ورأس المال المنقول، وهو أصل الخدمات المنقولة. وتباع هذه الخدمات المنتجة في السوق من قبل أصحاب رأس المال، ويتم شراؤها من قبل أولئك الذين سيستهلكونها لإنتاج السلع. وفي هذا السياق، يظهر دور المقاول بوصفه الشخص الذي يتمثل دوره في تأجير الأرض، والقدرات الشخصية للعامل، ورأس المال الرأسمالي، وربط هذه العناصر الثلاثة ضمن أنشطة الزراعة أو الصناعة أو التجارة. وبالتالي، فإن المقاول هو الشخصية، سواء كانت فردا أو شركة، التي تشتري المواد الخام من مقاولين آخرين ثم توظفها في العملية الإنتاجية. يحصل

1 عبد القادر، هاملي، مصطفى، حوحو. (2018). محددات توجه الشباب الجامعي نحو النشاط المقاوлатي -دراسة ميدانية على عينة من الشباب الجامعي-مجلة اقتصاديات المال والأعمال، العدد الثامن، ص25.

2كمال، محمدي. (2017). المقاوлатية وإسهاماتها في التنمية الاقتصادية بالجزائر-دراسة ميدانية بولاية الجلفة-مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير علم الاجتماع المنظمات والمناجمنت، جامعة الجزائر 2، ص20.

صاحب الأرض على الإيجار، والعامل على الأجر، والرأسمالي على الفوائد، بينما يقوم المقاول، بعد تطبيق خدمات الإنتاج على المواد الخام، ببيع المنتجات لحسابه الخاص¹.

إذن، رغم اختلاف هذه الدراسات، لم يصبح المقاول عنصرا محوريا في التطور الاقتصادي إلا مع ظهور أفكار الأب الروحي للمقاولاتية (J. Schumpeter (1928)، حيث تميزت أفكاره بوضوح عن التصورات السابقة، إذ لم يعتبر أن الربح هو الدافع الرئيسي للمقاول. فيرى أن السمة الأساسية للمقاول تكمن في قدرته على تنفيذ مجموعات جديدة من عوامل الإنتاج. فالرأسمالي، في نظره، هو الذي يتحمل المخاطر، وليس المقاول. ويمنح Schumpeter للمقاول بعدا بطوليا، إذ يصفه بأنه "قائد الصناعة"². لهذا يعتبر Schumpeter أن المقاول شخصية اقتصادية فريدة من نوعها، تمثل المحرك الرئيسي للتقدم التكنولوجي. ويؤدي دورا خاصا يتمثل في ابتكار طرق جديدة لدمج عوامل الإنتاج، من خلال تحويل العمال والأراضي من استخداماتها التقليدية إلى استخدامات جديدة. ونتيجة لهذه العملية، تنشأ الابتكارات. ويشير Schumpeter تحديدا إلى خمسة أنواع من الابتكارات التي يقوم بها المقاول أو رائد الأعمال³:

- تصنيع منتج جديد.
- اعتماد طريقة إنتاج جديدة.
- اكتشاف سوق جديدة.
- السيطرة على مصدر جديد للمواد الخام.

1 Laurent, P. (1989). OP. CIT, p: 65-66. <https://doi.org/10.7202/1007907ar>

2 RASOLONOROMALAZA Béni Zafindravanoela.(2011) , Le rôle de l'entrepreneur dans les pays en développement, Thèse de Doctorat, UFR Sciences de l'Homme et de l'Environnement, UNIVERSITE DE LA REUNION. France, p: 23

3Raouf Jaziri. (2016). Démystifier l'énigme de l'entrepreneur, International Journal of Innovation and Applied Studies, 18 (4), pp1100-1101.

- تنفيذ تنظيم جديد للإنتاج.

يشدد SHUMPUTER على أن دور المقاول هو دور "مخرب أو مدمر"، أي أنه يجلب التغيير والتطوير على الصناعة. ويؤكد أن الشخص الذي يستحق لقب "المقاول" هو الشخص القادر على الابتكار، أي الشخص المبدع والمبادر، ويرى أن المقاول هو الجسر الذي يربط بين العالم العلمي، حيث تولد الأفكار والاختراعات، والعالم الاقتصادي، حيث تتحول هذه الأفكار إلى منتجات وخدمات جديدة.

لقد جعل كل من J. SHUMPUTER، J.B.SAY، Cantillon من المقاول محرك الديناميكية الرأسمالية، حيث يجسد المقاول ثلاث مكونات مترابطة للاقتصاد الرأسمالي: (عدم اليقين، المخاطرة، والابتكار). ويعتبر Cantillon أول من أولى أهمية لهذا المفهوم، فبالنسبة له المقاول هو من يتحمل خطر عدم اليقين، وبالتالي فهو شخص يجيد اغتنام الفرص لتحقيق الربح، ولكنه يجب أن يتحمل مخاطرها، أما J.B.SAY فيرى أن رائد الأعمال هو من يجمع وسائل الإنتاج، وهو يميز بين المقاول ورجل الأعمال، ويربط الأول بالابتكار، ويرى فيه عاملاً للتغيير، كما يرى J.SHUMPUTER أن المقاول هو من يقدم ويقود الابتكار؛ فالابتكار هو روح الوظيفة المقاولة والمقاول هو من يخلق مزيجاً من عوامل الإنتاج بطريقة مبتكرة داخل عملية التنمية الاقتصادية، فيعتبر المقاول جوهر المقاولة، فهو يبتكر وفقاً للفرص المتاحة، ويسعى في الوقت نفسه إلى تنظيم الموارد لإنتاج السلع والخدمات وتسويقها، مع السعي لتحقيق مصالحه الخاصة. ومن الناحية الاقتصادية، يعد المقاول هو من يجمع الموارد، كالتقوى العاملة والمواد الخام والأصول الأخرى، ليمنحها قيمة أكبر مما كانت عليه سابقاً، أو هو من يقدم التغييرات والابتكارات والنظام الجديد¹.

اذن تتمتع المقاربة الاقتصادية بأهمية كبيرة، حيث ساهمت في إعطاء أسس تاريخية لمجال المقاولة، غير أن هذا الاتجاه الذي استمر إلى غاية نهاية السبعينات لم يساهم كثيراً في تحسين فهمنا للظاهرة².

1 Nacéra NASROUN & Pr Matouk BELATTAF.(2012). Stratégies d'organisation et d'accompagnement des PME en Algérie, Colloque national, Université de Ouargla, les 18&19 avril 2012, p4.

2 Tounes, Azzedine. (2003). L'intention entrepreneuriale (Thèse doctorat), université de Rouen, Faculté de droit, des Sciences Économiques et de gestion, France, p33.

في مقابل المقاربة الاقتصادية التي اهتمت بدراسة أثر المقاولاتية على النشاط الاقتصادي، برزت النظريات الثقافية والتي تندرج ضمن النظريات الاجتماعية التي تهتم بدراسة العوامل التي تشجع المقاولاتية، وترتكز على افتراض أن الثقافة السائدة التي تشجع على المقاولاتية في أي مجتمع تؤدي إلى إفرار العديد من الأنشطة المقاولاتية وبروز السلوك المقاول لدى العديد من الأفراد الذين يعيشون في ذلك المجتمع¹.

2. المقاول حسب مقاربة الأفراد:

لقد تم التركيز في هذه المقاربة على دراسة خصائص المقاول انطلاقاً من المقاربة النفسية و الديمغرافية ولعل أبرز من ساهم في هذه المقاربة هو الاقتصادي Max Weber خصوصاً في دراسته المتعلقة بالأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية، ومفادها أن العقيدة البروتستانتية والكالفينية خصوصاً التي حملها المقاولون الأوائل كانت أحد أهم الدوافع التي أسهمت بشكل كبير في ظهور الرأسمالية الغربية الحديثة، حيث أن تلك العقيدة الدينية بقيمها التي كانت تشجع العمل الحر ومعاييرها التي أكدت على التقشف والادخار خلقت مناخاً ذهنياً خاصاً، يساعد على نشوء "المشروع الاقتصادي الحر"، وعلى نمو وتطور الرأسمالية الغربية، ما يعني أن هنالك علاقة بين العقيدة الكالفينية والسلوك المقاولي².

كما أنه لا يوجد في أعمال Weber نظرية متكاملة للمقاولاتية بالمعنى الذي يقدم فيه وصفاً مفصلاً لصفات المقاول وتحليلاً دقيقاً لدوره، ومع ذلك فقد عرف الرأسمالية بأنها تنظيم نشاط اقتصادي عقلاني من قبل المقاول (رائد الأعمال)، بالإضافة إلى المؤسسة العقلانية والمحاسبة العقلانية والتكنولوجيا العقلانية والقانون العقلاني التي ولدت الرأسمالية، لذا كان يجب أن نضيف نمطاً من التفكير العقلاني، وترشيداً لأسلوب الحياة، وأخلاقاً اقتصادية وهكذا سيتم الانتقال من الرأسمالية التجارية إلى الرأسمالية الصناعية، مما يؤدي إلى التنمية الاقتصادية، من خلال ظهور أخلاقيات محددة. ووفقاً لويبر، فإن هذا التغيير التاريخي يفسر بتبني الأخلاق البروتستانتية وبالإضافة إلى البعد الديني، كما يكشف Weber عن أهمية البعد الثقافي

1 زكية، مقري، نجوى، عبد الصمد. (2021). ص 15.

2 طارق، بلحاج. (2021). الإسلام وروح المقالة: هل كان ماكس فيبر على حق؟، مجلة الرسالة للدراسات والبحوث الانسانية، المجلد 06، العدد 04، ص 86.

الأوسع في المقاولاتية، ويتعلق الأمر بتحديد العناصر الثقافية المميزة لمجتمع ما والتي تشجع على المقاولاتية، وهي نقطة تم تطويرها بشكل خاص من قبل هوفستيد (1980)¹.

بينما يعتبر McClelland الذي يعد من أبرز من اعتبر أن المقاول يتمتع بخصائص تميزه عن غيره، حيث يرى أن سلوك المقاول يتحدد ببعدين أساسيين: الحاجة إلى الإنجاز والحاجة إلى السلطة، فالحاجة إلى الإنجاز تدفع الفرد ليكون مسؤولاً في سعيه لإيجاد حلول للمشاكل التي تواجهه، وبالتالي يضع لنفسه هدف يسعى لتحقيقه، أما الحاجة للسلطة فتشمل في رغبته لبلوغ مناصب مهمة في النظام².

كما يحدد McClelland أربع خصائص رئيسية لسلوك المقاول، ويبين أنها مرتبطة ارتباطاً وثيقاً برغبة قوية في الإنجاز وتتمثل في³:

➤ **التركيز على المخاطر المحسوبة:** يميل المقاول إلى أخذ مخاطر محسوبة، أي مخاطر يمكنهم تقييمها بناءً على مهاراتهم ومعرفتهم، فهم لا يراهنون بشكل عشوائي، بل يعتمدون على قدراتهم لتحقيق النجاح.

➤ **الابتكار وحل المشكلات:** المقاولون يبحثون عن التحديات الجديدة ويستمتعون بإيجاد حلول مبتكرة للمشكلات.

➤ **المسؤولية الشخصية:** يتحمل المقاولون مسؤولية قراراتهم وأفعالهم، ويشعرون بالرضا عندما يحققون النجاح نتيجة لجهودهم الخاصة.

➤ **قياس النتائج:** يحرص المقاولون على قياس نتائج أعمالهم، ويعتبرون المال مقياساً للنجاح أكثر من كونه دافعاً للعمل.

1 KHALED, BOUABDALLAH, ABDALLAH, ZOUACHE.(2005) .
Entrepreneuriat et développement économique, Cahiers du CREAD n°73, pages 2-3.

2 زكية، مقري، نجوى، عبد الصمد. (2021). مرجع سبق ذكره، ص16.

3 Sandrine, Emin et Pascal, Philippart(2016) .David Clarence McClelland La motivation de l'entrepreneur, y Pascal Philippart,p.5 , <https://www.researchgate.net/publication/278627477>.

ولقد سلّطت العديد من الدراسات الضوء على دور الخصائص الديموغرافية مثل العمر والدين والجنس والخبرة والخلفيات والتعليم في سلوك المقاولين على أداء الشركات¹، ووفقا للعديد من الدراسات السابقة، تم اعتبار عمر الشخص من أهم الخصائص الديموغرافية لفهم سلوكيات ومقاصد المقاول، كما أن التعليم عالي الجودة له تأثير إيجابي يزيد من ثقة المقاولين بأنفسهم وفعاليتهم الذاتية². على الرغم من الأدبيات الواسعة المخصصة للخصائص النفسية للمقاول، حيث أنه من الممكن دائما تحديد السمات الشخصية الجديدة للمقاول، إلا أنه من المستحيل تحديد ملف تعريف نموذجي له في الواقع.

3. المقاول وسير النشاط المقاولاتي:

أثار (Gartner 1988) في مقالته الشهيرة من هو المقاول؟ "هل السؤال خاطئ" العديد من الانتقادات واقترح التركيز على ما يفعله المقاول وليس ما هو عليه، ولذلك فإن النهج السلوكي مثير للاهتمام لأنه يهتم بسلوكيات المقاول في ممارسة نشاطه والتي تعتبر جزءا من البيئة الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية، لقد حشد هذا النهج الكثير من الباحثين أمثال Gartner و Druker ووفقا لـ Druker، يتميز المقاولون الناجحون بالتزامهم بممارسة الابتكار بنجاح وفي الواقع، فإن الابتكار هو الأساس المحدد للمقاولاتية، حيث كان يعتقد أن الابتكار ليس متعلقا بالعنصرية بقدر ما هو يتعلق بالعثور على فرص الابتكار والاستفادة منها³، ومع ذلك هو لم يحدد بدقة من يكون المقاول، فلا هو منظم ولا رأسمالي ولا مستثمر ولا أجير، حيث يقول: المقاول ليس الرأسمالي مع أنه بحاجة إلى رأسمال ككل شكل من النشاط الاقتصادي، وليس مستثمرا، وليس موظفا، بل يمكن أن يكون موظفا أو شخصا يعمل بمفرده وبإنفسه⁴.

1 Sandesh, SIGDEL et Pragma SUBEDI. (2024). EVALUATING DEMOGRAPHIC PROFILES AND COMPETENCY LEVELS OF LOCAL BUILDERS IN RESIDENTIAL CONSTRUCTION Baltic Journal of Real Estate Economics and Construction Management, p90, <https://content.sciendo.com>

2 Shen, Y., Wang, Q., Hua, D., & Zhang, Z. (2021). Entrepreneurial Learning, Self-Efficacy, and Firm Performance: Exploring Moderating Effect of Entrepreneurial Orientation. *Frontiers in Psychology*, p 12. <https://doi.org/10.3389/fpsyg.2021.731628>

3 Drucker, Peter. (2013) The Discipline of Innovation Chapter in On Innovation, Harvard Business Review, p156.

4 كمال، محمدي. (2017). مرجع سبق ذكره، ص26.

كما يعتبر Gartner من أهم الباحثين الذين اقترحوا الاهتمام بدراسة سير عملية إنشاء المؤسسة الجديدة أي الاهتمام بما يفعله المقال فعلا عوض الاهتمام بما هم عليه وقد قدم نموذج له أربعة أبعاد تتمثل في: المحيط، الفرد، سير العملية والمؤسسة حيث يعتبر مجموع النشاطات التي تسمح بإنشاء مؤسسة جديدة كمتغير واحد ضمن النموذج الذي قدمه دون إهمال الأبعاد الأخرى، وتتمثل هذه النشاطات في: البحث عن الفرصة المناسبة، جمع الموارد، تصميم المنتج، إنتاج المنتج، تحمل المسؤولية أمام الدولة والمجتمع¹.

لقد اهتم الباحثون بهذه المقاربة لأنها تؤكد على ضرورة دراسة وفهم المقال ككل متكامل ومن جميع الجوانب، دون حصرها في جانب واحد، وظيفة اقتصادية، صفة إنسانية والتي تسمح بالخروج من التصورات الضيقة والمحدودة.

اذن بعد تطرقنا للمقاربة الوظيفية ومقاربة الافراد ثم مقاربة سير النشاط نستنتج أن المقاربة الوظيفية تركز على ما يفعله المقال من تنظيم وتنسيق وتحمل للمخاطر، مبرزة دوره الاقتصادي المحوري. في حين تهتم مقاربة الأفراد بما يميز المقال كشخص من سمات نفسية وديموغرافية كالسعي للإنجاز والابتكار. أما مقاربة سير النشاط المقاولاتي، فتركز على العملية نفسها، أي خطوات إنشاء المشروع والبيئة المحيطة به. تُظهر هذه المقاربات أن فهم المقال يتطلب رؤية شاملة تشمل الأفعال، الصفات، والسياق.

المطلب الثاني: مفهوم المقاولاتية وصورها

1. مفهوم المقاولاتية:

المقاولاتية ظاهرة ديناميكية معقدة، تتسم بتعدد الأوجه وتداخل العوامل، مما يجعل وضع تعريف محدد لها أمرا بالغ الصعوبة فهي تتطور باستمرار، وتتكيف مع الظروف المتغيرة، وتتخذ أشكالا جديدة، مما يجعل من الصعب حصرها في تعريف واحد، لهذا سنحاول إعطاء بعض التعاريف عبر حقبة تاريخية.

1 فوزي، أيت سعيد، المرافقة المقاولاتية وآثارها على تنشيط الصناعات التقليدية والحرف في الجزائر، أطروحة دكتوراه، تخصص إدارة العمليات التجارية، جامعة الجزائر 3، ص 81.

فهذا المفهوم كان في القرن السادس عشر يتضمن على معاني المغامرة والمخاطرة وتحمل الصعاب نظرا لارتباطه بالحملات العسكرية الاستكشافية، ولقد دخل مصطلح الريادة أو المقاولاتية مجال النشاطات الاقتصادية في مطلع القرن الثامن عشر في كتابات الإيرلندي ريتشارد كانتيلون Richard Cantillon الذي وصف التاجر الذي يقوم بعملية شراء المنتجات قصد إعادة تسويقها وبيعها في المستقبل بسعر غير مؤكد وغير قابل للتنبؤ¹.

أما من وجهة نظر الشركات المبتكرة الموجهة نحو النمو، فإن أحد أفضل التعريفات للمقاولاتية موجود في تعريف رونسدادت (1984) على أن "المقاولاتية هي العملية الديناميكية لخلق الثروة المتزايدة التي يتم إنشائها من قبل الأفراد الذين يتحملون المخاطر الرئيسية من حيث العدالة أو الوقت أو الالتزام الوظيفي أو تقديم قيمة لبعض المنتجات أو الخدمات. فقد لا يكون المنتج أو الخدمة جديدة أو فريدة من نوعها ولكن القيمة يجب أن يتم غرسها بطريقة أو بأخرى من قبل المقاول من خلال تلقي وتخصيص المهارات والموارد اللازمة"².

إن تعريف رونسدادت أعلاه يتضمن خصائص نظرية للمقاولاتية مثل الميل إلى المخاطرة والمسؤولية، إلا أن رؤية أكثر اكتمالا لهذه الخصائص يمكن تحقيقها من خلال تضمين الحاجة إلى الإنجاز كما حددها موراي (1938) في التعريف متعدد الأبعاد "هي عملية ديناميكية يتم إنشاؤها وإدارتها من قبل فرد (مقاول أو رجل الأعمال) تسعى جاهدة لاستغلال الابتكار الاقتصادي لخلق قيمة جديدة في السوق. المقاول هو شخص لديه عقل ريادي ولديه حاجة قوية للإنجاز".

1 عبد الرزاق، زيدان. (2017). دور المزيج التسويقي المصرفي الإلكتروني في تحقيق الريادة المصرفية _دراسة ميدانية بينك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة شلف، أطروحة دكتوراه مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية: جامعة يحي فارس المدينة، ص74.

2 Virtanen, M, The Role of Different Theories in Explaining Entrepreneurship. In Kunkel, S (ed.), Entrepreneurship: The Engine of Global Economic Development, Journal of Best Papers of the 42nd World Conference, International Council for Small Business 1997. San Francisco, June 1997.

إن الفهم الذي لدينا للمقاولاتية وريادة الأعمال يعود بالكثير إلى الاقتصادي جوزيف شومبيتر والمدرسة النمساوية (1889-1950) فقد كانت نظريته للمقاول على أنه ذلك المجدد فلم تقتصر نظريته للمقاول على أنه مصدر لتحقيق الربح، بل يتعدى ذلك إلى البحث عن كل ما هو جديد في مجال الاستثمار عن طريق تطوير أو إنشاء مؤسسات أو منتجات جديدة أو حتى طرق إنتاج جديدة لم تكن موجودة من قبل وهو ما يصطلح عليه بالإبداع والابتكار، حيث لا يقتصر الإبداع على عملية إنتاج منتج جديد أو إنشاء مؤسسة بل يتعدى ذلك إلى البحث عن كل ما هو جديد في مجال الاستثمار، عن طريق تطوير أو إنشاء مؤسسات أو منتجات جديدة أو حتى طرق إنتاج جديدة لم تكن موجودة من قبل وهو ما يصطلح عليه بالإبداع والابتكار، حيث لا يقتصر الإبداع على عملية إنتاج منتج جديد أو إنشاء مؤسسة بل يتعدى إلى تغييرات تمس الهيكل التنظيمي أو طريقة التسيير أو أفكار من شأنها المساهمة في صنع التميز للمؤسسة¹.

يمثل الجدول التالي مجموعة مختارة من التعاريف المختصرة للمقاولاتية:

جدول 1. 1: مفهوم المقاولاتية

المصدر	التعريف
Knight (1921)	الأرباح الناتجة عن تحمل عدم اليقين والمخاطر
Schumpeter (1934)	تنفيذ مجموعات جديدة من التنظيم المؤسسي - منتجات جديدة-خدمات جديدة، مصادر جديدة للمواد الخام، طرق إنتاج جديدة، أسواق جديدة، أشكال جديدة من التنظيم.
Hoselitz (1952)	تحمل عدم اليقين...تنسيق الموارد الإنتاجية...إدخال الابتكارات وتوفير رأس المال.
Cole (1959)	نشاط هادف لبدء وتطوير مشروع تجاري يهدف إلى الربح
McClelland (1961)	المخاطرة المعتدلة
Casson (1982)	القرارات والأحكام بشأن تنسيق الموارد النادرة

1 فاتح، مرزوق. (2021). دور الحاضنات الصناعية في ترقية النشاط المقاولاتي في الجزائر، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص إدارة الأعمال، جامعة الجزائر 3، ص5.

Gartner (1985)	إنشاء منظمات جديدة
Stevenson, Roberts, & Grousbeck (1989); Barringer & Ireland (2006)	السعي وراء الفرصة دون مراعاة الموارد التي يتم التحكم فيها حالياً
Hart, Stevenson, & Dial (1995)	السعي وراء الفرص دون النظر إلى الموارد التي يتم التحكم فيها حالياً، ولكن مع تقييدها بالاختيارات السابقة للمؤسسين وخبراتهم المتعلقة بالصناعة
Shane & Venkataraman (2000)	يسعى مجال الأعمال إلى فهم كيفية خلق الفرص لشيء جديد...
Kuratko & Hodgetts (2004)	عملية ديناميكية من الرؤية والتغيير والإبداع...
Allen (2006)	عقلية أو طريقة تفكير تركز على الفرص والابتكار والنمو، يمكن العثور عليها في الشركات الكبرى والمنظمات غير الربحية المسؤولة اجتماعياً...

بالنظر إلى ما سبق يتبين لنا التعقد الكبير في مفهوم المقاولاتية، نظراً لارتباطه بعدة علوم كعلوم التسير، علم النفس وعلم الاجتماع ...، لكن هذا المفهوم له نتيجة واحدة تتمثل في القدرة على الإبداع وإنشاء المؤسسات.

في هذا الصدد اقترح (Bygrave.1989) ثم (Bygrave et Hofer 1991) مفهوم نهائي (C) يستند على شرطين (A وB)¹:

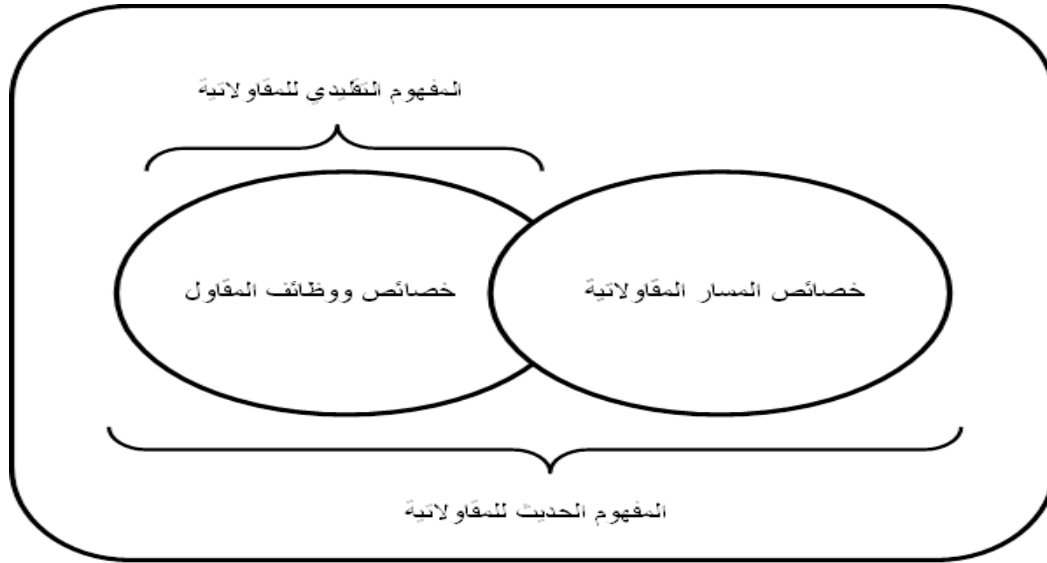
A- الحدث المقاولاتي يمثل إنشاء منظمة جديدة من أجل استغلالها؛

1 محمد، قوجيل. (2016). دراسة وتحليل سياسات دعم المقاولاتية في الجزائر -دراسة ميدانية- أطروحة دكتوراه في علوم التسير، تخصص تسير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، ص12.

B- المسار المقاوالاتية تحتوي على كل الوظائف، النشاطات والأفعال المرتبطة باقتناص الفرص وإنشاء منظمة من أجل استغلالها؛

C- المقاوول هو الشخص الذي يقتنص الفرص والذي ينشئ منظمة من أجل استغلالها.

الشكل 1.1 : مفهوم المقاوالاتية



المصدر: محمد، قوجيل. (2016). دراسة وتحليل سياسات دعم المقاوالاتية في الجزائر -دراسة ميدانية-أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، ص12.

اذن يمكن القول ان المقاوالاتية مفهوم ديناميكي معقد تطوّر تاريخياً من معاني المغامرة وتحمل المخاطر إلى مفهوم اقتصادي يرتكز على الإبداع واستغلال الفرص وخلق القيمة. يرى العديد من المفكرين، مثل Cantillon وSchumpeter وDrucker، أن المقاوالاتية تتعلق بالمبادرة والابتكار وتأسيس منظمات جديدة رغم غياب موارد مضمونة. أما المفهوم المعاصر، فيُعرفها بأنها عملية استكشاف وتقييم واستغلال الفرص بهدف خلق سلع أو خدمات ذات قيمة في السوق.

2. صور المقاولاتية:

1.2. المقاولاتية التعرف على اعتبارها استغلال الفرص:

الفرصة في الأساس هي فكرة تجارية، غالبا ما تكون بسيطة (مثل تكييف منتج لعملاء معينين، أو إجراء تعديل طفيف على المعدات لتحسين المنتج أو تقليل تكلفته، أو ابتكار طريقة جديدة للوصول إلى هؤلاء العملاء، بل وحتى إنشاء شركة جديدة أو بدء عملية تصدير جديدة)؛ فهي تنشأ عن تراكم ودمج العديد من المعلومات (بما في ذلك المعلومات الدقيقة والغامضة في الظاهر) بمرور الوقت، وتحويلها إلى معرفة، مما يدفع إلى خلق قيمة جديدة في السوق¹. وحسب هذا الاتجاه فقد عرف (Venkataraman) المقاولاتية بأنها «الفحص العلمي لكيفية اكتشاف وتقييم واستغلال الفرص المتاحة لخلق السلع والخدمات المستقبلية، ومن يقوم بذلك، وبأي آثار»، وفي تعريف ثان عرف (Venkataraman, shane) المقاولاتية على أنها عملية دراسة مصادر الفرص؛ وعملية اكتشاف وتقييم واستغلال الفرص؛ ومجموعة الأفراد الذين يكتشفونها ويقيمونها ويستغلونها»² النموذج المعالج هنا يثير ثلاثة أسئلة:

- لماذا ومتى وكيف تظهر فرص خلق السلع والخدمات إلى الوجود؟
 - لماذا ومتى وكيف يكتشف بعض الأشخاص، وليس غيرهم، هذه الفرص ويستغلونها؟
 - لماذا، متى وكيف يتم استخدام أساليب العمل المختلفة لاستغلال فرص المقاولاتية؟
- وقد عرف كل من (Bygrave, Hofer, 1991) "المقاول على أنه الشخص الذي يرى الفرصة وينشئ منظمة لمتابعتها"³، فالمقاول هو الشخص الذي يقتنص الفرصة وينشئ منظمة ليحققها، وبالتالي يركز هذا

1 Pierre-André Julien & Ivan-P. Vaghel.(2008) . OPPORTUNITÉS ET CAPACITÉS INFORMATIONNELLES, Congrès international francophone en entrepreneuriat et PME, Louvain-la-Neuve, Belgique, Institut de recherche sur les PME, Université du Québec à Trois-Rivières, 29-31 octobre 2008, PP: 1-2

2 Amina Omrane, Alain Fayolle, Olfa Zeribi Ben-Slimane.(2011). Les compétences entrepreneuriales et le processus entrepreneurial : une approche dynamique, La Revue des Sciences de Gestion,v 5, n° 251, p93.

3 Thierry VERSTRAETE, Alain FAYOLLE. (2005). Paradigmes et entrepreneuriat,Revue de l'Entrepreneuriat, vol 4, n°1, p: 34.

الاتجاه على دراسة ظهور نشاط اقتصادي جديد، ليس بالضرورة مرتبط بظهور مؤسسة جديدة، حيث يربط المقاولاتية بالبحث عن الفرص وليس بخلق الفرص، لكن قد تتشكل الفرص المقاولاتية من خلال عملية إنشاء النشاط وليست هي بذاتها نقطة الانطلاق¹.

وحسب أيضا (Dutta et crossan,2005) فإن تضاعف الفرص التي يتم اغتنامها وتطبيقها في المؤسسة يفترض وجود مقاول ديناميكي بشكل خاص، قادر على تحفيز المؤسسة في بحثها عن المعلومات وتلخيصها للوصول إلى الفرص، وذلك بفضل حدسه وقدراته الخاصة والاندماج في الاجراءات الروتينية أو التغيير وتلك الخاصة بالفريق². كذلك يمكن أن نبين أنه من الممكن التمييز بين العديد من مصادر فرص المقاولاتية حيث يقترح (Druker1985) تصنيفًا يتبلور حول ثلاث أنواع³:

- الفرص التي نواجهها في الأسواق الحالية والتي تعتبر ثمرة عدم الكفاءة بسبب عدم تناسق المعلومات أو القيود التكنولوجية لتلبية الاحتياجات غير الملباة؛
- الفرص التي تكون نتيجة للتغيرات الخارجية التي تؤثر على الظروف الاجتماعية أو السياسية أو الديموغرافية أو الاقتصادية؛
- الفرص التي هي ثمرة الاختراعات والاكتشافات والتي تنتج بالتالي معرفة جديدة.

2.2. المقاولاتية كظاهرة تنظيمية:

هذا النموذج مرتبط بمفهوم البروز المنظماتي، جاء هذا المفهوم على يد الباحث William Gartner والذي يرى أن للمقاولاتية مفاهيم متعددة وذلك حسب ما جاء في غالبية التعاريف المقدمة انطلاقا من الدراسة

1 فوزي، أيت سعيد، مرجع سبق ذكره، ص 95.

2 Pierre-André Julien & Ivan-P. Vaghel.(2008) . OPPORTUNITÉS ET CAPACITÉS INFORMATIONNELLES, OP CIT, P6.

3 Karim Messeghem. (2006). L'entrepreneuriat en quête de paradigme : apport de l'école autrichienne, Congrès international francophone en entrepreneuriat et PME, 25, 26, 27 octobre 2006, Haute école de gestion (HEG) Fribourg, Suisse.

التي أجراها على عينة من الباحثين الأكاديميين، وقادة الأعمال والتي كانت تتمحور بصفة عامة كون المقاولاتية تتمثل في عملية إنشاء وتأسيس مؤسسة جديدة أو مشروع جديد، حيث قال: "نحن نعتبر المقاولاتية بمثابة بداية لمشاريع جديدة، ونتجنب أي إشارة إلى المشاريع الصغيرة أو الكبيرة، وننظر إلى المشاريع على نطاق واسع فقد تكون المشاريع الجديدة عبارة عن شراء شركة قديمة فهي مغامرة جديدة للمشتري، ونفضل التأكيد على إنشاء مشاريع اقتصادية جديدة وخلق الثروة".¹

وفي تعريف آخر المقاولاتية هي عملية إنشاء منظمات جديدة، وحتى يتسنى لنا فهم هذه الظاهرة لابد علينا من دراسة العملية التي تؤدي إلى ولادة وظهور هذه المنظمات، بمعنى آخر مجموع النشاطات التي تسمح للفرد بإنشاء مؤسسة جديدة².

3.2. المقاولاتية ازدواجية بين الفرد وخلق القيمة:

يتزعم هذا التيار (Bruyat) والذي عرف المقاولاتية على أنها "حوار (الفرد وخلق الثروة) لخلق قيمة جديدة في ديناميكية التغيير الإبداعي"³.

المبدأ المحوري اقترحه Morin (1989) يعني أن منطقين أو أكثر مرتبطان في وحدة، بطريقة معقدة (مكملة ومتنافسة ومعادية) بدون أن تضيع تلك الازدواجية في الوحدة. يعد هذا الحوار جزءا من ديناميكية التغيير، كما عرفه (Bruyat, 1993) الفرد هو الشرط الضروري لخلق القيمة، فهو يحدد طرق الإنتاج، وهو الممثل الرئيسي لدعم خلق القيمة، لدينا⁴:

الفرد ← خلق القيمة

1 B. William Gartner, what are we talking about when we talk about entrepreneurship? Journal of business venturing (5), Elsevier Science Publishing, 1990, pp: 18.

2 A. Fayolle. (2004). Entrepreneuriat, Dunod, Paris, 2004, p. 29.

3 Amina Omrane, Alain Fayolle, Olfa Zeribi Ben-Slimane. (2011). Op cit, p93

4 Fayolle, A. (2004). À la recherche du cœur de l'entrepreneuriat : vers une Nouvelle vision du domaine. Revue internationale P.M.E., V17, n1, p108.

"إن خلق القيمة، تحتل مكانة بارزة في حياة الفرد (نشاطه، أهدافه، وسائله، وضعه الاجتماعي، وما إلى ذلك) ، وهي قادرة على تغيير صفاته (مهاراته، قيمه، مواقفه، وما إلى ذلك) لدينا:

خلق القيمة ← الفرد

وبالتالي فحسب (Bruyat) فإنه هناك علاقة تبادلية حيث أن الفرد هو الذي يقوم بخلق القيمة وذلك تبعا لأهدافه وإمكاناته والخصائص التي يتميز بها وكذلك فإن خلق القيمة تؤثر في سلوك الأفراد وقناعاتهم واهتماماتهم.

تماما مثل النماذج الأخرى، فإن تيار خلق القيمة له عيوبه، واحد منهم هو أن العديد من العمليات التي لا تشكل جزءا من ظاهرة المقاولاتية أو ريادة الأعمال تولد قيمة جديدة على سبيل المثال، يمكن لمعاملة سوق الأوراق المالية أن تجلب قيمة جديدة إلى الأسهم المدرجة، أو، للأسف في بعض الأحيان، إعادة الهيكلة (التغيير) يمكن أن يكون لها نفس التأثير، في الواقع ، وإلى حد ما، فإن خلق قيمة جديدة هو النتيجة الطبيعية للابتكار من خلال هذا فإن النموذج يرتبط بأحد التعاريف المعاصرة الأولى لريادة الأعمال (شومبيتر)، 1935، حيث يعد الابتكار حالة خاصة من خلق القيمة لأنه من الصعب أن نتصور أنه يمكن القيام بذلك فمن الممكن أن يكون هناك ابتكار دون خلق القيمة (Bruyat, 1993) والحقيقة أننا بلا قيمة نبقي في مرحلة الاختراع الذي لم يتم استغلاله بعد (وبالتالي لم يتم تقييمه بالاستغلال الاقتصادي) أو الإبداع¹.

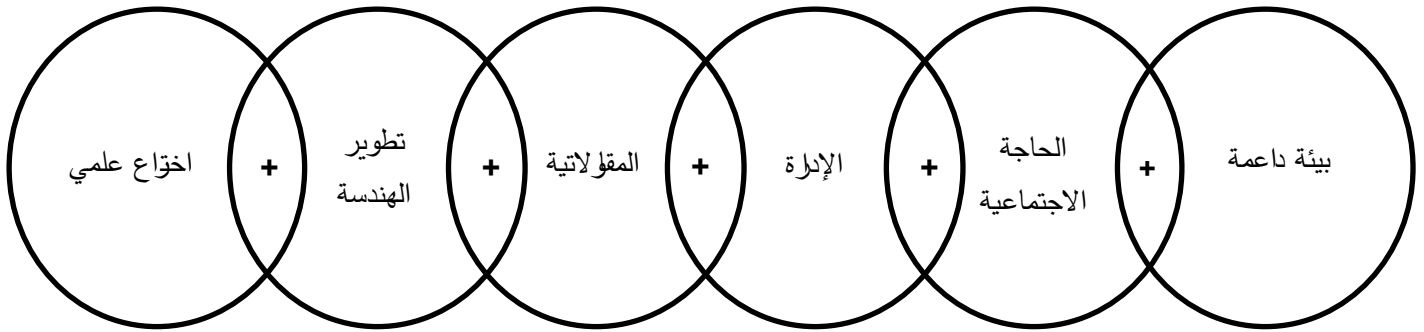
1 Thierry VERSTRAETE, Alain FAYOLLE .(2005) Paradigmes et entrepreneuriat, Revue de l'Entrepreneuriat, vol 4, n°1, p40.

4.2. المقاولاتية من منظور الابتكار:

حسب (Drucker 1985)، الذي يعتبر الابتكار هو الأداة المحددة للمقاولاتية ، ووفقا لكارلاند وهوي وبولتون (1984)، فإن الابتكار هو ما يميز رواد الأعمال عن غيرهم من المديرين ،إن هذا النموذج لا يبتعد كثيرا عن ما جاء به شوم بيتر في نظريته عن المنظم أو المقاول عندما أعطى للابتكار معنى واسع كما نجد أنه من بين المؤلفين الذين أولوا اهتمامًا خاصًا بمنظومة الابتكار في مجال المقاولاتية، أولئك الذين عملوا على الشركات التكنولوجية (إنشاء شركات ذات تقنية عالية؛ الحاضنات؛ وما إلى ذلك) وتقييم الأبحاث علميًا واقتصاديًا هنا، يعتبر الابتكار هو المحرك الرئيسي للتنمية الاقتصادية ويتجاوز عادة مجرد طرح منتجات أو خدمات مبتكرة في السوق من قبل شركة قائمة ،بل يتطلب في الواقع القيام بمشروع¹.

وبالتالي يمكن اختزال المقاولاتية في هذه الحالة إلى مرحلة ضمن عملية أوسع، كما وضع ذلك مارتن (1994):

الشكل 1. 2: معادلة سلسلة الابتكار



ابتكار ناجح تجاريا

المصدر: (1994): MARTIN J.C.-M. ، Managing innovation and entrepreneurship in technology-based firms,

John Wiley & Son, inc,p 30.

¹ MARTIN J.C.-M. (1994).، Managing innovation and entrepreneurship in technology-based firms, John Wiley & Son, inc,p 30.

«إن الابتكارات الناجحة تجارياً تتطلب الجمع بين المهارات العلمية والهندسية والإدارية والمقاولاتية (ريادة الأعمال)، جنباً إلى جنب مع الحاجة الاجتماعية والبيئة الاجتماعية والسياسية الداعمة، إذا أردنا تحقيق سلسلة من ردود الفعل المستدامة».¹

لتحقيق نجاح تجاري للابتكارات، يتطلب الأمر دمج مهارات علمية وهندسية وريادية وإدارية، إلى جانب وجود حاجة اجتماعية وبيئة اجتماعية وسياسية داعمة، وذلك لتحقيق سلسلة تفاعلية مستدامة، ومع ذلك، يعتبر مارتن المقاولاتية شرطاً لا غنى عنه لاستغلال الابتكار، وتأخذ الأفعال المقابلة أشكالاً متنوعة، بدءاً من الإنشاء من الصفر (وهو ما يركز عليه مارتن بشكل أكبر) وصولاً إلى الشراكة بين الشركات القائمة، أو الشركات المنبثقة، أو ريادة الأعمال الداخلية، أو حتى الاستحواذ (النمو الخارجي)، بمعنى آخر، تعد ريادة الأعمال (المقاولاتية) إحدى حلقات سلسلة الابتكار، وهي التزام فعلي بالتحول إلى قيمة اقتصادية.²

وقد أشار (دافيني، 1994) إلى العولمة العالمية ودور التكنولوجيا في المنافسة الشديدة، أن نموذج الابتكار لديه مستقبل واعد³. ولكن كما هو الحال مع النماذج الأخرى، ليس من المؤكد أن جميع المؤلفين يتشاركون نفس المفهوم.

هذا النموذج يتم الإشارة إليه بشكل منهجي خاصة في الدراسات المتعلقة بريادة الأعمال التكنولوجية، التي يتم فيها تجاهل الأشكال الأخرى من ريادة الأعمال والتي تبدو أكثر تواضعاً، ولكنها في الوقت نفسه مهمة وسهلة الوصول إليها من قبل حاملي المشاريع الذين لديهم طموحات وقيم اجتماعية أو تضامنية.

1 MARTIN J.C.-M. (1994), Managing innovation and entrepreneurship in technology-based firms, John Wiley & Son, inc, p 30.

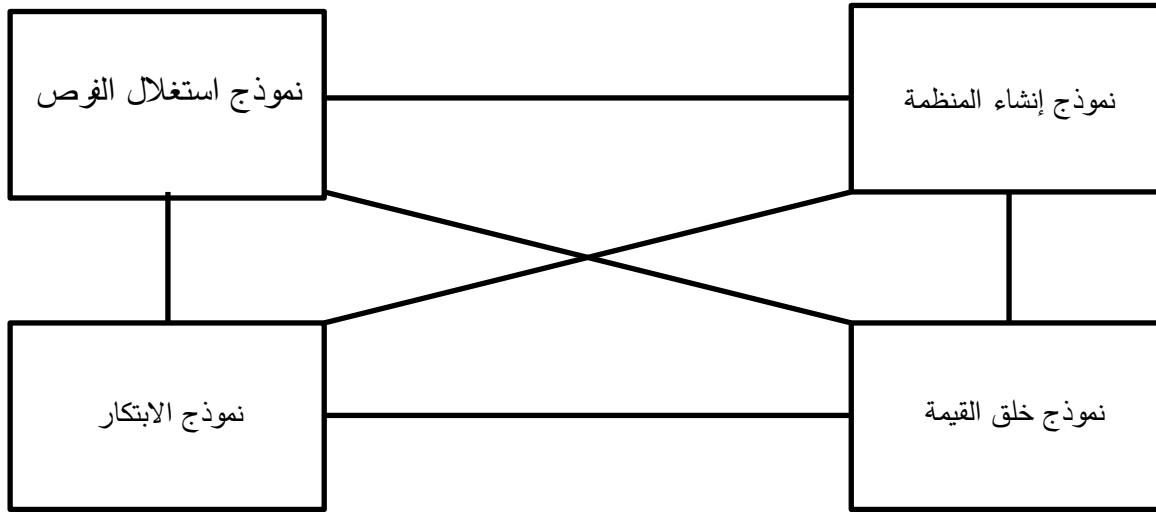
2 Thierry VERSTRAETE, Alain FAYOLLE (2005). Paradigmes et entrepreneuriat, Revue de l'Entrepreneuriat, vol 4, n°1, p43.

3 D'AVENI, R.A. Hypercompetition: managing the dynamics of strategic maneuvering. New York: Free Press, 1994

5.2. العلاقة بين النماذج (التيارات):

يمكن استنتاج عدد من الروابط بين هذه التيارات.

الشكل 1. 3: العلاقة بين النماذج



المصدر: Thierry VERSTRAETE, Alain FAYOLLE (2005). Paradigmes et entrepreneuriat, Revue de l'Entrepreneuriat, vol 4, n°1, p43.

- الرابط 1: إن استغلال الفرص التجارية يتطلب بالضرورة وجود تنظيم، يتم من خلال هذا التنظيم تجميع وتنسيق الموارد المتنوعة لتحقيق الأهداف المرجوة.
- الرابط 2: لا يمكن للمنظمة أن توجد بشكل مستدام ولا يمكن للمقاول أن يحافظ على مكانته إلا من خلال العلاقة مع هذه المنظمة وتزويد أصحاب المصلحة بالقيمة التي يتوقعونها والتي تستمد منها الموارد اللازمة لتشغيلها؛
- الرابط 3: عندما تكون القيمة المقدمة كبيرة، غالبا ما يكون الابتكار هو الأصل، سواء كانت تنظيمية أو فنية أو تجارية.

• الرابط 4: الابتكار يمكن أن يكون عبارة عن خلق فرصة جديدة وتقديمها للسوق (يمكن النظر إلى الابتكار أيضًا كعملية نشر تقنية أو طريقة عمل جديدة) ، أو تقديم منتج أو خدمة جديدة (جديدة كليًا أو جديدة على مستوى محلي) ، أو تأسيس منظمة جديدة في السوق أو القطاع.

• الرابط 5: أي استغلال لابتكار، شأنه شأن أي فرصة، يتطلب تنظيمًا، ووجود هذا التنظيم يشجع التفاعلات الإبداعية اللازمة للابتكار.

• الرابط 6: لا يتم استغلال الفرصة إلا إذا اعتُبر أنها ستخلق قيمة على الأقل لمن اكتشفها، وقد يكون هذا الاكتشاف نتيجة لكشف بسيط أو بناء فكري أو مزيج من الاثنين.

يتضح من الروابط المذكورة أعلاه أن استغلال الفرص في المقاولاتية لا يتحقق دون وجود تنظيم فعال ينسق الموارد ويوجهها نحو خلق قيمة حقيقية. كما أن الابتكار يشكل جوهر هذه القيمة، سواء من خلال منتج أو خدمة جديدة أو نموذج تنظيمي متجدد، مما يعزز استمرارية المنظمة ومكانة المقاول. في النهاية، تعد العلاقة التبادلية بين الابتكار، التنظيم، والقيمة حجر الأساس في تحقيق النجاح المقاولاتي.

اذن تتجلى المقاولاتية في عدة صور متكاملة، فهي تعد من جهة استغلالاً للفرص الناشئة عن التغيرات التكنولوجية أو الاجتماعية أو السوقية، ومن جهة أخرى ظاهرة تنظيمية تهدف إلى خلق منظمات ومشاريع جديدة. كما تعتبر ديناميكية تربط بين الفرد وخلق القيمة، حيث يتأثر كل منهما بالآخر، وتشكل في الوقت نفسه أداة للابتكار، خاصة في سياق ريادة الأعمال التكنولوجية. وتتقاطع هذه النماذج لتبرز أن التنظيم الفعال والابتكار هما ركيزتان أساسيتان لخلق القيمة وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية

المطلب الثالث: مفهوم النشاط المقاوالاتي وأبعاده

1. مفهوم النشاط المقاوالاتي:

يواجه تعريف النشاط المقاوالاتي تحدياً جوهرياً في تحديد مفهوم موحد، حيث نجد تعريف "ALAIN FAYOLLE" على أنه مجموعة الأنشطة التي تسمح بإنشاء مؤسسة جديدة وهو حالة خاصة يتم من خلالها خلق ثروات اقتصادية واجتماعية، لها خصائص تتصف بعدم التأكد أي تواجد الخطر والتي تدمج فيها أفراد ينبغي أن تكون لهم سلوكيات ذات قاعدة تخصص بتقبل التغيير وأخطار مشتركة والأخذ بالمبادرة الفردية¹.

وقد عرفه كل من "عبد الستار محمد العلي" و "فايز جمعة صالح النجار" على أنه عملية إنشاء شيء حديث ذو قيمة، وتخصيص الموارد اللازمة لهذا المشروع من مال وجهد ووقت، وكذا تحمل المخاطر المرافقة والحصول على المكافأة الناتجة، حيث أنه عملية ديناميكية لتأمين تراكم الثروة، يتم تقديمها من خلال الأشخاص المتحمّلين للمخاطر في رؤوس أموالهم بغية خلق قيمة مضافة إلى منتجات قد تكون جديدة أو مألوفة أو فريدة، لكن الأهم في الأمر هو أنه ينبغي على المقاوّل إضافة قيمة عن طريق تخصيص الموارد والمهارات اللازمة².

1 مناد، لطيفة. (2018). تطور النشاط المقاوالاتي في الجزائر، مجلة التكامل-مخبر تحليل العمل والدراسات الأرغونومية، جامعة باجي مختار عنابة، العدد الثالث، ص 247.

2 فايز، جمعة صالح النجار وعبد الستار، محمد العلي. (2006). الريادة وإدارة الأعمال الصغيرة، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، ص 6.

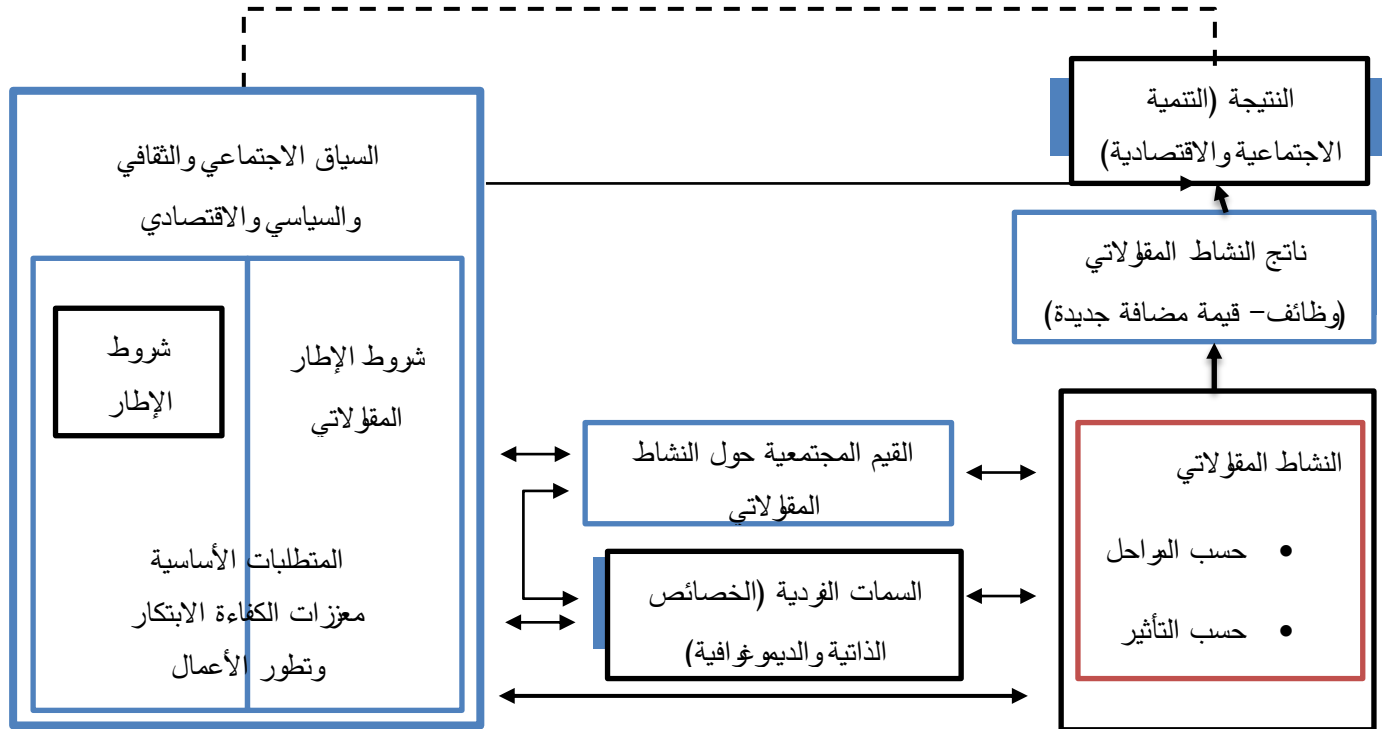
وحسب تعريف المرصد العالمي لريادة الأعمال GEM¹ "إذا كانت المقاولاتية هي الفعل المتمثل في بدء عمل تجاري جديد، فإن أي مقياس لمستويات النشاط المقاولاتي يجب أن يعكس عدد الشركات الجديدة، أو على نحو مماثل، عدد الأشخاص الذين يبدؤون أعمالاً تجارية جديدة"².

1 تعريف المرصد العالمي لريادة الأعمال GEM: هو اتحاد دولي، يرتبط أساساً بكبار المؤسسات الأكاديمية، يجري بحثاً قائمة على الدراسات الاستقصائية بشأن تنظيم المشاريع وقياس النشاط المقاولاتي في جميع أنحاء العالم، عبر مراحل متعددة وبطريقة مماثلة منذ عام 1998، وهو مؤشر مركب يقيس مرتبة الدولة من حيث تنافسية البيئة الداعمة لريادة الأعمال، وينصب التركيز الأساسي لـ GEM على ثلاث مجالات (what is GEM?):

- قياس الاختلافات في المواقف والنشاط والتطلعات فيما بين البلدان في مجال تنظيم المشاريع،
- الكشف عن العوامل التي تدعم هذه الاختلافات،
- تحديد السياسات التي قد تعزز نشاط تنظيم المشاريع.

2 نسمة حموتي وحياة عبد الباقي، واقع نشاط ريادة الأعمال في الجزائر وتطوره وفق مؤشرات المرصد العالمي لريادة الأعمال (GEM)، الملتقى العلمي الدولي الافتراضي حول ريادة الأعمال في المنظمات في ضوء التوجه نحو اقتصاد المعرفة، جامعة الوادي، يومي 24-25 جوان 2023، ص

الشكل 1. 4: الإطار المفاهيمي للنشاط المقاولاتي حسب المرصد العالمي للمقاولاتية



SOURCE: GEM, Global Entrepreneurship Monitor. (2023). Global Entrepreneurship Monitor 2023/2024 Global Report: 25 Years and Growing, p32.

يوضح الشكل الإطار المفاهيمي للنشاط المقاولاتي حسب GME وهو يظهر العلاقة بين القرار ببدء عمل تجاري جديد والبيئة الريادية التي تؤثر على ذلك القرار وتنفيذه، سواء بشكل مباشر (عبر الوصول إلى الموارد) أو بشكل غير مباشر (عبر الأولويات والقيم الاجتماعية)، يمكن أن تكون البيئة ذات الصلة محلية أو إقليمية أو وطنية أو مزيجاً من الثلاثة، اعتماداً على طبيعة العمل الجديد ونطاقه ثم يتم وضع قرار بدء عمل تجاري في سياق اجتماعي واقتصادي وسياسي يحدد هذا القرار من حيث المتغيرات، بما في ذلك اختيار القطاع، ونطاق العمليات، ومستويات الطموح والابتكار تؤثر هذه المتغيرات بدورها على العمل الجديد عن طريق عوامل أخرى، مثل عدد الوظائف والقيمة المضافة والتنمية الاقتصادية في نهاية المطاف.

وفي الوقت نفسه، وقد تبدأ العديد من الأعمال الجديدة في التأثير على القيم الاجتماعية، وخلق مواقف أكثر إيجابية تجاه المقاولين، وبالتالي التأثير على المقاولين الجدد المحتملين.¹

وفي دراسة أطلقتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في سبتمبر 2006، وذلك من أجل إعطاء برنامج جديد لمؤشرات المقاولاتية (EIP) لبناء إحصاءات قابلة للمقارنة دولياً بشأن النشاط المقاولاتي ومحدداته، والهدف من ذلك هو إنشاء برنامج دائم وطويل الأجل لإحصاءات النشاط المقاولاتي ذات الصلة بالسياسات وعلى هذا النحو، يتضمن العمل تطوير تعريفات ومفاهيم قياسية وإشراك البلدان والوكالات الدولية في جمع البيانات، حيث توصلت الدراسة إلى تعريف النشاط المقاولاتي على أنه "العمل الإنساني المغامر الذي يسعى إلى توليد القيمة، من خلال إنشاء أو توسيع النشاط الاقتصادي، من خلال تحديد واستغلال المنتجات أو العمليات أو الأسواق الجديدة".²

2. طرق قياس النشاط المقاولاتي:

1.2. طريقة المرصد العالمي للمقاولاتية:

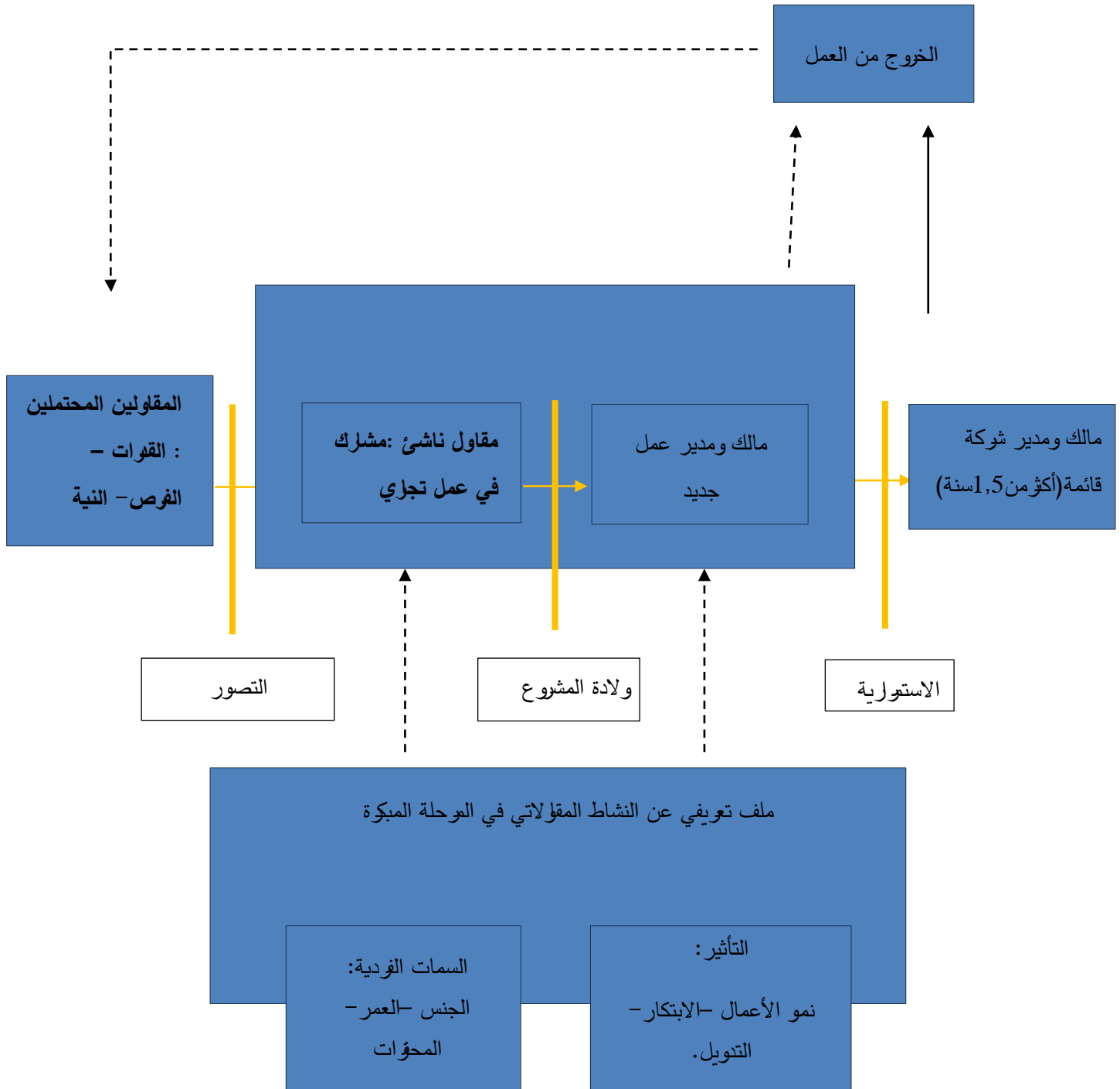
يقيس GEM المرصد العالمي للمقاولاتية النشاط المقاولاتي باعتباره فعل بدء أو إدارة عمل تجاري جديد حيث لا يتم احتساب مجرد التفكير في بدء عمل تجاري أو التخطيط للقيام بذلك في مرحلة ما في المستقبل، وفقاً لمقياس GEM للنشاط المقاولاتي هناك العديد من الطرق لتقييم مستوى النشاط المقاولاتي في الاقتصاد، كما تعتبر معظم الإحصاءات الرسمية تسجيل الشركات الجديدة أو تسجيل الضرائب مقياساً للنشاط المقاولاتي.³

1GEM, Global Entrepreneurship Monitor. (2023). Global Entrepreneurship Monitor 2023/2024 Global Report: 25 Years and Growing. London: GEM,p32.

2 Nadim, ahmed &Richard G. seymour. (2008)., Difining entrepreneurial activity:Ddefinitions supporting frameworks for data collection, OECD statistics working papers 2008, p14.

3 GEM, Global Entrepreneurship Monitor. (2023). Global Entrepreneurship Monitor 2023/2024 Global Report: 25 Years and Growing, OP.CIT, p45.

الشكل 5.1 : مسار النشاط المقاولاتي حسب مؤشرات GME



SOURCE: GEM, Global Entrepreneurship Monitor. (2023). Global Entrepreneurship Monitor 2023/2024 Global Report: 25 Years and Growing, p34.

يوضح الشكل مقياس GEM الرئيسية الخاصة بالنشاط المقاوالاتي، بدءًا من الوقت الذي يلاحظ فيه المقاولون المحتملون فرصًا جديدة لاغتنامها، إلى الوقت الذي يباشرون فيه في إنفاق الموارد لكي يصبحوا رواد أعمال ناشئين، ثم لكي يصبحوا شركة جديدة، بعد أن يدفعوا أجورًا لمدة ثلاثة أشهر، يمكن للمقاول أن يخرج من هذا العمل في أي مرحلة، والذي قد يستمر أو لا يستمر بدونه، فإذا استمر العمل الجديد لفترة كافية، فإنه يصبح راسخًا.

يتم قياس النشاط المقاوالاتي حسب GEM بمتغيرين ، يتمثل المتغير الأول في النشاط المقاوالاتي في المرحلة المبكرة (TEA) يتم تعريفه بأن الشركة دفعت أجورًا أو رواتبًا لأقل من 42 شهرًا ، نظرًا لأهميته في تكوين الوظائف الجديدة والمنتجات الجديدة ، مما يؤثر على أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة (SDGs)، بما في ذلك الهدف 8 (العمل اللائق والنمو الاقتصادي) والهدف 9 (الصناعة والابتكار والبنية الأساسية) أما بالنسبة للمتغير الثاني فقد صنف GEM أي شخص يمتلك ويدير عملاً تجاريًا يدفع أجورًا أو رواتبًا لأكثر من 42 شهرًا باعتباره مالكا تجاريا راسخا (EBO)، حيث تعد الشركات الراسخة مهمة أيضا في الاقتصاد الديناميكي، حيث توفر الجزء الأكبر من فرص العمل في القطاع الخاص وتوفر بعض الاستقرار في عالم متغير .

البيئة المقاوالاتية هي بيئة وطنية، يمكن أن تكون بيئة داعمة أو مقيدة للمشروع الناشئ الجديد وتطوره اللاحق ولتقييم جودة كل سياق وطني للأعمال المقاوالاتية، يصنف المرصد العالمي للمقاوالاتية البيئة المقاوالاتية إلى 13 بعدا مشتركا تسمح هذه البيانات النوعية المتسقة بإجراء مقارنة متزامنة للبيئات المقاوالاتية الوطنية، كما تسمح بتتبع تطور البيئة الريادية الوطنية نفسها بمرور الوقت¹.

1 GEM, Global Entrepreneurship Monitor. (2023). Global Entrepreneurship Monitor 2023/2024 Global Report: 25 Years and Growing, OP.CIT, p45.

ب- مشروع مؤشرات النشاط المقاولاتي لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية: قام هذا المشروع ببناء إطار عمل لمعالجة قياس النشاط المقاولاتي. حيث يصف هذا العمل ويقدم إطاراً يعكس كل من العوامل المحددة والمخرجات والأهم من ذلك مظاهر (مؤشرات الأداء) للنشاط المقاولاتي. ويأخذ في الاعتبار¹:

- معدلات إنشاء الشركات من قبل أصحاب العمل.
- معدلات الشركات عالية النمو بناءً على نمو العمالة ونمو المبيعات.
- معدلات الشركات الغزلان² بناءً على العمالة والمبيعات.
- معدلات إغلاق الشركات من قبل أصحاب العمل.
- دوران الأعمال (مجموع معدلات الإنشاء والإغلاق)؛
- صافي النمو في عدد الشركات (قياس الفرق بين الإنشاءات والإغلاقات).
- معدلات البقاء بعد 3 و 5 سنوات.
- عدد الشركات التي يبلغ عمرها 3 و 5 سنوات كنسبة من جميع الشركات التي لديها موظفين.
- النسبة المئوية للموظفين في الشركات التي يبلغ عمرها 3 و 5 سنوات.
- وسط حجم الشركات التي يبلغ عمرها 3 و 5 سنوات.
- معدلات ملكية الأعمال.
- معدلات بدء ملكية الأعمال.

1 Nadim, ahmed & Richard G. seymour. (2008)., Difining entrepreneurial activity: Definitions supporting frameworks for data collection, OP. CITE, P 11.

2 الغازلات تشكل مجموعة فرعية من الشركات ذات النمو السريع؛ وهي شركات ذات نمو مرتفع تأسست قبل خمس سنوات على الأكثر من نهاية فترة الملاحظة التي تمتد لثلاث سنوات حيث تقدر الغازلات من حيث عدد الموظفين (أو حجم المبيعات)، وهي شركات توظف عمالاً لمدة لا تتجاوز خمس سنوات، مع زيادة سنوية متوسطة في عدد الموظفين (أو حجم المبيعات) تتجاوز 20% سنوياً على مدى ثلاث سنوات، وتضم ما لا يقل عن 10 موظفين في بداية فترة الملاحظة.

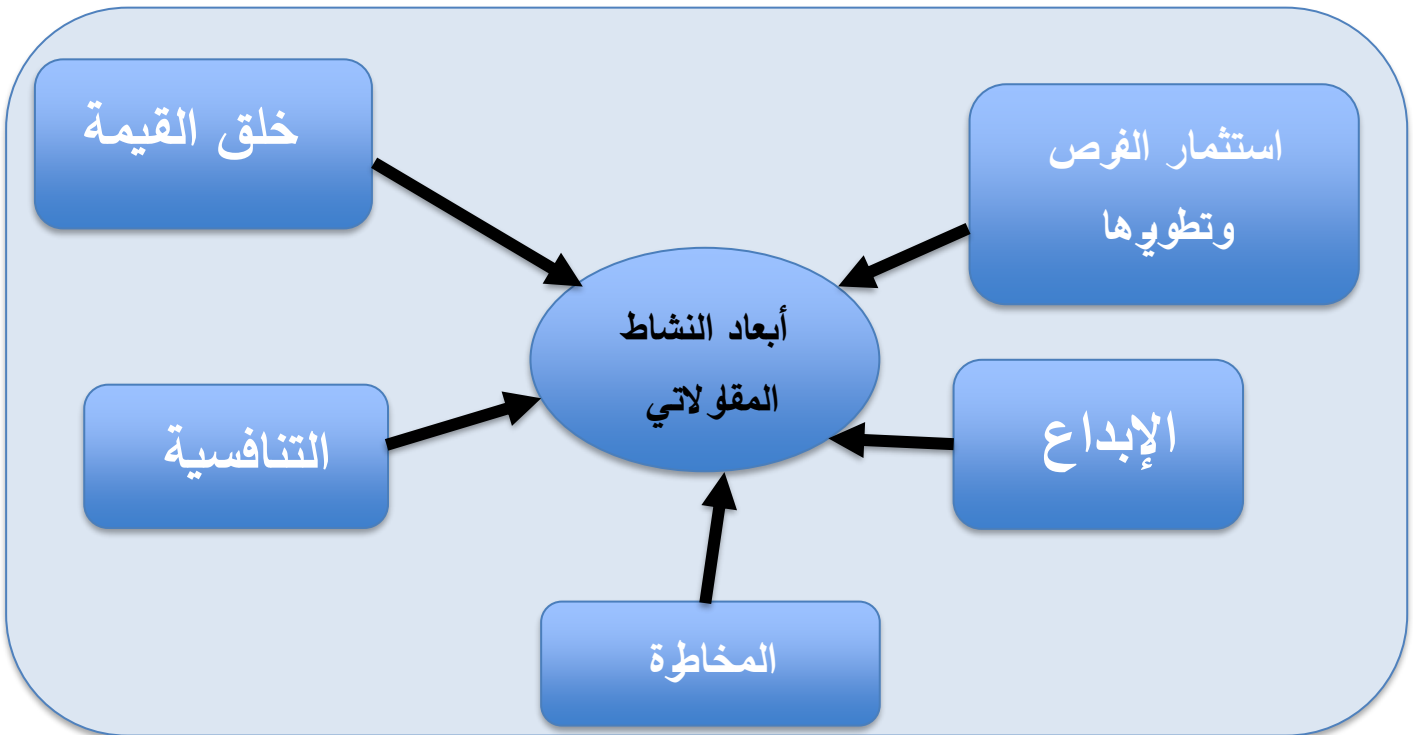
- حصة القيمة المضافة للشركات الشابة، ومتوسط إنتاجية المواليد والوفيات والشركات الصغيرة والناشئة ومساهمتها في نمو الإنتاجية، وأداء الابتكار والتصدير للشركات الصغيرة والناشئة.

لا تعتبر هذه المؤشرات بالضرورة قياس للمقاولاتية أو المقاولين في حد ذاتها ومع ذلك، فإنها تمكن من قياس ورسم صورة للنشاط المقاولاتي.

3. أبعاد النشاط المقاولاتي:

يقوم النشاط المقاولاتي على مبادئ أساسية تضمن استمراريته ونجاحه. ومن بين هذه المبادئ: استثمار الفرص، والإبداع، وتحمل المخاطرة، والتنافسية، وخلق القيمة حيث تشكل هذه العناصر الركائز الأساسية التي تمكن المؤسسات من التميز في سوق سريع التغير.

الشكل 6.1: أبعاد النشاط المقاولاتي



المصدر: من اعداد الطالبة

1.3. استثمار الفرص وتطويرها:

وهي القدرة على اكتشاف الفرص (أوضاع سوقية، مواد أولية، خدمات، طرق تنظيمية ...) من خلال إنشاء مشروع جديد واستغلال هذه الفرص لجعلها مكسبا هاما كما تعني قيام منظمات الأعمال باغتنام الفرص في تقديم طرق جديدة للإنتاج والخدمات، والقيام بأعمال تنافسية من أجل مواجهة المنظمات المنافسة وكيفية تحصين الموقع التنافسي للاستمرارية والاستجابة للتغيرات بالسوق.¹

2.3. الإبداع:

هو عبارة عن أفكار أو سلوكيات جديدة تتبناها المنظمة سواء كانت منتجات أم خدمات أم تكنولوجيا أم ممارسات إدارية جديدة تعتمد على سرعة تبني المنظمة لأكثر من نوع واحد.² فيما يتعلق باستغلال الإبداع في النشاط المقاوالاتي فهو يتم من خلال حقوق الملكية، ونفقات البحث والتطوير، وبراءات الاختراع وغيرها من تسجيلات الملكية الفكرية، وهياكل سوق العمل.³

1 نسيم، حموتي & وراة فؤاد. (2024). تحليل أهمية النشاط المقاوالاتي في دعم وتطوير رأس المال الفكري باستخدام النمذجة بالمعادلات الهيكلية SMART-PLS, مجلة اقتصاديات الاعمال والتجارة، جامعة المسيلة، المجلد 08، العدد 16، ص7.

2 رياحين رياض، فاضل الشيخ عيسى. (2010). أثر أبعاد الريادة في أداء الاعمال الصناعية الصغيرة العاملة في العاصمة عمان، رسالة ماجستير إدارة الأعمال، كلية الدراسات الإدارية والمالية العليا، جامعة عمان العربية، ص06.

3 Nadim, ahmed & Richard G. Seymour. (2008)., Difining entrepreneurial activity: Definitions supporting frameworks for data collection, OP. CITE, P 10.

3.3. المخاطرة:

تتبع الأنشطة المقاولاتية المجازفة والجرأة وذلك بطرح وتقديم منتجات وخدمات جديدة إلى الأسواق أو تحمل ديون عالية أو الالتزام بحجم موارد كبير في ظل بيئة الغموض وعدم التأكد للمشروع الجديد، ففي حالة عدم قبول منتجها في السوق تكون معرضة للخطر.¹

4.3. التنافسية:

وتتكون الاستراتيجية التنافسية من إجراءات الشركة للتفوق على منافسيها، حيث تتميز باستجابات عدوانية أو مواقف هجومية تهدف للتغلب على التهديدات وتحقيق ميزة تنافسية في السوق كميزة تكلفة أو ميزة تفاضل (تمايز).² وقد عرف (michael porter) مبدأ الميزة التنافسية على أنها "القيمة التي يمكن للشركة أن تخلقها لعملائها بالإضافة إلى التكاليف التي تتكبدها لإنشائها" لهذا من الضروري ان تقوم الشركة بتحديد مصادر الميزة التنافسية لديها قبل استغلالها وهذا عن طريق استخدام سلسلة القيمة كأداة تحليلية بين أنشطة خلق القيمة من خلال التمييز بين الأنشطة الرئيسية (اللوجستيات الداخلية، الإنتاج، اللوجستيات الخارجية، التسويق والمبيعات) وأنشطة الدعم (الإمدادات، التطوير التكنولوجي، إدارة الموارد البشرية والبنية التحتية للشركة)، حيث يوضح هذا التحليل كل نشاط من حيث التكاليف أو إمكاناته بهدف التمايز³ حيث تحقق المؤسسة ميزة التكلفة الأقل عندما تكون تكاليفها المتراكمة بالأنشطة المنتجة للقيمة أقل من منافسيها أما الميزة الثانية وهي ميزة التميز عندما تكون المؤسسة قادرة على امتلاك خصائص فريدة تجعل الزبون يتعلق

1 نسيم، حموتي & وراة فؤاد. (2024). تحليل أهمية النشاط المقاولاتي في دعم وتطوير رأس المال الفكري باستخدام النمذجة بالمعادلات الهيكلية SMART-PLS، مرجع سبق ذكره ص 7.

2 رائد الأعمال العربي. (2022). استراتيجية التفاف الهجومية، مهارات إدارية، منصة عربية متخصصة لرواد أعمال المستقبل، <https://ar-entrepreneur.com>

3 Porter, M. (1999), l'avantage concurrentiel. Paris : Dunod., p2

بها، كتنظيم مساعدة تقنية للزبون أو توظيف مستخدمين متخصصين¹ كما يمكن للمؤسسة اعتماد استراتيجية تركيز النشاط على جزء معين من الزبائن².

5.3. خلق القيمة:

يعمل المقاول على خلق القيمة والتي تعد هدفا أساسيا لتطور المؤسسة ونموها ، قد تكون هذه القيمة مالية اجتماعية أو بشرية والتي تكسب المؤسسة القدرة التنافسية الاقتصادية أو الشرعية الاجتماعية³، بمعنى أن نشاطه المقاوالاتي يؤدي (أحيانا) إلى ميزة تنافسية مستدامة وعوائد فائقة للعديد من الأطراف، فيمكن أن تتضمن القيمة الأهمية الاقتصادية أو الاجتماعية أو الثقافية، ويتم النظر إلى القيمة الاقتصادية فيما يتعلق بالمرجات النقدية أو المالية للنشاط، وتشمل مفاهيم مثل النمو الاقتصادي ونمو الإنتاجية وبدلاً من ذلك، يمكن للمشروع المقاوالاتي أن يخلق قيمة اجتماعية مثل العلاقات الشخصية، وتخفيف الفقر، وتعزيز رضا الوظيفة أو خلق وظائف أفضل. والقيمة الثالثة التي يمكن النظر فيها بالإضافة إلى هاتين القيمتين هي القيمة الثقافية، التي تتعلق بتطوير رأس المال الإبداعي أو الثقافي⁴.

اذن بعد ما سبق يتضح أن المقاول يشكل النواة الأساسية لأي نشاط اقتصادي تجديدي، من خلال ما يتمتع به من خصائص قيادية وقدرة على استشراف الفرص وتحمل المخاطر. وتشكل المقاوالاتية الإطار النظري والعملي الذي يمكن من تحويل هذه الرؤية إلى واقع عبر تأسيس مشاريع مبتكرة تسهم في خلق القيمة بمختلف أشكالها. أما النشاط المقاوالاتي، فهو الأداة التنفيذية التي تفعل هذا المسار، مما يجعله

1 فوزي، آيت سعيد، المرافقة المقاوالاتية وآثارها على تنشيط الصناعات التقليدية والحرف في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص107.

2 Porter, M. (1999), l'avantage concurrentiel, OP.CIT, P2.

3 Michel Marchesnay.(2012) . Innovations, territoires et capitalisme entrepreneurial, Marché et organisations, L'Harmattan, ERFI-ISEM, Université de Montpellier, p : 181.

4 Nadim, ahmed &Richard G. seymour. (2008)., Difining entrepreneurial activity:Ddefinitions supporting frameworks for data collection, OP. CITE, P 10.

عنصرا حاسما في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتعزيز مرونة الاقتصاد في مواجهة التغيرات المتسارعة.

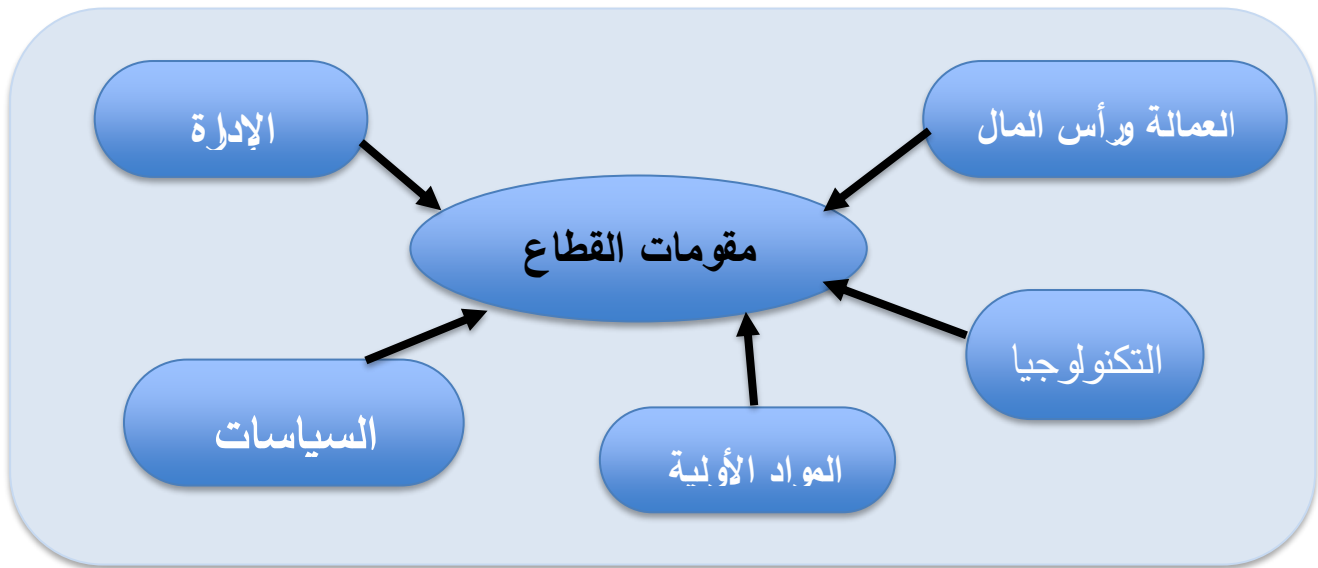
المبحث الثاني: مقومات القطاع الصناعي في الجزائر

يعتبر القطاع الصناعي من العوامل المؤثرة في دفع مسيرة التنمية المستدامة والتنويع الاقتصادي، إلا أن الصناعة في الوقت الحالي تخضع لتطورات سريعة ومنافسة عالمية شديدة لذا تتمثل أولوية القطاع الصناعي في هذا العالم المتغير باستمرار إيجاد الأساليب والإجراءات والتدابير الفعالة التي تسمح له بالمرونة لتغير الظروف من خلال توفير المواد الخام والطاقة ومتطلبات استخدامها بكفاءة أكبر، بالإضافة إلى التكنولوجيا والابتكارات وهيكل تأهيل القوى العاملة ومهاراتها¹.

المطلب الأول: مقومات القطاع الصناعي.

تخضع الصناعة في قيامها وتوطنها في منطقة معينة لعوامل ومقومات عديدة ومتنوعة والتي تتحكم في تركيز وتوزيع الصناعة وتتمثل هذه العوامل في:

الشكل 7.1 : مقومات القطاع الصناعي



1 Marcel Behun et All.(2018) . "The Impact of the Manufacturing Industry on The Economic Cycle of European Union Country", Journal of Competitiveness, Volume 10, Issue 01, 2018, P 24

« يعرف العمل على أنه مجموع المجهودات العقلية والعضلية التي يبذلها المجتمع البشري بشكل واعي وهادف من أجل تكييف الأشياء المادية الموجودة في الطبيعة مع حاجات ورغبات البشر »¹، و يعد الإنسان العامل الانتاجي الأول، فاليد العاملة لها تأثير نوعي وكمي، حيث يقصد بالكم توفر اليد العاملة بأعداد كافية لبعض الصناعات التي تحتاج إلى وفرة الأيدي العاملة أما من حيث الكيف فيقصد به الخبرة والدراية والمستوى الفني الذي تحتاج إليه بعض الصناعات² كما تعتبر الأيدي العاملة من المقومات الأساسية لإنشاء المناطق الصناعية³.

أما رأس المال البشري فيعرف حسب منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) (2001)، بأنه "المعرفة والمهارات والكفاءات والسمات المتجسدة في الأفراد والتي تسهل خلق الرفاهية الشخصية والاجتماعية والاقتصادية"⁴، وقد تبني البنك الدولي (2018) تعريفاً مشابهاً، حيث عرفه بأنه "يتألف من المعرفة والمهارات وقدرات الصحة التي يكتسبها الناس طوال حياتهم، مما يمكنهم من تحقيق إمكاناتهم كأعضاء منتجين في المجتمع"⁵.

1 فتحة منيعي (2016) النشاط الإنتاجي في المؤسسات الصناعية، مركز الكتاب الأكاديمي عمان، الأردن، الطبعة الأولى، ص23.

2ميادة، محمد أحمد صقر. (2019). مقومات الصناعات الغذائية في محافظة الغربية، مجلة البحث العلمي في الآداب، الجزء 10، العدد 20، ص132.

3 نصيرة، بن عيسى. (2021). التوجه الاستثماري للمناطق الصناعية ومناطق النشاط في الجزائر، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، المجلد8، العدد3، ص 591-607.

4 EL Mostafa, Bentour.(2020) . The effects of human capital on economic growth in the Arab countries compared to some Asian and OECD countries, Arab Monetary Fund, Economic Department, PP:4-5.

5 Ibid, pp: 4-5.

2. التكنولوجيا:

التكنولوجيا لغة هي كلمة مركبة من أصل يوناني، تنقسم إلى شقين: وتعود إلى فعل قديم يعني الفن أو الإتقان، أو التصنيع وتعني الدراسة العلمية المعمقة للفنون وعلى وجه الخصوص الفنون الصناعية كما أصبحت تدل تلقائياً على كيفية الانتاج¹.

اقتصادياً هناك عدة نماذج تعرف التكنولوجيا، النهج الأول ركز على العناصر المتداولة والتي تدخل ضمن وعاء التكنولوجيا، فهذا المنهج يستوعب العناصر المادية و المتمثلة بالآلات والمعدات والأدوات، بالإضافة إلى العناصر المعنوية والتي تعتبر جوهر التكنولوجيا مثل المعارف الفنية وبراءات الاختراع والرسوم والنماذج والعلامات التجارية أو الخدمات والتسويق، وفي هذا الإطار نجد بعض الاقتصاديين يعرفها بأنها "مجموع المعارف العلمية المستخدمة في المجال الصناعي التي تهدف إلى تحقيق وإنتاج وتسويق السلع والخدمات السلعية لاستبدال العمل اليدوي بآلات حديثة ومتطورة". أما المنهج الثاني فركز على تعريف التكنولوجيا من خلال تأثيرها على الإنتاج فعرفها على أنها "مجموعة من المعارف والمهارات والخبرات الجديدة التي يمكن تحويلها إلى طرق إنتاج أو استعمالها في إنتاج سلع وخدمات وتسويقها وتوزيعها أو استخدامها في توليد هياكل تنظيمية، أما المنهج الثالث فقد عرفها على أنها ابتكار أساليب ووسائل جديدة في الإنتاج حيث تعرف على أنها "وسيلة تطبيق الاكتشافات والأساليب العلمية أو المعرفة المنظمة لإنتاج وابتكار أدوات معينة".

باختصار يمكن القول إن التكنولوجيا تحتوي على عنصرين أساسيين يكملان بعضهما وهما العنصر المادي الذي يشمل الآلات والمعدات والعنصر الفكري العلمي والمنهجي الذي يشمل الأسس المعرفية والتقنية والعلمية.²

1 سهى، حمزاوي. (2017). دور رأس المال الفكري في تنمية المعرفة التكنولوجية-دراسة تحليلية-مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد 47، ص

2 بشار، قيس محمد. (2012). عقود نقل التكنولوجيا في إطار القانون الدولي الخاص، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق، قسم القانون الدولي الخاص، جامعة عين شمس، ص 24-26.

2-1 مجالات استخدام التكنولوجيا: أدخلت التكنولوجيا في معظم مجالات الحياة وأثرت فيها إيجابيا، ومن هذه المجالات ما يأتي:¹

✓ تكنولوجيا الاتصالات: حيث تستخدم الشركات تكنولوجيا الاتصال لتسهيل تدفق المعرفة والمعلومات في أماكن العمل، وتعزيز الخدمات أو المنتجات المبتكرة، وتلبية طلبات المستهلكين واحتياجاتهم، وفي عمليات اتخاذ القرارات الخاصة بهم ;

✓ تكنولوجيا الإنشاءات: يتضمن هذا النوع المعدات الثقيلة، كما تضم برامج الكمبيوتر لتصميم وإنشاء نسخة رقمية للمبنى أو الهيكل لتعزيز الكفاءة التشغيلية ;

✓ تكنولوجيا الإنتاج: تساعد في تحديد الخصائص الوظيفية للمنتج أو الخدمة وفقا لاحتياجات السوق ;

✓ تكنولوجيا الأعمال: تتمثل في الاستعانة بالمعلومات لأغراض الأعمال وتتضمن مزيج من الأجهزة والبرامج ;

✓ تكنولوجيا المعلومات: والذي يتضمن مجموعة من البرمجيات والأجهزة المستخدمة لمعالجة المعلومات كما تشمل أيضا نظم المعلومات الإدارية حيث تساعد في تخطيط أدوات تكنولوجيا المعلومات وإدارتها وتطويرها لمساعدة العمال في الأداء ;

✓ تكنولوجيا الروبوتات والذكاء الاصطناعي: يتم استخدام الآلات لتصميم الروبوتات لأداء المهام التي يقوم بها البشر، إذ يمكن الإشارة إلى أي جهاز يتخذ الإجراءات التي تزيد من فرصه في تحقيق أهدافه بنجاح على أنه جزء من الذكاء الاصطناعي.

1 محفوظ، هنداوي. (2022). أثر استخدام التكنولوجيا في تنمية السلوك المقاولاتي، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 18، العدد 30، ص 306-307.

3. الإدارة:

تعتبر الإدارة من المقومات المهمة لقيام ونجاح الصناعة حيث يعتبر توفر جهاز إداري منظم أمراً ضرورياً لاتخاذ القرارات الخاصة بالصناعة، فالجهاز الإداري يعمل على تحديد المنتج وكميته والأسواق المطلوبة فيه كما يسعى الجهاز الإداري إلى توفير رأس المال وتحقيق أدنى قيمة للتكاليف.¹ كما أن قيام المؤسسات بالاستثمار في نظم المعلومات الإدارية، سيؤمن لها قيمة اقتصادية حقيقية ويرفع من عوائدها ويخفض من تكاليفها، كما ستكون هذه النظم بمثابة الحل الإداري للمشاكل والتحديات التي تفرضها البيئة المحيطة.² ومع تزايد نفوذ المعرفة والمعلومات في المجتمعات الصناعية الحديثة وجب على مدراء المؤسسات تبني أساليب الإدارة الحديثة والتي تتمثل في مجموعة المبادئ والأساليب والتقنيات التي تهدف إلى تنظيم وتوجيه الموارد البشرية والمادية لتحقيق أهداف المنظمة بكفاءة وفعالية.

3-1 أهمية استخدام نماذج الإدارة الحديثة:

تتمثل أهمية الإدارة الحديثة في ³ :

- المرونة والقدرة على التكيف مع التغيرات السريعة في السوق والاستجابة بشكل فوري للتحديات والفرصة ;
- التركيز على العملاء من خلال تقديم خدمات ومنتجات تلبي توقعاتهم ويعزز من رضا العملاء وولائهم ;

1 رانيا، سنح. (2018). مقومات الصناعة، موقع موضوع، أكبر موقع عربي بالعالم، عبر الرابط <https://mawdoo3.com>

2 مراد، مرمي. (2010). أهمية نظم المعلومات الإدارية كأداة للتحليل البيئي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد وتسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة سطيف، ص23.

3 محمد، عقوني. (2024). التكنولوجيا والإدارة الحديثة، مكتبة نور، الجزائر، عبر الرابط التالي: <https://www.noor-books.com>، ص3.

- تنمية الموارد البشرية من خلال تطوير مهارات الموظفين وتحفيزهم مما يؤدي إلى تحسين الأداء العام وزيادة رضا الموظفين ;
- الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية مما يساهم في بناء سمعة جيدة للمؤسسة ويعزز من علاقتها مع المجتمع.

4. السياسات الحكومية:

تتأثر الصناعة بالسياسة الحكومية، عن طريق القوانين والتشريعات أو بالتدخل المباشر، قد يكون تأثير السياسة الحكومية إيجابيا كأن تشجع على تطور الصناعة بوجه عام أو صناعة معينة بوجه خاص أو قد يكون لها تأثيرا سلبيا بمنع تطور صناعة ما أو بمنع إنشاء المصانع في منطقة معينة¹ للسياسات الحكومية تأثير قوي على مناخ الأعمال من خلال التكاليف والمخاطر والعوائق أمام المنافسة، كما تحدد شكل الفرص والحوافز التي تتيح للشركات الاستثمار بطريقة منتجة وخلق فرص العمل والتوسع.²

من بين السياسات المطبقة السياسات الضريبية حيث يجب أن تحقق سياسات الضرائب الفعالة توازنًا بين توليد الإيرادات وتقليل العبء على الشركات حيث تعزز أنظمة الإدارة الضريبية الفعالة وسهولة الوصول إلى المعلومات واستخدام الأنظمة للدفع الإلكتروني للضرائب والشفافية ترفع من إنتاجية الشركات والنمو الاقتصادي كما ان تعقيد اللوائح الضريبية، وعدم كفاءة نظام الإدارة الضريبية، وارتفاع تكاليف الامتثال مرتبطة بمزيد من الفساد، وانخفاض الاستثمار، وانخفاض دخول الشركات.³

1 ميادة محمد أحمد صقر، مرجع سبق ذكره، ص 176.

2 حورية، بالأطرش، جابرة، مجدوب. (2020). أثر مناخ الأعمال على النشاط المقاوالاتي في الجزائر -دراسة ميدانية لعينة من المقاولين في ولاية ورقلة، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، المجلد 07، العدد 02، ص 291.

3 WORLD BANK GROUP. (2024). BUSINESS READY, REPRODUCIBLE RESEARCH REPOSITORY, <https://reproducibility.worldbank.org/index.php/home>

5. المواد الأولية:

تعتمد الصناعة على مصادر متعددة قد تكون مصادر محلية أو خارجية لتوفير المواد الأولية، نظرا لتوزيعها بشكل غير متساو على سطح الكرة الأرضية ، كما أنه لا يتسق في أحيان كثيرة مع الأماكن الكبيرة لاستهلاكها ، ويعود ذلك إلى تنوع المناخ وتفاوت التطور التكنولوجي بين الأمم والمناطق ، وكذا إلى خصوبة الأراضي الفلاحية والمنجية¹، كما أن المواد الأولية تلعب دور كبير في توطن المشاريع الصناعية بالقرب من أماكن تواجدها خاصة إذا كانت تتميز بأنها كبيرة الحجم وثقيلة الوزن وارتفاع نسبة الفضلات فيها بعد عملية الإنتاج فبهذه الحال يفترض ان يتوطن المشروع الصناعي بالقرب من المواد الأولية.²

تتأثر العوامل المحددة للطلب على المواد الأولية وعرضها بتطور الاقتصاد العالمي ، وهذا الأخير يعرف تطورا سريعا من حيث حجمه أو من حيث محتواه ، ويمكن أن نستشف معالمه من خلال التطور الحاصل في القطاع الصناعي وتأثير ذلك على استهلاك المواد الأولية ، يشهد العالم انقلابا صناعيا³ مع دخوله في الثورة الصناعية الرابعة والتي تعتمد على أحدث التقنيات الناشئة والابتكارات المذهلة التي تقلب الطاولة رأسا على عقب على التقنيات القديمة، وسميت Disruptive technologies ، يعتبر مصطلح الثورة الصناعية الرابعة شاملا ، ويستخدم لوصف مجموعة من التطورات التقنية المتصلة التي توفر أساسا رقمنة بيئة الأعمال⁴ تشكل فيها التكنولوجيا جزءا لا يتجزأ من المجتمع وحلقة وصل بين العالم المادي والرقمي والبيولوجي واستعمال التكنولوجيا الحيوية البيضاء في الصناعات التحويلية والطاقة البديلة، ومع ذلك فإن ثورة التكنولوجيا الحيوية البيضاء أو الإنتاج الصناعي المستقبلي مازالت في بدايتها ولكن من شأنها أن تغير

1 عبد الحميد، زعباط. (1996). أسعار المواد الأولية المصدرة من قبل الدول النامية وآثارها على تنميتها، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، معهد العلوم الاقتصادية، ص 41

2 أ.د. خالد أكبر، عبد الله الحمداني، جغرافية الوطن العربي، جامعة الأنبار، ص 25.

3 عبد الحميد، زعباط، مرجع سبق ذكره، ص 89

4 آسيا، بعضي. (2022). الثورة الصناعية الرابعة، مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة، المجلد (05)، العدد (02)، ص 569.

وجه صناعات كثيرة إلى الأبد ، وتقدم العديد من الحلول الاقتصادية الحيوية الجديدة للطاقة والإنتاج الكيميائي والبلاستيك الحيوي للإسهام في تقدم اقتصاد عالمي مستدام¹.

يشترى المستهلك الصناعي المنتجات بناءً على القيمة التي تضيفها لعملياته وبالتالي، فإن العديد من المنتجات الأساسية قابلة للاستبدال بمنتجات أخرى ومع ذلك، الاستبدال أو الإحلال يتأثر بعوامل عدة، مثل تكلفة الاستبدال وسعر المنتج البديل، فكلما سلكت أسعار المواد الخام منحني تصاعدي لفترات طويلة أو كانت هناك إمكانية لتوفير بدائل محلية، دفعت بالشركات إلى إعادة تقييم خياراتها وإيجاد بدائل أكثر كفاءة².

يمكن للمناولة الصناعية³ أن تساهم في الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة للمؤسسة، كما لها تأثير في الرفع من قدرتها الإنتاجية والتنافسية والحصول على مستلزمات الإنتاج بكفاءة وأقل تكلفة كما تعمل على زيادة السرعة في الأداء والانجاز وترفع من المرونة الإنتاجية والتنظيمية⁴.

يتضح أن نجاح وتطور القطاع الصناعي لا يتحقق بعامل واحد بل بتكامل عدة مقومات أساسية، أبرزها توفر اليد العاملة المؤهلة، التكنولوجيا الحديثة، الإدارة الفعالة، السياسات الحكومية المحفزة، والمواد الأولية. ويؤكد ذلك أن الصناعة ليست مجرد نشاط إنتاجي، بل هي نظام متكامل يعتمد على بيئة داعمة ومقومات استراتيجية لضمان الاستدامة والقدرة التنافسية.

1 طارق، قبيل. (2018). آفاق الوراثة والمعلوماتية الحيوية في ضوء الثورة الرابعة، مجلة التقدم العلمي، مجلة علمية فصلية تصدر عن مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، العدد 103، ص46-47.

2 عبد الحميد، زعباط، مرجع سبق ذكره، ص89.

3 المناولة الصناعية: هي العملية أو مجموعة العمليات التي تقوم من خلالها مؤسسة ما تسمى (الأمرة بالأعمال) بتكليف مؤسسة أخرى تسمى (المناولة) على القيام بتصنيع وتوريد بعض الأجزاء والقطع الداخلية المطلوبة للمؤسسة الصناعية الأمرة، أو القيام بأعمال الصيانة لفانديتها، حسب معايير تقنية وشروط تسليم محددة.

4 عبد الرحمن، قويدري. (2018). المناولة الصناعية كإستراتيجية لتحسين الأداء في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال، مجلد: 02، العدد06، ص86-87.

المطلب الثاني: استراتيجية التصنيع في الجزائر

شهدت استراتيجية التصنيع في الجزائر تحولات كبرى منذ الاستقلال، تأرجحت بين التخطيط المركزي والانفتاح على اقتصاد السوق. وقد انعكست هذه التحولات على أداء القطاع الصناعي، من خلال مراحل متعددة لإعادة الهيكلة والإصلاح، بهدف تحقيق تنمية صناعية مستدامة ومواكبة التغيرات الاقتصادية الوطنية والدولية.¹

1. استراتيجية التصنيع في الجزائر من 1962-1994:

تندرج استراتيجية التصنيع التي اعتمدتها الجزائر في نهاية الستينات في إطار نماذج التصنيع المنهجية والتي تفترض عملية تنفيذها مركزية اتخاذ القرار الاقتصادي وأن تكون الدولة العامل الاقتصادي الأكثر نشاطاً.² حيث دخلت الجزائر مرحلة تصنيع تقوم على "صناعة مصنعة" وتجسدت استراتيجية الصناعات المصنعة مع بداية تطبيق المخططات الرباعية، بدءاً بالمخطط الرباعي الأول للتنمية 1970-1973 والذي كان يهدف إلى إنشاء صناعات قاعدية داعمة لإنشاء صناعات خفيفة فيما بعد، ثم تطبيق المخطط الرباعي الثاني الذي يعد تكملة وتصحيحاً للانحرافات التي عرفها المخطط الرباعي الأول والتي حالت دون تحقيق الأهداف المسطرة له³ خاصة بعد ظهور العجز في التمويل حيث اعتمدت على الموارد النفطية فضلاً عن اللجوء إلى المديونية الخارجية، مما أدى إلى تعرض استراتيجية الصناعات المصنعة إلى العديد من الصدمات المعاكسة التي هزت النموذج الاقتصادي نظراً لأنها تستقطب أموالاً طائلة كما

1 سارة، بوعدله. (2021). أثر تحرير التجارة الخارجية على القطاع الصناعي في الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة تلمسان، قسم العلوم التجارية، تخصص مالية وتجارة دولية، ص66.

2 Abdelmadjid bouzidi. (s.d). Industrialisation et industries en Algérie, L'Algérie de demain relever les défis pour gagner l'avenir, p25.

3 آسية، غنام، مدى قدرة القطاع الصناعي في تنويع الاقتصاد الجزائري آفاق 2030-دراسة تحليلية استشرافية-جامعة الجزائر3، شعبة علوم اقتصادية، ص56-57.

تتطلب مهارات كبيرة وتكنولوجيا متقدمة¹ ومنذ مطلع التسعينات وانتهاج الجزائر اقتصاد السوق بدل الاقتصاد المخطط ،وبعد تطبيق البرنامج الهيكلي إبتداء من سنة 1980 الذي أدى تفكك الكثير من المؤسسات الاقتصادية العمومية التي لم تستطع التكيف مع اقتصاد السوق الذي تمت مباشرته سنة 1988 مع خوصصت المؤسسات الاقتصادية العمومية وإطلاق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، وبالرغم من كل المجهودات المبذولة إلا أن هذه الفترة شهدت اختلالات اقتصادية كلية كارتفاع التضخم والبطالة وتدهور ميزان المدفوعات ...، مما أدخل الاقتصاد في أزمة حادة .

2. استراتيجية التصنيع في الجزائر من 1994-2000:

وعلى خلفية الاختلالات السابقة ثم الشروع في دفعة جديدة من الإصلاحات سنة 1994 من خلال برامج إعادة الهيكلة في كل الميادين المتعلقة بإنعاش ودعم استقرار الاقتصاد الوطني² حيث مكنت برامج التعديل الهيكلي من استعادة التوازنات الاقتصادية الكلية ومكنت من استعادة النمو الاقتصادي بعد أن كان سالبا في الفترة بين 1986-1994 والتي عرف فيها الاقتصاد الوطني عشرية من الركود الاقتصادي حيث شهد النمو تحسنا مقبولا من -2,2% و -0,9% سنتي 1993 و1994 على التوالي ليرتفع إلى 3,9% و 4% لسنتي 1995 و1998³ . إلا أن هذه الارتفاعات كانت تعود لأسباب خارجية كارتفاع أسعار البترول فقد عرفت فترة التسعينات تضرر القطاع الصناعي بشكل خاص نتيجة التحول من سياسة التوجيه إلى سياسة الانفتاح، من اقتصاد يقوم على نظام اشتراكي إلى اقتصاد متناقض تماما يطلق عليه الاقتصاد الحر⁴

1 فتيحة، فرطاس. (2015). رأس المال الفكري الميزة التنافسية الجديدة للمؤسسات الاقتصادية في ظل الاقتصاد المعرفي، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، ص 139.

2 لبنى، ناصر. (2019). القطاع الصناعي الجزائري مند الاستقلال وسبل تطويره: دراسة تحليلية، مجلة أبحاث ودراسات التنمية، المجلد 06، العدد 01، ص 95-96.

3 ناصر الدين، قريبي. (2016). القطاع الصناعي في الجزائر ومساهمته في التنمية، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 4، العدد 3، ص 299-300.

4 لبنى، ناصر، مرجع سبق ذكره ص 96.

وبالتالي عدم قدرة القطاع الصناعي على المساهمة في دفع معدلات النمو الاقتصادي، لتدخل الجزائر في مرحلة ما بعد الإصلاحات وبرامج الإنعاش الاقتصادي¹.

3. استراتيجية التصنيع في الجزائر من 2000 إلى يومنا هذا:

مع بداية الألفية الجديدة، استمر ضعف القطاع الصناعي في خلق الثروة للبلاد، ولذلك حاولت السلطات العمومية أن تستفيد من الوضع المالي الجيد الناتج عن ارتفاع أسعار البترول، هذا ما أدى إلى اللجوء إلى الجيل الثاني من الإصلاحات واستراتيجيات ما بعد الصناعات المصنعة، حيث تميزت هذه الفترة بوضع الدولة برامج تنموية للنهوض بالاقتصاد الوطني، وقامت ببعث ثلاث مخططات خماسية على التوالي خلال الفترة من 2000-2014².

ولقد شمل أولى هذه المخططات الفترة 2001-2004 تمثلت أهم أهدافه فيما يلي³:

- انشاء الهياكل القاعدية الضرورية لتسهيل النشاطات الاقتصادية ;
 - القضاء على الفقر من خلال الرفع من عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودعم النشاطات المنتجة للقيمة المضافة ;
 - الرفع من معدل النمو الاقتصادي.
- هدفت الدولة من خلال هذا البرنامج إلى تحسين الأوضاع الاجتماعية والدفع بعجلة التنمية المحلية، ومن أهم الهيئات التي تم إنشاؤها خلال هذه الفترة: المجلس الوطني للاستثمار والوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار سنة 2001.

1 ناصر الدين، قريبي، مرجع سبق ذكره، ص300.

2 فتيحة، فرطاس، مرجع سبق ذكره، ص141.

3 آسية، غنام، مرجع سبق ذكره، ص73.

ليأتي بعدها البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2004-2009 والذي هدف إلى تحسين المستوى المعيشي، كما اهتم بخصوصية المؤسسات الاقتصادية العمومية، ووضع برنامج لتأهيل القدرة الصناعية المتوفرة من خلال بعث الشراكة مع المؤسسات التي تملك مهارة من أجل عصرنه المؤسسات وتعبئة الوسائل العمومية لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتوسيع النسيج الصناعي. ومع ذلك بقيت مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات ضئيلة، بسبب عدم قدرة الاقتصاد الجزائري على المنافسة¹ ;

هذا ما دفع بالدولة الجزائرية للسعي إلى تطبيق استراتيجية جديدة لإنعاش الصناعة في إطار المخطط الخماسي 2010-2014 وهي عبارة عن مخطط عمل يعمل على تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واستحداث المؤسسات العمومية كما ركز هذا البرنامج على العنصر البشري من خلال منح اعتمادات مهمة في مجال البحث والتطوير والتعليم العالي.

في إطار استراتيجية الدولة لإعادة بعث وتنمية النشاط الصناعي، ثم صدور مجموعة من الإعفاءات التي هدفت الدولة من خلالها إلى دعم بعض الفروع الصناعية والمتمثلة في²:

- صناعة الحديد والتعدين ;
- الكهربائية والكهرومنزلية ;
- الكيمياء الصناعية ;
- الميكانيك وقطع السيارات ;
- الصناعة الصيدلانية ;

1 فتيحة، فرطاس، مرجع سبق ذكره، ص 141.

2 المادة 75، الجريدة الرسمية العدد 78، الصادر ب 31 ديسمبر 2014، ص 27.

• صناعة الطائرات ;

• بناء السفن وإصلاحها ;

• التكنولوجيا المتقدمة ;

• صناعة الأغذية ;

• النسيج والجلود والمواد المشتقة ;

• الخشب وصناعة الأثاث.

وتتمثل هذه الإعفاءات فيما يلي:

- إعفاء مؤقت من الضريبة على أرباح الشركات أو الضريبة على الدخل الإجمالي والرسم على النشاط المهني لمدة خمس سنوات ;

- منح تخفيض قدره 3% من نسبة الفائدة المطبقة على القروض البنكية.

وابتداء من سنة 2020 وضعت الجزائر استراتيجية قطاعية لإعادة الإعمار الصناعي من خلال تنفيذ مجموعة واسعة من تدابير الدعم لتطوير وتعزيز الإنتاج المحلي، حيث تم اعتماد ثلاثة برامج دعم إضافة إلى هذه التدابير، وذلك لتشجيع وتعزيز الإنتاج المحلي وإعطاء مختلف المزايا الضريبية والإدارية للمستثمرين المحليين والأجانب تمثلت في¹:

• رخصة جمركة خطوط ومعدات الإنتاج التي تم تجديدها: تم تجديدها وفقا لأحكام المرسوم التنفيذي رقم 20-312 المؤرخ في 15 نوفمبر 2020، المتضمن شروط وكيفيات منح رخصة جمركة خطوط ومعدات الإنتاج التي تم تجديدها في إطار نشاطات إنتاج السلع والخدمات ;

1 موقع وزارة الصناعة والإنتاج الصيدلاني، على الموقع الإلكتروني -<https://www.industrie.gov.dz/dev-indust/#dedouanement>، ثم تصفحه يوم 2024/11/25.

• دعم المتعاملين الممارسين لأنشطة إنتاج المنتجات والمعدات الإلكترونية والكهرومنزلية للاستفادة من النظام الجبائي التفضيلي بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 20-313، حيث يعفى من الرسم على القيمة المضافة على المواد الأولية المقتناة محليا وكذا المكونات والمجموعات الفرعية المقتناة لدى المناولين¹.

• نظام الدعم ومنح المزايا لفائدة المناولين: طبقا للمرسوم التنفيذي رقم 20-311 المؤرخ في 15 نوفمبر 2020، تعفى من الحقوق الجمركية والرسم على القيمة المضافة، المكونات والمواد الأولية المستوردة أو التي تم اقتناؤها محليا من طرف المناولين، في إطار أنشطتهم لإنتاج الأطعم والأطعم الفرعية الموجهة للمنتجات وتجهيزات الصناعة الميكانيكية والإلكترونية والكهربائية وكذا لصيانة معدات الإنتاج لمختلف قطاعات النشاط وإنتاج قطع الغيار والمكونات الموجهة لجميع الاستعمالات².

وفي إطار ترقية وتنشيط الإنتاج الوطني من خلال زيادة الإدماج المحلي والارتقاء في سلسلة القيم للشعب الصناعية، والذي يسمح بتحقيق الأهداف الاستراتيجية للسلطات العمومية والمتمثلة في³:

✓ تخفيض الواردات بصفة معتبرة، والتوجه نحو القطاعات التي تساهم في التنمية الصناعية ;

✓ ترقية المنتج وإحلال الواردات ;

✓ ترقية تنافسية المؤسسات من خلال اعتماد النوعية للولوج إلى الأسواق الخارجية.

فقد تم تنصيب أربع لجان رئيسية بتاريخ 23 جوان 2022 تتعلق بالشعب الصناعية التالية:

• الصناعات الغذائية ;

1 المادة 11، الجريدة الرسمية العدد 67، الصادرة ب 15 نوفمبر 2020، ص 21.

2 المادة 3، الجريدة الرسمية العدد 67، الصادرة ب 15 نوفمبر 2020، ص 4.

3 موقع وزارة الصناعة والإنتاج الصيدلاني، على الموقع الإلكتروني - <https://www.industrie.gov.dz/dev-indust/#dedouanement>، تم تصفحه يوم 2024/11/25.

- الصناعات الكهربائية والإلكترونية ;
- صناعات النسيج والجلود ;
- الصناعات الميكانيكية.

الهدف من تنصيب هذه اللجان هو إرساء نظام الحوكمة والحوار بين القطاعين العمومي والخاص بطريقة منظمة ومستمرة، تلتزم بموجبها الدولة بسياسة الدعم، وتلتزم المؤسسة بتحقيق الأهداف المتعلقة بالإنتاج.

يتضح من خلال تطرقنا الى تطور استراتيجية التصنيع في الجزائر أنها مرت بمراحل متباينة، من التصنيع الموجه والمركزي إلى الانفتاح على اقتصاد السوق ومحاولات الإنعاش الصناعي. رغم الجهود المبذولة، لم ينجح القطاع الصناعي في تحقيق مساهمة قوية في الناتج المحلي خارج قطاع المحروقات. ولا تزال الجزائر تسعى لتحقيق تنمية صناعية فعالة من خلال إصلاحات وهيئات دعم موجهة لتعزيز الإنتاج المحلي والحد من التبعية.

المطلب الثالث: بعض مؤشرات القطاع الصناعي الجزائري

يواجه القطاع الصناعي الجزائري تحديات كبيرة، أبرزها الاعتماد على عائدات الصادرات النفطية في تحقيق النمو الاقتصادي ولهذا تسعى الجزائر جاهدة لتسريع وثيرة التحول الاقتصادي من خلال تنويع مصادر الدخل وتحسين الناتج الداخلي الخام لذا سنتطرق لعرض أهم مؤشرات مساهمة القطاع الصناعي في الجزائر:

1. مساهمة القطاع الصناعي في الناتج الداخلي الخام: يعكس الناتج الداخلي الخام قدرة كل قطاع على تحقيق قيمة مضافة من خلال الاستغلال الأمثل للإمكانيات المتاحة¹. ويمثل الشكل الموالي نسبة

1 آسية، غنام، مرجع سبق ذكره، ص32.

النمو الحقيقي لإجمالي الناتج الداخلي الخام وإجمالي الناتج الداخلي الجاري من 2019 إلى غاية الثلاثي الأول من سنة 2024.

الشكل 1. 8 : نمو الناتج الداخلي الخام 202-2019



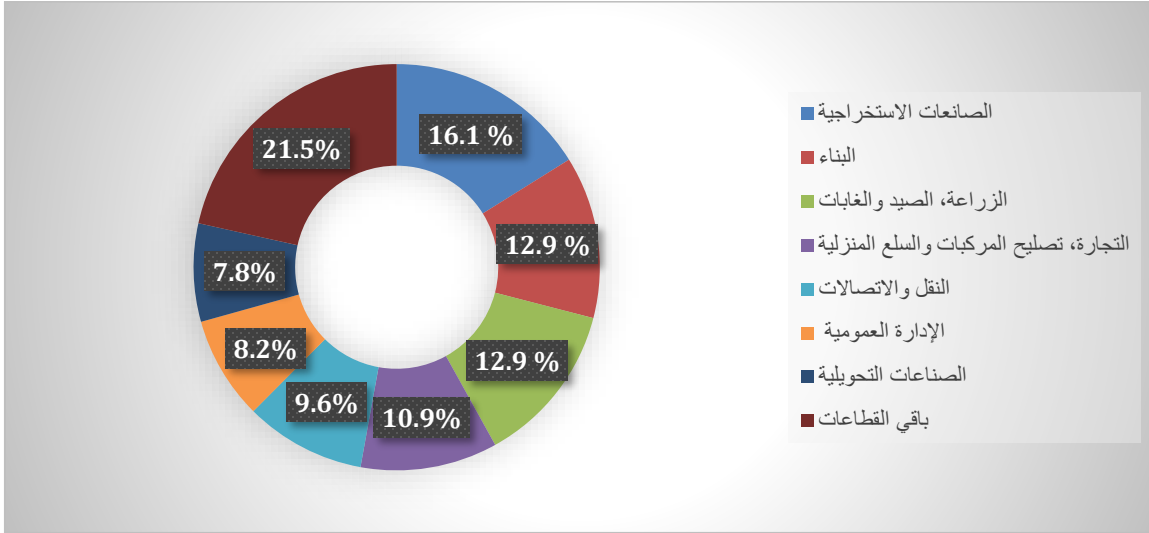
المصدر: من إعداد الباحثة انطلاقاً من إحصائيات بنك الجزائر. (2024). النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 66، الثلاثي الأول 2024، على الموقع الإلكتروني <https://www.bank-of-algeria.dz/ar>، ثم تصفحه يوم 03/ 12/ 2024، ص 24.

نلاحظ ارتفاع معدل نمو الناتج الداخلي الخام من 3,6% في سنة 2022 إلى نسبة قدرها 4,1% سنة 2023 مسجلاً نسبة نمو قياسية بين سنتي 2019 و 2023، إلا أنه بالنظر إلى تحليل توزيع الناتج الداخلي الخام الإسمي حسب مختلف القطاعات الاقتصادية، يلاحظ أن قطاع الصناعات التحويلية¹ يحتل المرتبة الأخيرة بنسبة 7,8% من حيث حصته في المساهمة في الناتج الداخلي الخام أما بالنسبة للثلاثي الأول لسنة

1 التقرير السنوي لبنك الجزائر (2023)، ثم تحميله من الموقع الإلكتروني <https://www.bank-of-algeria.dz/ar>، ثم تصفحه يوم 03/ 12/ 2024، ص 20.

2024 فقد قدرت مساهمة قطاع الصناعات التحويلية في الناتج الداخلي الخام ب 811.9 مليار دينار أي نسبة 9% من الناتج الداخلي الخام وبمعدل نمو للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ب 4.2%¹

الشكل 9.1 : أهم القطاعات في الناتج الداخلي الخام في سنة 2023



المصدر: التقرير السنوي لبنك الجزائر (2023)، ثم تحميله من الموقع الإلكتروني-<https://www.bank-of-algeria.dz/ar>

، ثم تصفحه يوم 03/ 12/ 2024، ص 20.

2. مساهمة القطاع الصناعي في القيمة المضافة:

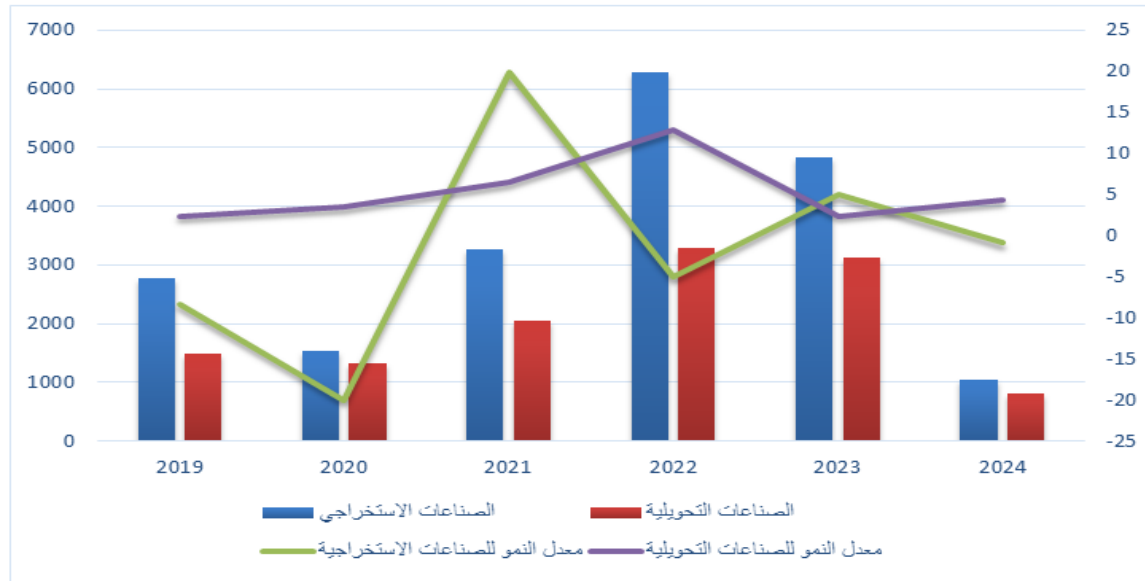
يساهم القطاع الصناعي في القيمة المضافة من خلال الصناعات الاستخراجية والصناعات التحويلية، هذه الأخيرة تتكون من الصناعات الكهربائية والإلكترونية، الغذائية، مواد البناء، النسيجية، الجلود والأحذية، الكيماوية والبتروكيماوية، الصناعة الصيدلانية والشبه صيدلانية، صناعة الورق والكرتون وتشمل الصناعات الاستخراجية استخراج النفط والغاز الطبيعي وخامات المعادن والخامات غير معدنية حيث تعتبر نسبة

1 بنك الجزائر. (2024). النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 66، الثلاثي الأول 2024، على الموقع الإلكتروني

<https://www.bank-of-algeria.dz/ar> ، ثم تصفحه يوم 03/ 12/ 2024، ص 24.

مساهمة الصناعات التحويلية في القيمة المضافة أحد مقاييس التصنيع¹. وهي غير مستقرة من سنة لأخرى كما يبين الشكل الموالي:

الشكل 1.10: معدل نمو الصناعات التحويلية والاستخراجية



المصدر: من إعداد الباحثة انطلاقاً من إحصائيات، بنك الجزائر. (2024). النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 66، الثلاثي الأول 2024، على الموقع الإلكتروني <https://www.bank-of-algeria.dz/ar>، ثم تصفحه يوم 03/ 12/ 2024، ص 24.

بلغت القيمة المضافة لقطاع الصناعات التحويلية 2533,8 مليار دينار في سنة 2023، بالمقارنة بسنة 2022 والتي قدرت ب 3283,8 مليار دينار، مما يمثل انخفاضا بنسبة 22,8%، حيث انخفض معدل نمو حجم قطاع الصناعات التحويلية بشكل ملحوظ، من 12,8% سنة 2022 إلى 1,6% سنة 2023 نتيجة لذلك انخفضت مساهمة هذا القطاع في النمو الحقيقي للناتج الداخلي الخام إلى 4,0% مقارنة بسنة 2022.²

1 مصطفى، بودرامة. (2017). المشاكل التي تواجه القطاع الصناعي في الجزائر، مجلة رؤى اقتصادية، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، العدد 12، ص 198.

2 لتقرير السنوي لبنك الجزائر (2023)، مرجع سبق ذكره، ثم تحميله من الموقع الإلكتروني <https://www.bank-of-algeria.dz/ar>، ثم تصفحه يوم 04/ 12/ 2024، ص 84.

والذي قدر بنسبة 28,9%، كما بلغت القيمة المضافة الخامة للثلاثي الأول من سنة 2024 بـ 8 887.0 مليار دينار¹.

3. مساهمة القطاع الصناعي في المبادلات التجارية:

يساهم القطاع الصناعي في تعزيز المبادلات التجارية من خلال إنتاج السلع والخدمات التي يتم تصديرها، مما يحفز النمو الاقتصادي ويؤدي إلى زيادة الدخل القومي حيث تسعى الجزائر جاهدة إلى تنويع اقتصادها وتقليل الاعتماد على المحروقات من خلال تطوير القطاعات الأخرى، لاسيما القطاع الصناعي في ظل الاعتماد الكبير على مصدر دخل واحد والذي يخلق تحديات هيكلية كبيرة، يبين الجدول الموالي تركيبة الصادرات لسنتي 2022 و 2023 والثلاثي الأول من سنة 2024:

جدول 1. 2: تركيبة الصادرات (القيمة بملايين الدولارات الأمريكية).

	2022		2023		التطورات		2024
	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	بالنسبة المئوية	القيمة	النسبة
المحروقات	59738	90.90%	50496	-15.47%	90.89%	12 176	91.90
خارج المحروقات	5978	3.10%	5058	-15.38%	9.11%	986	8.10
المنتجات الطاقوية	162	2.72%	285	5.63%	75.58%	11 190	91.90
المنتجات شبه المصنعة	5086	85.09%	3977	78.61%	-21.82%	790	6.49
المنتجات الغذائية	269	4.51%	428	8.47%	59.06%	96	0.79
المواد الأولية	263	4.40%	256	5.06%	-2.75%	61	0.50

1 بنك الجزائر. (2024). النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 66، مرجع سبق ذكره، على الموقع الإلكتروني -<https://www.bank-of-algeria.dz/ar>، ثم تصفحه يوم 04/ 12/ 2024، ص 24.

0.19	11	-46.49%	0.89%	45	4.41%	84	التجهيزات الصناعية
0.12	15	-41.39%	1.28%	65	1.85%	111	السلع الاستهلاكية غير الغذائية
0.01	1	46.28%	0.05%	3	0.03%	2	المعدات الزراعية
	12176	-15.46%		55554		65716	إجمالي السلع

المصدر: لتقرير السنوي لبنك الجزائر (2023)، مرجع سبق ذكره، ثم تحميله من الموقع الإلكتروني <https://www.bank-of-algeria.dz/ar> ، ثم تصفحه يوم 04/ 12/ 2024، ص 84.

نلاحظ من خلال الجدول هيمنة قطاع المحروقات بنسبة 90%. أما الصادرات خارج المحروقات فتهمين أربع مجموعات من المنتجات وهي "المنتجات نصف المصنعة" و "السلع الغذائية" و "الكهرباء" والمواد الخام.

شهد ميزان المدفوعات فائضا للعام الثاني على التوالي في 2023، بعد ثمانية 08 سنوات من العجز المتواصل (2014-2021)¹. إلا أن هذا الفائض تقلص بشكل حاد مقارنة بالعام السابق 2022 من 18,468 مليار دولار في 2022 إلى 6,347 مليار دولار في 2023، ويفسر هذا التطور بتدهور رصيد حساب المعاملات الجارية والرأسمالية مع تحسن نسبي في رصيد المعاملات المالية، ويعزى هذا الانكماش بشكل رئيسي بين سنتي 2022 و 2023 بالأساس إلى انخفاض صادرات المحروقات وبدرجة أقل ارتفاع واردات السلع والخدمات.

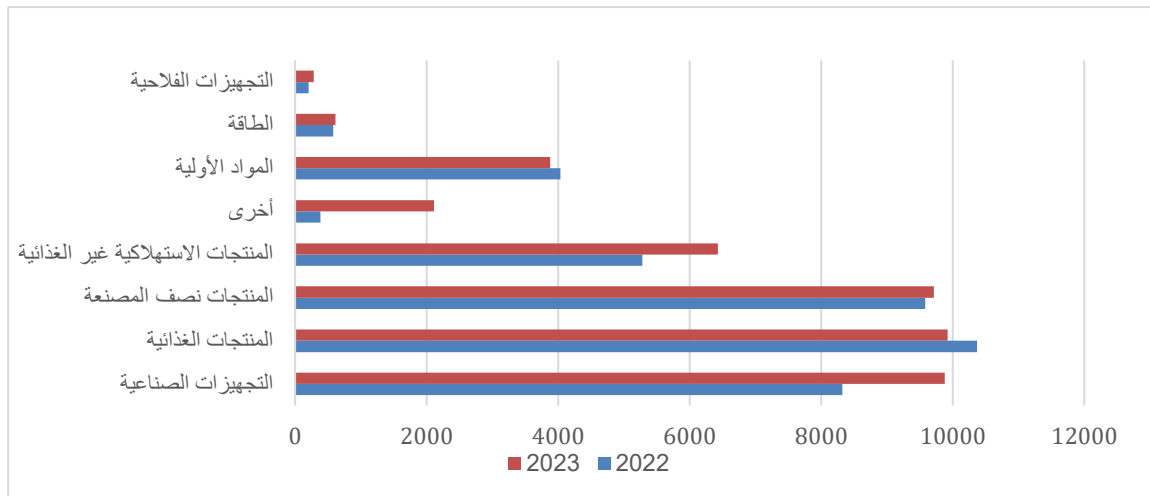
حيث بلغت إجمالي الصادرات من السلع خارج المحروقات 5,058 مليار دولار بنهاية ديسمبر 2023 بانخفاض قدره 919 مليون دولار -15,4% يعود هذا الانخفاض في القيمة إلى تراجع صادرات المنتجات

1 لتقرير السنوي لبنك الجزائر (2023)، مرجع سبق ذكره، ثم تحميله من الموقع الإلكتروني <https://www.bank-of-algeria.dz/ar> ، ثم تصفحه يوم 04/ 12/ 2024، ص 84

شبه المصنعة، وعلى الرغم من الزيادة الملموسة في صادرات السلع الغذائية بمقدار +159 مليون دولار و الكهرباء +123 مليون دولار، إلا أن ضعف أداء القطاع الصناعي أثر سلبيًا على إجمالي الصادرات، مما أضعف مساهمته في ميزان المدفوعات، أما الثلاثي الأول من سنة 2024 فقد شهد انخفاض في قيمة الصادرات والتي قدرت بـ 12 176 مليون دولار مقارنة بالثلاثي الأول لسنة 2023 والتي قدرت بـ 13 867 مليون دولار والثلاثي الأول من سنة 2022 والذي قدر بـ 13 276 مليون دولار ويعود ذلك إلى انخفاض قيمة الصادرات من المحروقات إضافة إلى انخفاض الصادرات خارج المحروقات من 1 431 خلال الثلاثي الأول سنة 2022 إلى 1 229 خلال الثلاثي الأول سنة 2023 ثم 986 خلال الثلاثي الأول من سنة 2024 ويعود هذا الانخفاض في القيمة إلى تراجع نسبة الصادرات من المواد نصف مصنعة والمواد الغذائية.

في نفس الوقت سجلت الواردات من المعدات الصناعية ارتفاعا بنسبة 10,5% سنة 2023 وتتعلق هذه الزيادة في الواردات بشكل رئيسي بسلع "المعدات الصناعية" و"السلع الاستهلاكية غير الغذائية ومنتجات أخرى، بالنسبة لواردات المعدات الصناعية فهي تتعلق أساسا بواردات الآلات والأجهزة الميكانيكية والمفاعلات والسيارات.

الشكل 1. 11: تطور واردات السلع حسب مجموعات المنتجات في الجزائر.



المصدر: التقرير السنوي لبنك الجزائر (2023)، ثم تحميله من الموقع الإلكتروني <https://www.bank-of-algeria.dz/ar>

ثم تصفحه يوم 03/ 12/ 2024، ص 86.

يتضح مما سبق أن القطاع الصناعي في الجزائر لا يزال يعاني من ضعف هيكلي في مساهمته بالنتائج الداخلي الخام والقيمة المضافة، مع تراجع أداء الصناعات التحويلية وتدني الصادرات خارج المحروقات. كما يعكس ارتفاع واردات المعدات الصناعية استمرار التبعية للخارج، مما يعيق تحقيق الاكتفاء الذاتي. يؤكد ذلك ضرورة تسريع إصلاحات حقيقية في المنظومة الصناعية، وتطوير نسيج إنتاجي محلي قادر على المنافسة والنمو المستدام.

المبحث الثالث: واقع النشاط المقاوالاتي وديناميكية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

من أجل استعراض واقع النشاط المقاوالاتي في الجزائر يجب التطرق إلى واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وديناميكيته والتي تمثل واجهة النشاط المقاوالاتي في الجزائر وذلك من خلال التعريف بها وتطورها ثم ذكر الهيئات الحكومية والمؤسسات المتخصصة في دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المطلب الأول: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

تعتبر المؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة ركيزة أساسية في تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية، لما لها من دور فعال في خلق مناصب الشغل وتنشيط النسيج الإنتاجي الوطني. ونظرا لأهميتها، أولتها الدولة الجزائرية اهتماما خاصا من خلال وضع إطار قانوني وهيكل وتوفير أجهزة دعم ومراقبة متنوعة تهدف إلى تحفيز روح المبادرة، ترقية الابتكار، وضمان استدامة هذه المؤسسات في بيئة اقتصادية متغيرة وتنافسية.¹

1 محمد، قوجيل. (2015). مرجع سبق ذكره، ص 140.

1. تعريف المؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة:

- المؤسسة المصغرة: تعرف المؤسسة صغيرة جدا بأنها مؤسسة تشغل من شخص واحد إلى تسعة أشخاص، ورقم أعمالها السنوي أقل من أربعين مليون دينار جزائري، أو مجموع حصيلتها السنوية لا يتجاوز عشرين مليون دينار جزائري.¹
- المؤسسة الصغيرة: تعرف المؤسسة الصغيرة بأنها مؤسسة تشغل ما بين عشرة إلى تسعة وأربعين شخصا، ورقم أعمالها السنوي لا يتجاوز أربعمئة مليون دينار جزائري، أو مجموع حصيلتها ما بين مائتي مليون دينار جزائري إلى مليار دينار جزائري.²
- المؤسسة المتوسطة: تعرف المؤسسة المتوسطة بأنها مؤسسة تشغل ما بين خمسين إلى مائتين وخمسين شخصا، ورقم أعمالها السنوي ما بين أربعمئة مليون دينار جزائري إلى أربعة ملايين دينار جزائري، أو مجموع حصيلتها السنوية ما بين مائتي مليون دينار³.

1 المادة 10، الجريدة الرسمية العدد 02، الصادرة ب 11 يناير 2017، ص6.

2 المادة 09، الجريدة الرسمية العدد 02، الصادرة ب 11 يناير 2017، ص6.

3 المادة 09، الجريدة الرسمية العدد 02، الصادرة ب 11 يناير 2017، ص6.

جدول 1. 3: تعريف المؤسسات الصغيرة، الصغيرة والمتوسطة

المعيار	الصغيرة جدا والمصغرة	الصغيرة	المتوسطة
عدد العمال	من 01 إلى 09 أشخاص	من 10 إلى 49 شخص	من 50 إلى 250 شخص
رقم الأعمال	أقل من 40 مليون دج	لا يتجاوز 400 مليون دج	من 400 مليون إلى 04 ملايين دج
الحصيلة السنوية	لا يتجاوز 20 مليون دج	لا يتجاوز 200 مليون دج	من 200 مليون إلى مليار دج

المصدر: من إعداد الباحثة انطلاقا من القانون رقم 17-02 الذي يتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصادر ب الصادر ب 11 يناير 2017، ص 6

تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى غاية 2022/12/31:

شهد تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تطورا إبتداءا من سنة 2001، خاصة بعد وضع القانون التوجيهي رقم 01-18 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 الذي شجع على الإسراع في خلق مؤسسات جديدة، حيث وصل إجمالي الشركات الصغيرة والمتوسطة إلى غاية 2022/12/31، 359 8031 مؤسسة¹.

1 المادة 08، الجريدة الرسمية العدد 02، الصادرة ب 11 يناير 2017، ص 6

➤ حسب الصفة القانونية:

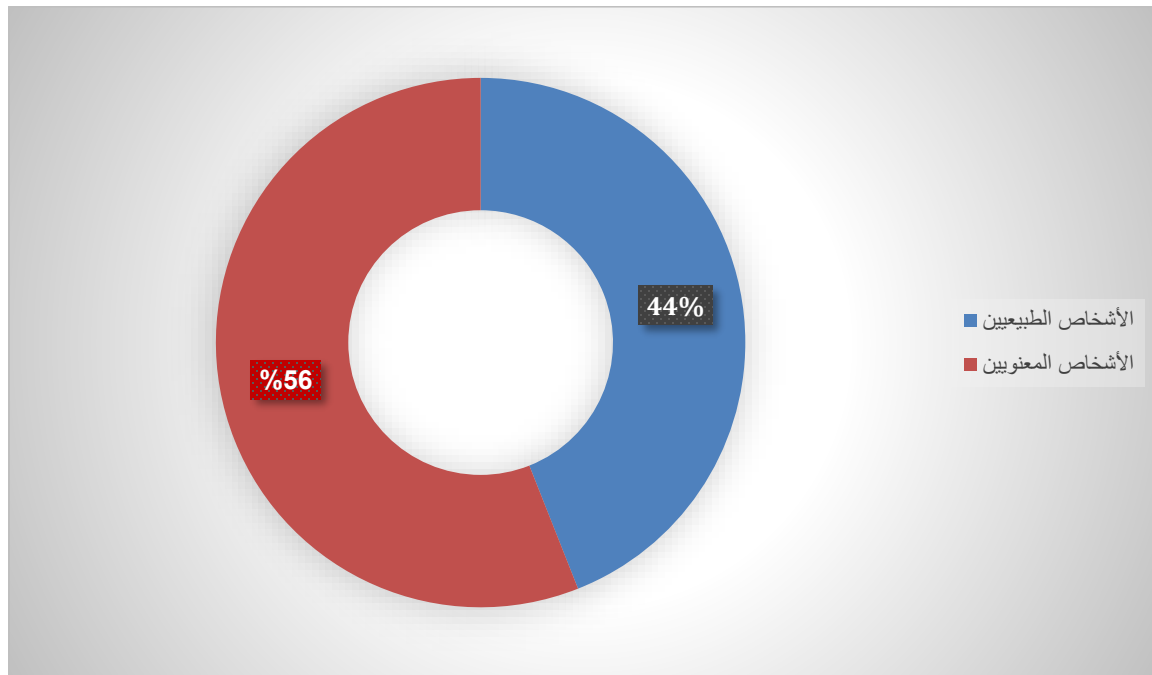
جدول 1. 4 : تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر حسب الصفة القانونية إلى غاية 2022/12/31

نوع المؤسسة	عدد المؤسسات	النسبة %
1		
المؤسسات الخاصة		
أشخاص معنوية	762 769	56.06
الأشخاص الطبيعيين منها:	596 811	43.89
المهن الحرة	272 726	20.06
المهن الحرفية	324 085	23.83
المجموع 1	1 359 580	99.98
2		
المؤسسات العامة		
شخص معنوي	223	0.02
المجموع 2	223	0.02
المجموع	1 359 803	100

المصدر: من إعداد الباحثة انطلاقا من النشرة الإحصائية رقم 42 والصادرة عن وزارة الصناعة والانتاج الصيدلاني بتاريخ أفريل 2023 ص08.

من خلال الجدول نلاحظ أن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وصل إلى 1 359 803 مؤسسة في نهاية 2022، منها بينها 56% أشخاص معنوية، 223 منها عبارة عن مؤسسات اقتصادية عامة أما الباقي فهو عبارة عن أشخاص طبيعية بنسبة 43.89%.

الشكل 1. 12:نسبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الصفة القانونية



المصدر: من إعداد الباحثة انطلاقاً من النشرة الإحصائية رقم 42 والصادرة عن وزارة الصناعة والانتاج الصيدلاني

بتاريخ أفريل 2023 ص08.

➤ حسب النشاطات الاقتصادية:

جدول 0-1: تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر حسب النشاطات الاقتصادية إلى

غاية 2022/12/31

قطاع النشاط	2021	النسبة %	2022	النسبة %	التطور %
1 الفلاحة	8 010	0.62	8 404	0.62	4.92
2 الطاقة والمناجم وخدمات ذات الصلة	3 24 3	0.25	3 371	0.25	3.95
3 البناء والأشغال العمومية	199 331	15.50	20 4452	15.04	2.57
4 الصناعة	109 991	8.55	115 992	8.53	5.46
5 الخدمات	662 185	51.48	703 499	51.74	6.24
6 الأنشطة الحرفية	303 605	23.60	324 085	23.83	6.75
المجموع	1 286 365	100.00	1 359 803	100.00	5.71

المصدر: من إعداد الباحثة انطلاقاً من النشرة الإحصائية رقم 42 والصادرة عن وزارة الصناعة والانتاج الصيدلاني

بتاريخ أفريل 2023 ص13.

نلاحظ من خلال الجدول أن القطاعات التي كان إنشاء الأعمال فيها هو الأقوى بين سنتي 2021 و2022 هو قطاع الخدمات في المقدمة بنسبة 51.74% أو 499 703 شركة صغيرة ومتوسطة، وفي المركز الثاني الأنشطة الحرفية بنسبة 23.83% وفي المركز الثالث نجد قطاع البناء والأشغال العمومية والتي تمثل ما يقارب 15.04% من إجمالي الشركات الصغيرة والمتوسطة واحتلت المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة المرتبة الرابعة، حيث بلغ عددها 115.992 منشأة بنهاية سنة 2022 مقابل 109.991 منشأة بنهاية سنة 2021 بنسبة زيادة قدرها 3.65%.

➤ حسب الحجم:

جدول 1. 5: تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر حسب الحجم إلى غاية 2022/12/31.

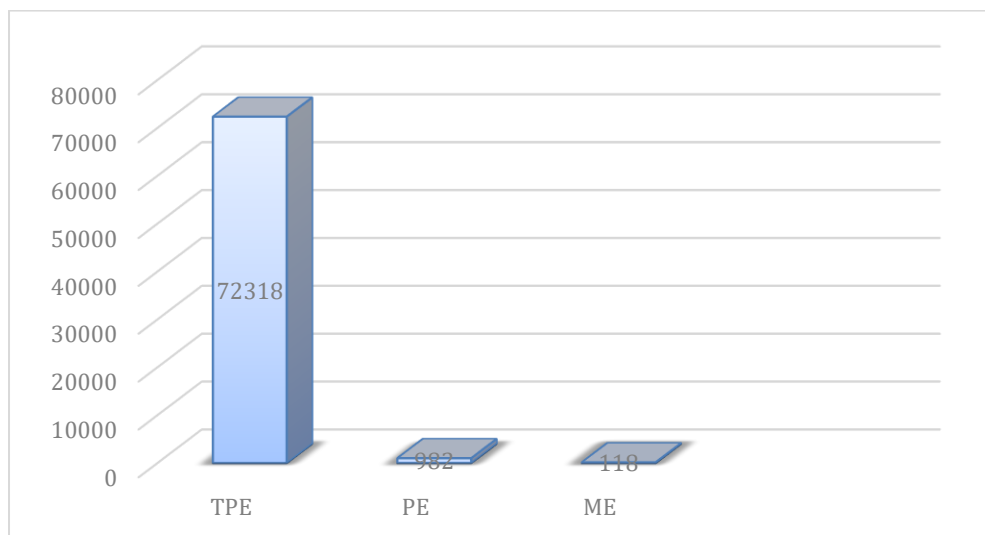
في نهاية سنة 2022	في سنة 2022				في نهاية سنة 2021	قطاعات النشاط
	مجموع المؤسسات	من 50 إلى 250 عامل	من 10 إلى 49 عامل	من 1 إلى 9 عمال		
	من 1 إلى 250 عامل					
8404	394	0	17	337	8010	الفلاحة
3371	128	4	17	107	3243	الطاقة والمناجم والخدمات ذات الصلة
204 452	5121	34	365	4722	199 331	البناء والأشغال العمومية
115 992	6001	25	143	5833	109 991	الصناعة
703 499	41314	75	440	40799	662 185	الخدمات والمهن الحرّة
324 085	20480			20480	303 605	الأنشطة الحرفية
1 359 803	73 438	138	982	72 318	1 286 365	المجموع
	100	0,19	1,34	98,47	%النسبة	

المصدر: من إعداد الباحثة انطلاقاً من النشرة الإحصائية رقم 42 والصادرة عن وزارة الصناعة والانتاج الصيدلاني

بتاريخ أفريل 2023 ص07.

نلاحظ من خلال الجدول أنه خلال سنة 2022 بلغ عدد المؤسسات المصغرة أو الصغيرة جدا 72 318 مؤسسة بنسبة 98,47% لتبقى بذلك مهيمنة على النسيج الاقتصادي.

الشكل 1. 13: تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر حسب الحجم إلى غاية 2022/12/31



المصدر: من إعداد الباحثة انطلاقا من النشرة الإحصائية رقم 42 والصادرة عن وزارة الصناعة والانتاج الصيدلاني بتاريخ أفريل 2023 ص07.

➤ حسب المناطق الجغرافية:

جدول 1. 6: تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر حسب المناطق الجغرافية إلى غاية 2022/12/31.

المنطقة	عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	نسبة التركيز %
الشمال	945 153	69,51%
الهضاب العليا	300 747	22,12%
الجنوب	113 905	8,38%
المجموع	1 359 803	100%

المصدر: من إعداد الباحثة انطلاقا من النشرة الإحصائية رقم 42 والصادرة عن وزارة الصناعة والانتاج الصيدلاني بتاريخ أفريل 2023 ص11.

من خلال الجدول نلاحظ أن منطقة الشمال تضم 945 153 مؤسسة بنسبة 69.51% من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تليها منطقة الهضاب العليا ب 300 747 مؤسسة صغيرة ومتوسطة ما يقارب 22,12% وتأتي في الأخير منطقة الجنوب 113 905 مؤسسة صغيرة ومتوسطة بمعدل 38%, 8.

2. أجهزة دعم وبرامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محركاً رئيسياً للتنمية الاقتصادية، نظراً لمساهمتها الفاعلة في خلق فرص عمل وتنويع الاقتصاد ولدعم هذا القطاع الحيوي وفي إطار الجهود المبذولة لتطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تبنت السلطات العامة مجموعة من المبادرات والسياسات الداعمة حيث سطرت برامج متعددة وأحدثت أجهزة دعم ومرافقة مختلفة لتكثيف نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من جهة، والعمل على تفعيل أدائها من خلال تحسين تنافسية المؤسسات من جهة أخرى¹.

سنحاول تلخيص أهم هيئات الدعم والمرافقة المقاولاتية في الجدول الموالي:

جدول 1. 7: هيئات الدعم والمرافقة المقاولاتية في الجزائر

النوع	الهيئة
هيئات دعم الإنشاء	-الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM -الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية NESDA -الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار AAPI -الصندوق الوطني للتأمين على البطالة CNAC -الوكالة الوطنية لترقية الحظائر التكنولوجية وتطويرها ANPT -وكالة تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الابتكار ADPMEPI

1 وزارة الصناعة والانتاج الصيدلاني، الموقع الرسمي، عبر الرابط التالي: <https://www.industrie.gov.dz> ، ثم تصفحه يوم 2024/12/25.

صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة FGAR صندوق ضمان قروض الاستثمارات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة CGCI-PME صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض الممنوحة في إطار CNAC	هيئات ضمان القروض للمؤسسات
الوكالة الوطنية لتنمين نتائج البحث والتنمية التكنولوجية المجلس الوطني للتشاور من أجل تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة CNC DPME	هيئات أخرى

المصدر¹: ابتسام علالي، صابرينة طلبية. (2024). السياسات العمومية الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الناشئة في الجزائر، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 11، العدد 1، ص 107.

فيما يخص أجهزة الدعم التي استحدثتها السلطات العامة بموجب القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، يذكر مايلي²:

➤ وكالة تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الابتكار: ADPMEPI

هي هيئة أنشئت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 18-170 المؤرخ في 26 جوان 2018 المعدل والمتمم بالمرسوم التنفيذي رقم 20-331 المؤرخ في 22 نوفمبر 2020.

1 ابتسام علالي، صابرينة طلبية. (2024). السياسات العمومية الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الناشئة في الجزائر، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 11، العدد 1، ص 107.

2 وزارة الصناعة والانتاج الصيدلاني، الموقع الرسمي، عبر الرابط التالي: <https://www.industrie.gov.dz>، ثم تصفحه يوم 2024/12/25.

تتولى الوكالة تنفيذ سياسة تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجال إنشاء، إنماء وديمومة هذه المؤسسات بالتنسيق مع القطاعات المعنية.

للوكالة فروع محلية تتمثل في مراكز الدعم والاستشارة ومشاتل المؤسسات.

■ مشاتل المؤسسات:

تعريف المشتلة: المشتلة هي عبارة عن إطار متكامل لبيئة تتوفر على المكان والتجهيزات والخدمات والتسهيلات وآليات المساندة والاستشارة والتنظيم، مخصصة لمساعدة أصحاب الأفكار أو المؤسسات المنشأة حديثا في إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتتولى مهمة تنفيذ نظام دعم إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على المستوى المحلي وتقديم الخدمات الخاصة بها من خلال¹:

- تشجيع إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتقديم خدمات الاحتضان للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حديثة النشأة والتسريع بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المبتكرة أو تلك التي لديها إمكانات نمو كبيرة؛

- توفير إيواء ظرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تواجه صعوبات؛

- القيام بأعمال تحسيسية وتكوينية لفائدة الشباب فيما يخص المقاولاتية، بالتكامل مع الأجهزة الموجودة؛

- تقييم الإمكانات المحلية لإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتكثيف النسيج الصناعي؛

- تحديد فرص الاستعانة بمصادر خارجية لأنشطة المؤسسات الكبيرة، لا سيما الصناعية، بهدف تشجيع إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في هذا الإطار.

1 المادة 21 مكرر، الجريدة الرسمية العدد 70، الصادرة ب 22 نوفمبر 2020، ص11-12.

■ مراكز الدعم والاستشارة

تتولى مراكز الدعم والاستشارة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مهمة تنفيذ برامج وأنظمة دعم، تطوير وديمومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال¹:

- دراسة وتحليل احتياجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بالاتصال مع مجموع الفاعلين المعنيين على المستوى المحلي بهدف اقتراح التكيفات المطلوبة للبرامج والأنظمة التي تنفذها؛
 - اقتراح مشاريع للتطوير الجماعي أو للنظم البيئية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
 - تنفيذ برامج وأنظمة دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المحددة من طرف الوكالة بالاتصال مع الفاعلين المعنيين على المستوى المحلي؛
 - عصرنة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
 - تطوير المناولة ودعم تعزيز الاندماج الصناعي الوطني؛
 - دعم الابتكار والرقمنة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
 - دعم ديمومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والحفاظ عليها؛
 - تطوير النظم البيئية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- المجلس الوطني للتشاور من أجل تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة² CNC DPME :

ثم إنشاء المجلس من أجل تعزيز التشاور والحوار الذي يجمع بين السلطات العمومية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الممثلة بجمعيات ومنظمات مهنية لتشكيل شراكة حقيقية بين الكيانيين من حيث تطوير وتنفيذ ومراقبة السياسات الموضوعة لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

1 المادة 21 مكرر 1، الجريدة الرسمية العدد 70، الصادرة ب 22 نوفمبر 2020، ص12.

2 وزارة الصناعة والانتاج الصيدلاني، الموقع الرسمي، عبر الرابط التالي: <https://www.industrie.gov.dz>، ثم تصفحه يوم 2024/12/25.

▪ **تركيبة المجلس:** يتألف المجلس الوطني للتشاور من أجل تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من منظمات وجمعيات مهنية متخصصة وممثلة عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فضلاً عن ممثلين عن القطاعات والمؤسسات المعنية بإنشاء وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

▪ مهام المجلس:

1. توسيع قاعدة تمثيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والاتحاديات والمنظمات المهنية ولا سيما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتعزيز الخيارات السياسية الاقتصادية المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

2. إثراء فرص الحوار بين الجهات الفاعلة والمؤسسات المسؤولة عن الاقتصاد الوطني، يتعين على المجلس الوطني الاستشاري تقديم مزيد من التآزر والتكامل في جهود التنمية الاقتصادية، والمزيد من التقارب في استخدام الموارد والوسائل المتاحة وزيادة الكفاءة.

3. إضفاء فعالية أكبر في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية لمواجهة التحديات المستقبلية والتحكم في التأثيرات المختلفة للاقتصاد عالمي المتسم بالتغير المستمر.

اذن يمكن القول إن المؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة تلعب دوراً محورياً في الاقتصاد الجزائري من خلال خلق فرص العمل وتنويع النشاط الاقتصادي. ورغم هيمنتها على النسيج الاقتصادي، تحتاج إلى دعم هيكلي وتقني مستمر. لهذا أنشأت الدولة أجهزة وبرامج متعددة لمرافقتها، أبرزها مشاتل الأعمال ومراكز الدعم، بهدف تعزيز الابتكار، التنافسية، والاستدامة.

المطلب الثاني: المقاولاتية كمحرك رئيسي للنمو الاقتصادي والقيمة المضافة في الجزائر.

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الركائز الأساسية في تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في العديد من الدول، بما في ذلك الجزائر. فهي ليست فقط مصدراً هاماً لتوفير فرص العمل، بل تلعب أيضاً دوراً بارزاً في تحسين الميزان التجاري وتنويع القاعدة الإنتاجية خارج قطاع المحروقات. ومن هذا

المنطلق، سنستعرض في الفقرة التالية تطور دور هذه المؤسسات في خلق فرص العمل، وتأثيرها على الميزان التجاري، بالإضافة إلى مساهمتها في زيادة القيمة المضافة داخل الاقتصاد الجزائري خلال السنوات الأخيرة.¹

1. مساهمة الأنشطة المقاولاتية في خلق فرص عمل جديدة في الجزائر:

الشكل 1. 14: عدد الأفراد الموظفين من قبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر



المصدر: ابتسام علالي، صبرينة طلبية. (2024). السياسات العمومية الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الناشئة في الجزائر، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 11، العدد 1، ص 109.

نلاحظ من خلال المنحنى تزايد عدد الأفراد الموظفين من قبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر حيث ارتفع من 2001892 موظف سنة 2013 إلى 3307821 موظف في نهاية سنة 2022 أي بزيادة قدرها 1 305 929 موظف وهذا يرجع لتطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من جهة بالإضافة إلى أنها لا تتطلب مهارات تعليمية عالية، الأمر الذي يؤكد قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على امتصاص جزء كبير من البطالة في المجتمع.

1 نفس المرجع السابق، ص 197-198.

2. مساهمة الأنشطة المقاولاتية في تطور الميزان التجاري في الجزائر:

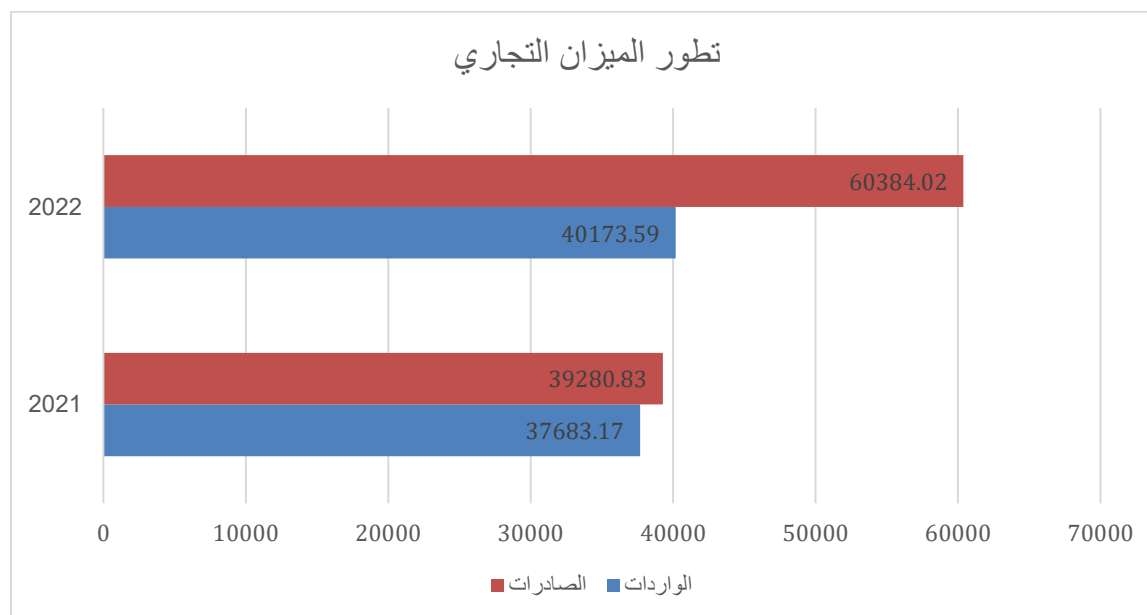
جدول 1. 8: تطور الميزان التجاري خلال سنتي 2021-2022.

نسبة التطور %	2022	2021	
6.61	40 173.59	37 683,17	الواردات
53.72	60 384.02	39 280,83	الصادرات
	20 210.43	1597.67	الميزان التجاري

المصدر: من إعداد الباحثة انطلاقا من النشرة الإحصائية رقم 42 والصادرة عن وزارة الصناعة والانتاج الصيدلاني

بتاريخ أفريل 2023 ص37.

الشكل 1. 14: تطور الميزان التجاري في الجزائر 2021-2022.



المصدر: من إعداد الباحثة انطلاقا من النشرة الإحصائية رقم 42 والصادرة عن وزارة الصناعة والانتاج الصيدلاني بتاريخ

أفريل 2023 ص37.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (09) والشكل رقم (11) عند مقارنة السنة المالية 2021 وسجل ميزان

التجارة الخارجية 2022:

- ارتفاع الواردات بنسبة 6.61% من 37.68 مليار دولار أمريكي إلى 40.17 مليار دولار أمريكي.
- ارتفاع ملحوظ في الصادرات بنسبة 53.72%، من 39.28 مليار دولار أمريكي إلى 60.38 مليار دولار أمريكي.
- حيث تم تحقيق فائض في الميزان التجاري بنحو 20.21 مليار دولار أمريكي مقابل عجز قدره 1.60 مليار دولار أمريكي.

3. مساهمة الأنشطة المقاولاتية في تطور القيمة المضافة في الجزائر:

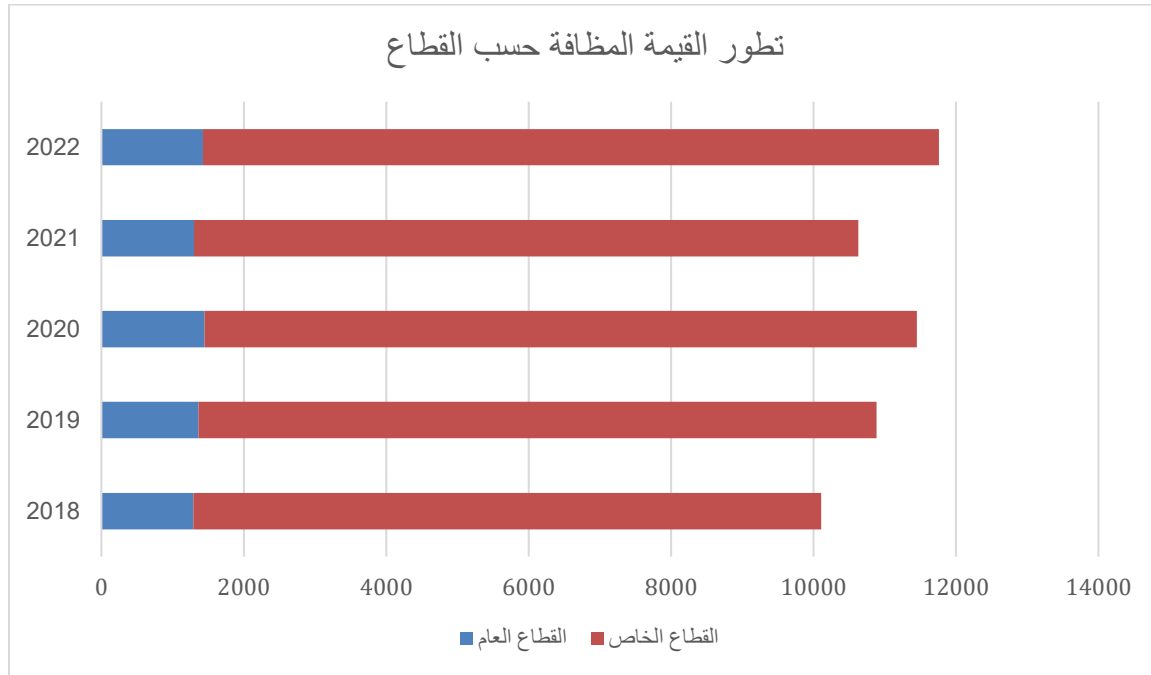
جدول 1. 9: تطور القيمة المضافة خارج قطاع المحروقات حسب القطاعات (الوحدة مليار دينار).

القطاع	2016 2017 2018 2019 2020 2021											
	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	التطور
مساهمة القطاع العمومي	1414.65	14.23	1291.14	12.775	1362.21	12.51	1449.22	12.66	1299.91	12.233	1426.61	12.13
مساهمة القطاع الخاص	8529.27	85.77	8815.62	87.225	9524.41	87.49	10001.3	87.49	9326.55	87.767	10334.13	87.87
المجموع	9943.92	100	10106.76	100	10886.62	100	1145.06	100	10626.46	100	1160.74	100

المصدر: من إعداد الباحثة انطلاقاً من النشرة الإحصائية رقم 42 والصادرة عن وزارة الصناعة والانتاج الصيدلاني

بتاريخ أفريل 2023 ص35.

الشكل 1. 15: تطور القيمة المضافة في الجزائر 2021-2022.



المصدر: من إعداد الباحثة انطلاقاً من النشرة الإحصائية رقم 42 والصادرة عن وزارة الصناعة والانتاج الصيدلاني بتاريخ أفريل 2023 ص35.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (10) والشكل رقم (12) أن القطاع الخاص يمثل النسبة الغالبة للقيمة المضافة بقيمة تقدر ب 10334.13 مليار دينار أي بنسبة 87.87 % وذلك سنة 2021.

كما يمثل الجدول التالي مساهمة المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة في القطاع الصناعي في كل من الصناعات الغذائية وصناعة الجلود والأحذية في القيمة المضافة لكل من القطاع الخاص والعام وذلك من سنة 2017-2021:

جدول 1. 10: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الصناعات الغذائية في القيمة المضافة من 2017-2021.

السنة	2017	2018	2019	2020	2021
القيمة	القيمة	القيمة	القيمة	القيمة	القيمة
%	%	%	%	%	%
357.17	377.94	389.02	408.91	426.41	87.21
87.52	55.46	12.80	56.67	62.54	12.79
50.94	433.40	444.70	465.58	488.95	100.00
100.00	100.00	100.00	100.00	100.00	100.00

المصدر: وزارة الصناعة والانتاج الصيدلاني. (2023). النشرة الإحصائية رقم 42، الصادرة بتاريخ أبريل 2023 ص36.

نلاحظ من خلال الجدول السابق هيمنة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في قطاع الصناعات الغذائية حيث تمثل النسبة الغالبة من حيث القيمة المضافة من سنة 2017 إلى سنة 2021 حيث قدرت مساهمة القطاع الخاص بنسبة 87.21% مقابل 12.79% للقطاع العام سنة 2021.

جدول 1. 11: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في صناعة الجلود والأحذية في القيمة المضافة من 2017-2021.

السنة	2017	2018	2019	2020	2021
القيمة	القيمة	القيمة	القيمة	القيمة	القيمة
%	%	%	%	%	%
88.03	85.33	84.40	89.84	91.62	3.38
11.97	14.67	15.60	10.16	8.38	0.31
100.00	100.00	100.00	100.00	100.00	3.69
2.84	2.62	2.76	2.83	3.15	100.00

المصدر: وزارة الصناعة والانتاج الصيدلاني. (2023). النشرة الإحصائية رقم 42، الصادرة بتاريخ أبريل 2023 ص36.

يبين الجدول رقم (12) مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في صناعة الجلود والأحذية في كل من القطاع العام والخاص في تطور القيمة المضافة في الجزائر حيث نلاحظ هيمنة القطاع الخاص خلال الفترة الممتدة من 2017 إلى 2021 حيث قدرت نسبة مساهمة القطاع الخاص سنة 2021 ب 91.62 % مقابل 8.38 %.

تشير البيانات إلى أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر لعبت دورا كبيرا في زيادة فرص العمل، حيث ارتفع عدد الموظفين فيها بشكل ملحوظ بين 2013 و2022. كما ساهمت هذه المؤسسات بشكل فاعل في تحسين الميزان التجاري من خلال زيادة كبيرة في الصادرات مقارنة بالواردات، مما أدى إلى تحقيق فائض تجاري. إضافة إلى ذلك، تبرز مساهمتها الكبيرة في القيمة المضافة خارج قطاع المحروقات، خصوصا في الصناعات الغذائية وصناعة الجلود والأحذية، حيث تهيمن المؤسسات الخاصة على هذا القطاع. تعكس هذه النتائج أهمية دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كركيزة أساسية للنمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الجزائر.

المطلب الثالث: التحديات التي تواجه المقاولاتية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

على الرغم من الأهمية الكبيرة التي تمثلها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دفع عجلة التنمية الاقتصادية وتوفير فرص العمل، إلا أنها تواجه العديد من التحديات والعقبات التي قد تؤدي إلى توقفها أو فشلها. تتعدد هذه المشكلات بين إدارية وتقنية وتجارية ومالية، إضافة إلى تأثير البيئة المحيطة بها من قوانين وتشريعات وأساليب إدارة غير ملائمة. في الفقرة التالية، سنتناول أبرز المشكلات التي تواجه هذه المؤسسات في الجزائر، والتي تساهم في وفاة عدد كبير منها، مع تحليل لأهم الأسباب التي تعيق نموها واستمراريتها.

1. العراقيل الداخلية للمقاولاتية في الجزائر وأثرها على استمرارية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

هناك عدة مشاكل وعراقيل تصطدم بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عند إنشائها والتي من شأنها أن تجبر المقاول التخلي عن مشروعه ووفاته مؤسسته.

يمكن إرجاع وفاة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر إلى الأسباب التالية:

أولاً- العقبات التنظيمية والإدارية: تنتهج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية أسلوب الإدارة الفردية لمالك المؤسسة أو المفاوض التي تتميز بمركزية اتخاذ القرار دون الاعتماد على الخبرات الإدارية والاستفادة من مزايا التخصص وتقسيم العمل بالإضافة إلى غياب اللوائح التنظيمية لهيكل المؤسسة وتدخل المفاوض في كافة شؤون المؤسسة¹ وهذا ما يعمل على إعاقة زيادة الإنتاجية وتحسين الأداء.

ثانياً- العقبات التقنية: والتي تتمثل أساساً في المشاكل الفنية بسبب تقادم التجهيزات المستعملة ما أدى إلى ضعف إنتاجها وقدم منتجاتها وعدم القدرة على تصريفها إلى الاعتماد على الأساليب التقليدية في التسيير والافتقار إلى التخطيط الاستراتيجي مما يؤثر سلباً على حجم الانتاج ونوعيته² ;

ثالثاً- العقبات التجارية والتسويقية: من المعوقات الكبرى التي تواجه المفاوضين هي جذب عملاء جدد لشركاتهم، مع قلة الوعي بالمؤسسات الداعمة والراعية ومدى تأثيرها³ وصعوبة وضع المنتج الجديد في السوق مع تحديد السعر الملائم حيث أن طول المدة الضرورية لإدخال منتجات هذه المؤسسات إلى السوق مع غياب ترتيبات مالية احتياطية قد يؤدي إلى توقف المشروع⁴.

رابعاً- ضعف الثقافة والروح المفاوضية: الروح المفاوضية هو مفهوم مرتبط بالمبادرة والنشاط فالأفراد الذين يملكون روح المفاوضة لهم إرادة تجريب جديدة، أو القيام بالأشياء بشكل مختلف كما يمتلكون مجموعة من المهارات والتي تتمثل في: الانفتاح والمرونة والقدرة على التخطيط والتنظيم إضافة إلى التخطيط المالي

1 عبير، بن شلف. (2023). تحديات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 17، العدد 03، ص 288.

2 أيوب، مسيح، مرجع سبق ذكره، ص 173.

3 مصطفى، يوسف كافي، مرجع سبق ذكره، ص 86.

4 أيوب، مسيح، مرجع سبق ذكره، ص 174.

وإدارة المخاطر قبل الشروع في عملية الإنجاز والقدرة على الارتداد بعد الفشل والتي تعد ركيزة أساسية لديمومة المؤسسة¹.

يبين الجدول الموالي عدد المؤسسات التي تم شطبها وتوقفها عن العمل نهاية سنة 2022:

جدول 1. 12: وفاة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 2022/12/31

نوع المؤسسات الخاصة	أشخاص طبيعية	أشخاص معنوية	المجموع
عدد المشاريع المتوقفة	14 380	4799	19 179
النسبة %	74.98	25.02	100.00

المصدر: وزارة الصناعة والانتاج الصيدلاني. (2023). النشرة الاحصائية رقم 42، الصادرة بتاريخ أبريل 2023 ص15.

نلاحظ من خلال الجدول أنه خلال سنة 2022 تم توقف 19 179 مؤسسة خاصة عن العمل منها 14 380 مؤسسة خاصة لأشخاص طبيعيين و 4799 مؤسسة خاصة لأشخاص معنويين.

2. العقوبات المرتبطة بمحيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تعمل المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة وسط محيط به العديد من المعوقات والعراقيل التي من شأنها أن تؤثر سلباً على حجم النشاط المقاولاتي كما أنها تعيق تنمية وترقية هذه المؤسسات ومن أهم هذه العقبات:

1 نجاه، معيزي. (2017). دور الجامعة في تحسين روح المقاولاتية لدى الشباب الجامعي – قراءة في تجارب دولية-، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، المجلد 20، العدد 03، ص56.

أولاً - مشكلة التمويل: تعاني المؤسسة الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من مشكلة التمويل ويرجع هذا أساساً لهشاشة الجهاز المصرفي الجزائري وعجزه عن تلبية متطلبات زبائنه¹ فبالرغم من إصدار مجموعة من المراسيم والأحكام القانونية لتسهيل الحصول على التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلا أنه مازال عائق التمويل يقف حاجزاً أمام إنشاء مؤسسة أو تطويرها نظراً للشروط الصارمة التي تفرضها البنوك والمتمثلة أساساً في² :

- ضعف الضمانات المقدمة من طرف صاحب المشروع ;
- رفض المشروع بسبب عدم جدواه الاقتصادية ;
- ارتفاع معدل الفائدة.

ويبقى التمويل المصرفي هو الخيار الأكثر شيوعاً لأصحاب المؤسسات الجديدة في الجزائر ومع ذلك، البنوك ومؤسسات الإقراض تبقى جد حذرة في منح القرض لهذه المؤسسات ليس بسبب نقص السيولة ولكن الخوف بدرجة كبيرة من المخاطرة نظراً لضعف هذه المنظمات في تسيير المخاطر وهناك سبب آخر يعيق الحصول على التمويل وهو معدل التسديد المنخفض نسبياً³ في دراسة قام بها صندوق النقد العربي خلال الفترة 2019-2022 وذلك للوقوف على مدى تقدم القدرة التنافسية في بعض الاقتصادات العربية مقارنة بعدد من الدول: البرازيل، الهند، كوريا الجنوبية، إسبانيا، تايلاند، ماليزيا، سنغافورة، جنوب إفريقيا، وتركيا. احتلت الجزائر المركز التاسع ما قبل الأخير في مؤشر نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض حيث بلغ متوسط نسبة القروض المتعثرة إلى نحو (17.8) بالمائة عن متوسط الفترة 2019-2024.

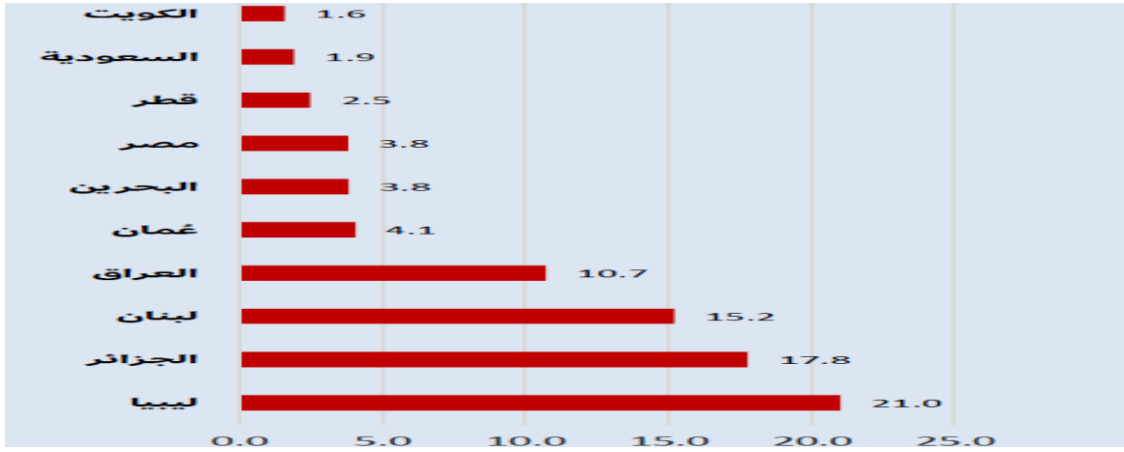
1 عيبر، بن شلف، مرجع سبق ذكره، ص 289.

2 جميلة، دواودي. (2022). المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل التوجه المقاولاتي (الواقع، المعوقات والتدابير)، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، المجلد 06، العدد 02، ص 177

3 محمد، قوجيل، مرجع سبق ذكره، ص 191.

4 صندوق النقد العربي. (2023). تنافسية الاقتصادات العربية، العدد السابع، ص 24.

الشكل 1. 16: نسبة القروض المتعثرة إلى إجمال القروض في القطاع المصرفي في بعض الجول العربية (2019-2022).



المصدر: صندوق النقد العربي. (2023). تنافسية الاقتصادات العربية، العدد السابع، ص23.

ثانياً- مشكلة العقار الصناعي: العقار الصناعي أو ما يسمى بالعقار الاقتصادي، مجموع الأراضي الموجهة لإنشاء وحدات إنتاج السلع والخدمات، حيث تجسدت فكرة تحديد العقار الصناعي من خلال تقسيمه إلى مناطق أول مرة بموجب المرسوم التنفيذي 45/73 المؤرخ في 28 فيفري 1973¹ ثم وردت في قانون الاستثمار 22-18 المؤرخ في 24 يوليو 2022 والذي يتعلق بالاستثمار في المادة 28 منه، يمكن القول أن العقار الصناعي في الجزائر يفنقر للتعريف القانوني، وهذا ما يتعارض مع الأهمية الكبيرة التي يتمتع بها كأداة أساسية في ترقية الاستثمار والتنمية الاقتصادية بالإضافة إلى عدم الثبات الذي ميز تسييره وتنظيمه والكم الهائل من النصوص القانونية والتنظيمية الموجه لتأطير استغلاله².

بالرغم من المجهودات المبذولة لتكييف الإطار التشريعي الخاص بمنح العقار مع مسار الإصلاحات والذي انطلق في سنة 2020 وتم تعزيزه في 2023 حيث تم إعداد قانون العقار الاقتصادي التابع للأمولاك

1 حنان، بن حمادة. (2024). ضمانات تفعيل الاستثمار الصناعي من خلال العقار الصناعي، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، المجلد 11، العدد 02، ص915.

2 نبيلة، لدرع. (2021). إشكالية العقار الصناعي في الجزائر وتأثيره على واقع الاستثمار، حوليات جامعة الجزائر 1، المجلد 35، العدد 3، ص22.

الخاصة للدولة لإنجاز مشاريع استثمارية ووفقا لهذا القانون ،كلفت الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار عبر شبكاتها الوحيد وبتقويض من القطاعات المعنية بتوجيه الوفرة العقارية بغرض تهيئتها وتسيير وترقية حافطة العقار الاقتصادي التابع للدولة مع إلزامية وضع كل المعلومات حول الوفرة العقارية تحت تصرف المستثمرين عن طريق المنصة الرقمية للمستثمر و التي تعتبر الوسيلة الحصرية لمنح العقار الموجه للاستثمار، منذ انطلاق المنصة الرقمية للمستثمر إلى غاية أكتوبر 2024 ثم تسجيل 3992 طلبا ، و ثم عرض 660 وعاء عقاري في حين ثم منح 391 مقرر منح¹، وهو عدد قليل بالمقارنة مع عدد الطلبات.

ثالثا- العبء الضريبي: عرف كل من BENT HANSEN و MUSGRAVE العبء الضريبي بأنه "التغيرات الناشئة من فرض الضريبة على توزيع الدخل" حيث ينتج عنه آثار على استخدامات الموارد الاقتصادية وعلى الإنتاج الوطني وعلى توزيع الدخل² حيث يعتبر ثقل العبء الضريبي عائقا كبيرا على المؤسسات الصغيرة والصغيرة والمتوسطة رغم التحفيزات والامتيازات التي منحتها الدولة لهذا النوع من المؤسسات.

وفقا لتقرير تنافسية الاقتصادات العربية لصندوق النقد العربي في العدد السابع منه ثم قياس مؤشر العبء الضريبي لعدد من الدول العربية من بينها الجزائر ومقارنتها بمجموعة من الدول: البرازيل، الهند، كوريا الجنوبية، اسبانيا تايلاند، ماليزيا، سنغافورة، جنوب إفريقيا، وتركيا.

يقيس المؤشر معدلات الضرائب الهامشية على الدخل الشخصي ودخل الشركات والمستوى الضريبي الإجمالي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي ويشمل المؤشر المتغيرات التالية³:

1 لزهري، فضيل. (2024). العقار الصناعي عصب الاستثمار في الجزائر، صحيفة الفجر، عبر الرابط التالي <https://alfadjar.dz/article/alaakar-alsnaay-aasb-alastthmar-fy-algzayr>، ثم تصفحه يوم 2024/12/26.

2 بويكر، نيق. (2020). أثر العبء الضريبي على الجباية العادية في النظام الضريبي الجزائري، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، المجلد 11، العدد 1، ص 124.

3 صندوق النقد العربي. (2023). تنافسية الاقتصادات العربية، العدد السابع، ص 19.

- أعلى معدل ضريبي هامشي على الدخل الفردي ;
- أعلى معدل ضريبي هامشي على دخل الشركات ;
- إجمالي العبء الضريبي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي.

جدول 1. 13: مؤشر العبء الضريبي وفق صندوق النقد العربي.

المؤشر	2019	2020	2021	2022
أولاً : الاقتصاد الكلي				
القطاع الحقيقي				
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (%)	1.0	-5.1	3.4	3.1
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الثابتة لمكافئ الشرائي PPP) (دولار أمريكي).	11,627	10,845	11,029	11,187
معدل التضخم (%)	2.0	2.4	7.2	9.3
معدل البطالة (%)	10.5	12.2	11.7	11.6
حصة الصناعات التحويلية إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)	4.2	4.4	4.3	4.2
قطاع مالية الحكومة				
العجز / الفائض المالي كنسبة للناتج المحلي الإجمالي (%)	-5.6	-6.8	-3.8	2.2
الإيرادات العامة بدون المنح إلى الناتج المحلي الإجمالي	32.2	30.5	29.9	34.4
نسبة الإيرادات الضريبية من إجمالي الإيرادات (%)	49.3	39.1	39.7	32.2
الحرية المالية (مؤشر من 0 إلى 100)	60.0	60.0	60.0	60.0
العبء الضريبي (مؤشر من 0 إلى 100)	99.2	99.2	100.0	100.0

المصدر: صندوق النقد العربي. (2023). تنافسية الاقتصادات العربية، العدد السابع، ص 79.

من خلال الجدول نلاحظ ارتفاع مؤشر العبء الضريبي في الجزائر وهذا ما يؤثر سلباً على تنافسية الاقتصاد الجزائري بالنسبة للاقتصادات العربية والعالمية.

3. عدم التوافق بين نمط إدارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ونظيرتها في الخارج:

أولاً- نظام الإنتاج: يواجه النظام الإنتاجي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية تحديات كبيرة تعيق تطوره ونموه، بحيث يقتصر دور هذه المؤسسات على المتابعة التقنية لعملية الإنتاج، دون الاهتمام للدراسات والبحوث التي تهدف إلى تطوير أساليب الإنتاج¹.

1 أيوب، مسيخ، مرجع سبق ذكره، ص 175.

هذا بسبب عدم تبني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية للطرق الحديثة المعتمدة في العملية الإنتاجية، والتي تستخدمها المؤسسات الرائدة في هذا المجال بالإضافة إلى غياب عناصر الابتكار والإبداع في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، واللذان يعتبران من أهم عوامل تحقيق الميزة التنافسية.

ثانيا- نظام التسويق: تشهد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية غيابا لاستراتيجية تسويقية حقيقية، وهو ما يشكل أحد أولويات الاستراتيجيات التنظيمية وأهمية هذه الوظيفة هي معرفة البيئة التسويقية للمؤسسة من المستهلكين والمنافسين¹ حيث تعاني من نقص في الكفاءات التسويقية، بما في ذلك نقص في الكفاءات البيعية وعدم الاهتمام بالبحوث التسويقية، كما أنها تعتمد بشكل قليل على مكاتب الاستشارات والدراسات في اختيار المشاريع وإجراء دراسات الجدوى².

ثالثا- نظام الموارد البشرية: تعتبر وظيفة إدارة الموارد البشرية مهمة وهي تتكون من عدة جوانب، لا يمكن فصل أي منها عن الآخر، لأن تكامل كل منها يجعل هذه الوظيفة فعالة، مما يرفع من مستوى الأداء المتميز للمؤسسة بالنسبة للعنصر البشري حيث تتمثل هذه الجوانب في³:

- الاستراتيجيات والسياسات الاجتماعية للموارد البشرية ;
- تقدير (أو تقييم) الموارد البشرية ;
- التوظيف ;
- زيادة أداء الموارد البشرية (من حيث التكوين، والحركة، والمشاركة) ;
- سياسات ونظام الأجور .

1Gherbi, laid, Khedir soufiane. (2018) . Habilitation des petites et moyennes entreprises dans la mise en oeuvre du système de gouvernance et son impact sur la durabilité de la société en Algérie, Revue des Science Administratives et Financieres, Université d'el Oued, VOL 02, N° 01 ,P503.

2 حنان، جودي. (2017). استراتيجية تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كخيار لتدارك الفجوة الاستراتيجية والاندماج في الاقتصاد التنافسي، أطروحة دكتوراه علوم، تخصص علوم التسيير، جامعة بسكرة، ص23.

3 Gherbi, laid, Khedir soufiane ,OP. CIT, PP 502

إلا أنه نظام إدارة الموارد البشرية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية يتصف بالبساطة من حيث تدريب وتأهيل الموارد البشرية نظرا للمشاكل التي تقف حاجزا أمام هذا النوع من المؤسسات بسبب التكاليف التي يتطلبها التدريب، ومع هذا فإن هاته المؤسسات مجبرة على توظيف موارد غير ماهرة، وتحمل أعباء تدريبها وبمجرد إتقانها للعمل فهناك احتمالية هروبها والتحاقها بالمؤسسات الكبرى للمزايا المقدمة لها¹.

اذن تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر عدة تحديات تؤدي إلى توقف عدد كبير منها عن العمل، منها العقوبات التنظيمية والإدارية التي تنجم عن مركزية اتخاذ القرار وضعف التخصص. كما تعاني من مشكلات تقنية وتخطيطية تؤثر على جودة الإنتاج وقدرته على المنافسة. بالإضافة إلى ذلك، تواجه هذه المؤسسات صعوبات في التسويق وجذب العملاء، وضعف الروح المعنوية التي تعد ضرورية للاستمرارية. على صعيد التمويل، يشكل ضعف الدعم المصرفي وشروط التمويل الصارمة عائقاً رئيسياً، إلى جانب مشاكل متعلقة بالعقار الصناعي والعبء الضريبي المرتفع. كما أن أنماط الإدارة التقليدية ونقص الكفاءات التسويقية والموارد البشرية المدربة تقلل من قدرة هذه المؤسسات على التكيف والنمو، مما يستدعي ضرورة تحسين بيئة الدعم والتطوير لهذه المؤسسات لضمان استمراريته ونجاحها.

1 نبيلة، بن مبروك. (2017). تفعيل دور الموارد البشرية في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أطروحة دكتوراه علوم تخصص التحقيقات الاقتصادية الكبرى وسبر الآراء، جامعة الجزائر 3، ص62.

خاتمة:

يتضح من خلال هذا الفصل أن المقاولاتية لم تعد مجرد نشاط اقتصادي فردي، بل أصبحت خيارا استراتيجيا يعتمد عليه في دعم التحولات الاقتصادية الكبرى، خصوصا في الدول النامية مثل الجزائر. فقد أظهرنا أن المقاول يعد الفاعل المركزي في هذه العملية، لما يتمتع به من قدرة على المبادرة وتحمل المخاطر واستغلال الفرص. كما تم التطرق إلى تعدد أبعاد النشاط المقاولاتي، من ابتكار وتنظيم إلى خلق القيمة والتنافسية. غير أن فعالية هذا النشاط تظل مرهونة ببيئة الحاضنة، وهو ما يقودنا إلى أهمية تطوير مقومات القطاع الصناعي، باعتباره رافعا رئيسيا للمقاولاتية. وقد أبرزنا أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تلعب دورا هاما في الاقتصاد الجزائري، سواء من حيث مساهمتها في خلق فرص العمل أو تحسين المؤشرات الاقتصادية. غير أن هذا الدور مهدد بجملة من العراقيل التنظيمية، والمالية، والتقنية، والتسويقية، مما يتطلب من السلطات العمومية مضاعفة الجهود لتهيئة مناخ أعمال محفز، وتحسين آليات التمويل، وتسهيل النفاذ إلى العقار الصناعي، من أجل ضمان استدامة المشاريع المقاولاتية وتعزيز مساهمتها في التنمية الوطنية.

الفصل الثاني: الدراسات السابقة

مقدمة:

تعد الدراسات السابقة حجر الأساس لأي بحث علمي، إذ تتيح فهما عميقا للمفاهيم والنظريات التي تناولت موضوع البحث من زوايا مختلفة، وتوفر إطارا تحليليا يساعد في تحديد الفجوات المعرفية التي يحتاج الباحث إلى معالجتها. في هذا الفصل، سيتم استعراض وتحليل مجموعة من الدراسات العربية والأجنبية التي تناولت النشاط المقاوлатي ومقومات القطاع الصناعي، وكذلك العلاقة بينهما، من خلال منهجيات متعددة وأدوات بحث متنوعة.

يركز الاستعراض على الدراسات التي تناولت النشاط المقاوлатي بوصفه محركا أساسيا للنمو الاقتصادي والتنمية، إلى جانب الدراسات التي بحثت في العوامل والمقومات المؤثرة في تطور القطاع الصناعي. كما يشمل الفصل الدراسات التي حاولت الربط بين النشاط المقاوлатي والقطاع الصناعي، مع التركيز على التجارب والمناهج التحليلية المستخدمة، بالإضافة إلى تحديد أوجه القصور التي ما زالت تعوق استثمار العلاقة بين هذين المجالين بشكل فعال.

من خلال هذا الاستعراض النقدي، يسعى هذا الفصل إلى إبراز الإطار النظري والتطبيقي الذي يستند إليه البحث الحالي، وتبيان مدى التقدم العلمي الحاصل في الموضوع، إلى جانب تحديد الفجوات التي تشكل الدافع الرئيسي لإجراء هذه الدراسة، والتي تركز على السياق الجزائري وعلى مؤسسات القطاع الصناعي الصغيرة والمتوسطة في ولاية عين تموشنت.

المبحث الأول: الدراسات السابقة باللغة العربية.

في إطار تعزيز فهم النشاط المقاولاتي، شهدت الأدبيات العربية اهتماما متزايدا بدراسة هذا المجال، حيث تناولت العديد من الدراسات العربية المختلفة جوانب متعددة من المقاولاتية ومقومات القطاع الصناعي. وقد تنوعت بين التركيز على الأبعاد النظرية والتطبيقية، مع تسليط الضوء على أهمية دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في سياقات جغرافية واجتماعية متعددة. غير أن هذه الدراسات، رغم مساهماتها القيمة، عرفت بعض القيود والتحديات التي تستوجب مراجعة نقدية شاملة، خاصة فيما يتعلق بمدى الربط بين النشاط المقاولاتي ومقومات الصناعة، والاهتمام بالجوانب التكنولوجية والاستدامة، مما يستدعي دراسة متعمقة تجمع بين هذه المحاور لتحقيق رؤية أكثر شمولية وفعالية. في هذا السياق، يأتي استعراض الدراسات العربية السابقة كخطوة أساسية لفهم مكامن القوة والضعف، وتحديد الفجوات البحثية التي تحتاج إلى معالجة في المستقبل.

المطلب الأول: الدراسات العربية التي تطرقت إلى النشاط المقاولاتي.

تناولت العديد من الدراسات العربية موضوع النشاط المقاولاتي من زوايا متعددة، خاصة في سياق دعم التنمية الاقتصادية وتعزيز دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وقد ركزت هذه الدراسات على تحليل السياسات الحكومية، البيئة المؤسسية، والروح المقاولاتية في عدد من الولايات الجزائرية، هذا ما يوفر قاعدة معرفية مهمة لفهم واقع المقاولاتية في الوطن العربي عموما والجزائر خصوصا، وقد جاءت الدراسات على النحو التالي:

- دراسة "محمد قوجيل" (2016)، بعنوان دراسة وتحليل سياسات دعم المقاولاتية في الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، تخصص تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة ورقلة، الجزائر¹.

1 محمد، قوجيل. (2016). دراسة وتحليل سياسات دعم المقاولاتية في الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، تخصص تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة ورقلة.

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم فعالية السياسات الحكومية الداعمة لقطاع المقاولاتية في الجزائر، وذلك من خلال تحليل قدرة هذه السياسات على التأثير في العوامل الثقافية والاقتصادية والتشريعية، بالإضافة إلى تقييم أداء المؤسسات والهيئات المسؤولة عن دعم ومراقبة المشاريع الناشئة، وذلك بهدف توفير بيئة محفزة لازدهار المقاولاتية.

شملت الدراسة عينة مكونة من 118 رائد أعمال يمتلكون مؤسسات ناشئة في ولايات ورقلة وغرداية وبسكرة وباتنة والوادي، وذلك خلال الفترة من يونيو إلى سبتمبر 2015، وقد تم جمع البيانات من خلال استبيان يتضمن عدة محاور، حيث ركزت ثلاثة محاور على تقييم سياسات دعم المقاولاتية من حيث الجوانب الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والتشريعية، بالإضافة إلى أداء هيئات الدعم، بينما ركزت المحاور الأخرى على تقييم جوانب البروز المقاولاتي، مثل السمات الشخصية والتوجه المقاولاتي والنجاح.

اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي باتباع أسلوب الدراسة النظرية التحليلية لبناء الإطار النظري من خلال الرجوع للمراجع من كتب ومقالات وأبحاث محكمة، وأسلوب الدراسة الميدانية للجانب التطبيقي مستعينا بالاستبيان كأداة لجمع البيانات ثم التحليل الإحصائي عن طريق برنامج التحليل الإحصائي (SPSS) مستخدماً للأساليب الإحصائية التالية :

- معامل الثبات ألفا كرونباخ لقياس درجة مصداقية الإجابات على فقرات الاستبيان.
- الأساليب الإحصائية الوصفية والتي شملت مقاييس النزعة المركزية وتتمثل في المتوسطات والنسب المئوية والتوزيع التكراري ومقاييس التشتت.
- الجدولة القطاعية.
- معامل الارتباط بيرسون. Pearson
- تحليل الانحدار الخطي.

أظهرت نتائج الدراسة الميدانية أن:

- سياسات الحكومية الحالية لا تساهم بشكل فعال في تعزيز البروز المقاولاتي في الجزائر، كما كشفت نتائج التحليل عن ضعف أداء هيئات الدعم والمرافقة في القيام بدورها المنوط بها.
 - لقد تم تأكيد هذه النتائج من خلال استخدام نموذج الانحدار المتعدد، الذي أوصى بضرورة تبني سياسة شاملة لتطوير المقاولاتية في الجزائر، تشمل جميع الأطراف المعنية، وتركز بشكل أساسي على تعزيز ثقافة المقاولاتية من خلال مختلف الوسائل المتاحة، مثل النظام التعليمي ووسائل الإعلام، بالإضافة إلى توفير بيئة أعمال شفافة ومحفزة للتوجه نحو المقاولاتية وتحقيق النجاح فيها.
 - دراسة "أيوب مسيخ" (2017)، بعنوان دور الروح المقاولاتية في ديمومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة - دراسة عينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (المقاولين) في ولاية سكيكدة¹ - جامعة سكيكدة، الجزائر.
- هدفت هذه الدراسة إلى تقييم تأثير الروح المقاولاتية على استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمصغرة في ولاية سكيكدة بالجزائر، شملت الدراسة الميدانية 143 مقاولاً يملكون هذه الأنواع من المؤسسات. استخدم الباحث استبياناً لجمع البيانات، ثم تقسيمه إلى أربع محاور، ثم التحليل الإحصائي عن طريق برنامج التحليل الإحصائي (SPSS) مستخدماً للأساليب الإحصائية التالية :
- معامل الثبات ألفا كرونباخ لقياس درجة مصداقية الإجابات على فقرات الاستبيان.
 - الأساليب الإحصائية الوصفية والتي شملت التكرارات والنسب المئوية والتوزيع التكراري والنسب المئوية المتوسط الحسابي والانحراف المعياري.
 - معامل الارتباط.

1 أيوب، مسيخ. (2017). دور الروح المقاولاتية في ديمومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة - دراسة عينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (المقاولين) في ولاية سكيكدة، جامعة سكيكدة، الجزائر.

- اختبار (T-test) وتحليل التباين الأحادي (ANOVA one way) لمعرفة مدى وجود فروق معنوية في إجابات المبحوثين تعزى إلى المتغيرات الديموغرافية للعينة المدروسة.
- أظهرت نتائج الدراسة الميدانية أن:
- الروح المقاوَلاتية تلعب دوراً هاماً في نجاح هذه المؤسسات،
- الحكومة الجزائرية قد اتخذت خطوات لدعمها من خلال تبني آليات واستراتيجيات لتعزيز الوعي المقاوَلاتي.
- كما كشفت الدراسة عن وجود فجوة بين الأهداف المرجوة من هذه البرامج والنتائج الفعلية، حيث لا تزال المقاوَلاتية في الجزائر تواجه تحديات كبيرة تعيق نمو هذه المؤسسات.
- أكدت الدراسة وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين الروح المقاوَلاتية واستدامة المؤسسات، وإن كانت هذه العلاقة ضعيفة نسبياً.
- بينت الدراسة عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في آراء المشاركين حول تأثير الروح المقاوَلاتية على الاستدامة، وذلك بناءً على المتغيرات الديموغرافية للمقاول والمؤسسة.
- دراسة كمال محمدي. (2017). بعنوان المقاوَلاتية وإسهامها في التنمية الاقتصادية بالجزائر – دراسة ميدانية بولاية الجلفة – مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير، تخصص علم الاجتماع المنظمات والمناجمنت، جامعة الجزائر 2، الجزائر.
- هدفت هذه الدراسة إلى البحث في واقع المقاول الجزائري ومدى مساهمة المشاريع المقاوَلاتية في القضاء على البطالة وتحريك وثيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية وإضافات أنشطة المقاولات للإجابة على الإشكالية التالية: هل يؤثر النشاط المقاوَلاتي في إنماء المشاريع المصغرة ومن ثم يدفع بحركية التنمية الاقتصادية.

اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي، واستخدمت الاستبانة كأداة رئيسية لجمع البيانات، ثم اختيار عينة من 55 مقاول بولاية الجلفة مدينة عين وسارة من مختلف الأنشطة صناعي، تجاري، خدماتي و ثم تحليل النتائج إحصائيا من خلال حساب:

- التكرارات والنسب المئوية للأسئلة الاستبيان وتحليلها.
- أظهرت نتائج الدراسة:
- النشاط المقاولاتي يحقق إنماء المشاريع الصغيرة ويدفع بحركية التنمية الاقتصادية الجزائرية.
- المساهمة الفاعلة للمقاول الجزائري المدمجة في مشاريع التنمية الاقتصادية تحقق نجاحها باستمرار.
- دراسة "مناد لطيفة" (2018) بعنوان تطور النشاط المقاولاتي في الجزائر، مجلة التكامل، العدد 3 الجزائر¹.

هدفت هذه الدراسة إلى استكشاف طبيعة النشاط المقاولاتي في الجزائر، وذلك من خلال تحليل المعطيات الإحصائية الواردة في تقرير الإحصاء الاقتصادي الأول لعام 2011. يركز التحليل على رصد التحولات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية التي أثرت على قطاع المقاولاتية، مع تتبع مراحل تطوره.

كما تناولت الدراسة المؤشرات الرئيسية المستخدمة في تحليل هذا النشاط، مثل توزيع المؤسسات حسب الجنس، والشكل القانوني، والموقع الجغرافي، والقطاع الاقتصادي. وقد أظهرت النتائج نمواً محدوداً في النشاط المقاولاتي، مع تركيز ملحوظ في قطاعي التجارة والخدمات، وتراجع في القطاع الزراعي، خاصة بين النساء اللاتي لا يزالن ناشطين مقيداً بالتقاليد الاجتماعية.

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي مع تقديم بعض الإحصائيات، من أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

1 لطيفة، مناد. (2018). تطور النشاط المقاولاتي في الجزائر، مجلة التكامل، العدد3، الجزائر.

1. هناك نقص كبير في عدد المؤسسات المنشأة في الجزائر بالرغم مما توفره الدولة من دعم ومرافقة للشباب الجزائري.

2. النشاط المقاوлатي هو ظاهرة اجتماعية اقتصادية تقترن بعدة عوامل اجتماعية واقتصادية وثقافية منها عوامل ترتبط بالمقاوول كشخص عن طريق التنشئة الاجتماعية أو التعليم ومن خلال التفاعل مع التغيرات البيئية، وأن هذه العوامل تؤثر بشكل واضح في استجابة وأداء كلا الجنسين للنشاط الريادي.

3. النشاط المقاولاتي ضعيف في الريف مقارنة بالمدينة ويرجع ذلك لاقتزان الريف بنشاطات زراعية يتوقف نجاحها على ظواهر طبيعية، بينما تتوفر المدينة على مختلف المرافق الضرورية لنجاح المشاريع.

4. أغلب المشاريع هي مشاريع تجارية وخدماتية وذلك لسهولة تأسيسها وأنها لا تتطلب جهد ورأسمال كبيرين.

■ دراسة أنيس صقر، الخصاونة. (2018). بعنوان أثر نظم المعلومات الإدارية على ريادة الأعمال في قطاع الصناعات الدوائية الأردنية، مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 17، العدد 2، الأردن¹.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر نظم المعلومات الإدارية بأبعادها مجتمعة ومنفردة (المكونات المادية، البرمجيات، الموارد البشرية، شبكات الاتصال، قواعد البيانات) في مستوى الريادة بمنظمات الأعمال في قطاع الصناعات الدوائية الأردنية، من خلال أبعادها (الابتكار، اتخاذ المخاطرة، الاستباقية والمبادأة، استغلال الفرص، إعادة التجديد الذاتي) . تم جمع البيانات من عينة مكونة من 504 موظفًا في 20 شركة أدوية أردنية.

اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي حيث تم الاستفادة من مصادر البيانات الثانوية مثل الكتب والمراجع والمجلات العلمية، والتقارير، وغيرها أما بالنسبة للبيانات الأولية فقد تم الحصول عليها

1 أنيس، صقر، الخصاونة. (2018). أثر نظم المعلومات الإدارية على ريادة الأعمال في قطاع الصناعات الدوائية الأردنية، مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 17، العدد 2، الأردن.

من خلال استبانة تكونت من ثلاثة أجزاء احتوى الجزء الأول على أسئلة متعلقة بالخصائص الديموغرافية للمبحوثين، أما الثاني فيتعلق بنظام المعلومات الإدارية، أما الجزء الثالث فهو يتعلق بريادة الأعمال في المنظمات

حيث تم استخدام الأساليب الإحصائية التالية لمعالجة البيانات:

- صدق وثبات أداة الدراسة.
 - استخدام الإحصاء الوصفي من خلال إيجاد المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري لجميع أسئلة الاستبانة.
 - اختبار ت لتقدير المبحوثين لمستوى نظام المعلومات.
 - استخدام تحليل التباين الأحادي والانحدار الخطي البسيط.
 - الانحدار الخطي المتعدد.
- وقد أظهرت الدراسة النتائج التالية:
- يوجد مستوى مرتفع لنظم المعلومات الإدارية، في الشركات المبحوثة، وقد سجلت أبعاد نظم المعلومات الإدارية مستويات مرتفعة أيضاً، واحتل بعد المكونات المادية المرتبة الأولى في حين جاءت الموارد البشرية في المرتبة الخامسة.
 - يوجد مستوى متوسط لريادة الأعمال، وجاء بعد "استثمار الفرص" بالمرتبة الأولى تلاه كل من الابتكار والاستباقية والمبادأة ثم اتخاذ المخاطر وإعادة التجديد الذاتي على التوالي.
 - هنالك أثر معنوي لنظم المعلومات الإدارية بأبعادها مجتمعة على ريادة الأعمال، في قطاع الصناعات الدوائية.
 - عدم وجود فروق معنوية في تقدير المبحوثين لمستوى توفر نظم المعلومات الإدارية للجنس والمركز الوظيفي.

- هناك فروق معنوية في تقديرات المبحوثين، لمستوى توفر نظم المعلومات الإدارية لفئة العمر.
 - يوجد فروق معنوية في تقديرات المبحوثين، لمستوى توفر نظم المعلومات الإدارية تبعا للمستوى التعليمي
 - يوجد فروق معنوية في مستوى نظم المعلومات الإدارية، تبعا لسنوات الخبرة.
 - عدم وجود فروق معنوية في مستوى الريادة، تعزى لعوامل الجنس، العمر، المستوى التعليمي، والمركز الوظيفي.
 - وجود فروق معنوية في تقديرات المبحوثين، لمستوى ريادة الأعمال تبعا لسنوات الخبرة.
 - دراسة حورية، بالأطرش & جابرة، مجدوب. (2020). بعنوان أثر مناخ الأعمال على النشاط المقاولاتي في الجزائر - دراسة ميدانية لعينة من المقاولين في ولاية ورقلة، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، المجلد 7، العدد 2، الجزائر¹.
- تهدف الدراسة إلى التعرف على واقع مناخ الأعمال في الجزائر وانعكاسه على النشاط المقاولاتي في الجزائر من خلال الاعتماد على بعض التقارير الدولية، وتحليل مدى تأثير مناخ الأعمال على النشاط المقاولاتي ونموه في منطقة ورقلة وتقرت.
- اعتمدت الباحثة على المنهج الوصفي لتحليل وتفسير واقع مناخ الأعمال ودوره في نمو النشاط المقاولاتي في الجزائر حيث تم الاعتماد على الاستبيان لجمع المعلومات وذلك من خلال عينة عشوائية تتكون من 53 مقول تمت الدراسة على 38 مقول وتمت معالجة البيانات ببرنامج SPSS V 25 حيث تم استخدام الأساليب الإحصائية التالية:
- صدق وثبات أداة الدراسة باستخدام معامل ألفا كرونبيخ.

1 حورية، بالأطرش & جابرة، مجدوب. (2020). أثر مناخ الأعمال على النشاط المقاولاتي في الجزائر - دراسة ميدانية لعينة من المقاولين في ولاية ورقلة، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، المجلد 7، العدد 2، الجزائر.

- استخدام الإحصاء الوصفي من خلال إيجاد المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري لجمع أسئلة الاستبانة لمعرفة تجانس الإجابة.

أظهرت الدراسة النتائج التالية:

- مناخ الأعمال في البيئة التي ينشطون فيها (ورقلة وتقرت) تؤكد أن المناخ غير مشجع بما يكفي للتحفيز على نمو النشاط المقاوالاتي.
- يعتبر المحيط العائلي والاجتماعي مشجعا لإنشاء مؤسساتهم الخاصة،
- هشاشة نظام التمويل في البيئة المدروسة بسبب شح مصادر التمويل المتاحة أمام المقاولين وعدم جودة الخدمات البنكية المقدمة.
- الخدمات المقدمة من وكالات الدعم غير محفزة لإنشاء مقاوله أو استمرارها والذي يعود بالأساس إلى عدم مرافقة هذه الهيئات للمقاولين.
- الإجراءات الإدارية والحكومية لا تحفز لإنشاء مقاوله خاصة ما يتعلق بصعوبة الحصول على التراخيص.
- إجراءات الحصول على العقار الصناعي طويلة وثقيلة جدا بالإضافة إلى عدم الشفافية في الحصول على التراخيص والتي تدعها غير مشجعة على إنشاء مقاوله.

اذن بعد استعراضنا للدراسات العربية السابقة يمكن القول إنها أظهرت تشابها في اعتمادها على المنهج الوصفي التحليلي واستخدام الاستبيان كأداة رئيسية لجمع البيانات، بالإضافة إلى تركيزها المشترك على دور المقاوالاتية في دعم التنمية الاقتصادية والتقليل من البطالة. كما اتفقت على وجود ضعف في السياسات الحكومية الداعمة، ومحدودية في أداء هيئات الدعم والمرافقة. ومع ذلك، تباينت من حيث المجالات الجغرافية والقطاعات المستهدفة وزوايا المعالجة، حيث ركز بعضها على الروح المقاوالاتية وأخرى على مناخ الأعمال أو الأطر القانونية. ورغم هذا التنوع، تعاني هذه الدراسات من عدة أوجه قصور، أبرزها ضعف

تناول الأبعاد التكنولوجية والابتكارية، وغياب الرؤية الاستراتيجية المتكاملة، إلى جانب قلة الدراسات المقارنة وضعف الاهتمام بالفئات الهشة والمناطق الريفية.

جدول 2. 1 : أوجه تشابه الدراسات العربية السابقة التي تطرقت للنشاط المقاوالاتي

أوجه التشابه	التفصيل
المنهجية	جميع الدراسات اعتمدت المنهج الوصفي التحليلي واستخدمت الاستبيانات لجمع البيانات وتحليلها إحصائياً.
أداة جمع البيانات	استخدام الاستبيان كأداة رئيسية لجمع البيانات في الدراسات الميدانية
التركيز على المقاوالاتية	اهتمام مشترك بدراسة دور المقاوالاتية في دعم التنمية الاقتصادية، وتقليل البطالة، واستدامة المؤسسات.
الضعف في السياسة الحكومية	اتفقت الدراسات على وجود ضعف في فعالية السياسات الحكومية الداعمة للقطاع المقاوالاتي.
أداء هيئات الدعم	أشارت أغلب الدراسات إلى محدودية أو ضعف أداء هيئات الدعم والمرافقة للمقاولين.
الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية	تناولت الدراسات الجوانب الثقافية، الاجتماعية، الاقتصادية والتشريعية المؤثرة على النشاط المقاوالاتي.
القيود	أكدت الدراسات على وجود تحديات مثل ضعف البنية التحتية، صعوبات التمويل، وتأثير العوامل الاجتماعية والثقافية.
التحليل الإحصائي	اعتماد أساليب إحصائية وصفية وتحليل ارتباط وانحدار لتفسير البيانات مثل (ألفا كرونباخ، بيرسون، T-test، ANOVA).
الفراغ البحثي	غياب التركيز على الأبعاد التكنولوجية والابتكارية، وضعف الرؤية الاستراتيجية المتكاملة، وقلة الاهتمام بالفئات الضعيفة والمناطق الريفية.

المصدر: من اعداد الطالبة

المطلب الثاني: الدراسات العربية التي تطرقت لمقومات القطاع الصناعي.

لقد حظي موضوع مقومات القطاع الصناعي باهتمام واسع في عدد من الدراسات العربية، نظرا لدوره الحيوي في دعم النمو الاقتصادي. وقد سعت هذه الدراسات إلى تحليل العوامل الأساسية المؤثرة في قيام الصناعة وتطورها، مثل المواد الأولية، الطاقة، الأيدي العاملة، والبنية التحتية. تنوعت مقاربات الباحثين ومجالاتهم الجغرافية، مما أتاح رؤى متعددة حول واقع الصناعة في العالم العربي. وقد جاءت الدراسات على النحو التالي:

▪ دراسة عبد الكريم، بن خلف الهويش. (2014). القطاع الصناعي في المملكة العربية السعودية: نظرة اقتصادية تحليلية مكانية، مجلة جامعة الشارقة، العلوم الانسانية والاجتماعية، المجلد 15، العدد 1، المملكة العربية السعودية¹.

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل حجم وخصائص القطاع الصناعي في المملكة العربية السعودية، كما يكمن الهدف الأساسي في تحديد الدور الذي لعبه هذا القطاع في توسيع وتنويع القاعدة الإنتاجية للاقتصاد السعودي، وكذلك في دفع عجلة التنمية الصناعية المتوازنة.

اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي وذلك من خلال الاعتماد على الأبحاث والدراسات السابقة وجمع الإحصائيات والمعلومات من الدوائر الحكومية ذات العلاقة كوزارة الاقتصاد والتخطيط بمصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات ووزارة التجارة والصناعة ثم تحليل مكونات القطاع الصناعي والتغير الذي حدث لهذه المكونات من خلال حساب معامل الأهمية الصناعية وذلك بالاعتماد على ثلاث مؤشرات رئيسية شاملة جميع مناطق المملكة وهي:

• عدد المؤسسات الصناعية.

• إجمالي قيمة التمويل.

1 عبد الكريم، بن خلف الهويش. (2014). القطاع الصناعي في المملكة العربية السعودية: نظرة اقتصادية تحليلية مكانية، مجلة جامعة الشارقة، العلوم الانسانية والاجتماعية، المجلد 15، العدد 1، المملكة العربية السعودية.

- عدد العمالة.

أظهرت نتائج الدراسة ما يلي:

- للسياسات الحكومية السعودية دور محوري في تطوير ونمو القطاع الصناعي من خلال سياسات دعم وتشجيع الصناعة، والاستغلال الأمثل للموارد المالية النفطية في إنشاء وتمويل الوحدات الصناعية الضخمة.
 - بالرغم من التطور الكمي والنوعي الكبير في حجم ومكونات القطاع الصناعي السعودي إلا أن نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي مازالت ضعيفة خاصة الصناعات الخدمية غير الكيماوية والبلاستيكية.
 - تستحوذ الصناعات الكيماوية والبلاستيكية قائمة الصناعات التحويلية يليها مجموعة الصناعات المعدنية التحويلية وصناعة مواد البناء والزخرف والزجاج ثم صناعة المواد الغذائية والمشروبات أما باقي الأنشطة فهي تكاد معدومة الأهمية.
 - استحوذت المناطق الإدارية الثلاثة (الرياض، المنطقة الشرقية، مكة المكرمة) على حوالي 85% من إجمالي المصانع و 83% من إجمالي رؤوس الأموال المستثمرة و 90% من إجمالي اليد العاملة.
 - دراسة ميادة محمد أحمد صقر. (2019). بعنوان مقومات الصناعات الغذائية في محافظة الغربية، مجلة البحث العلمي في الآداب، العدد 20، الجزء 10، مصر¹.
- هدفت هذه الدراسة إلى معرفة متطلبات قيام الصناعة وتطورها وإبراز أهم المقومات الرئيسية والثانوية التي تؤثر في الصناعات الغذائية على مستوى المحافظة وذلك من خلال تقسيم مقومات القطاع الصناعي إلى نوعين وهما المقومات الرئيسية والثانوية وهذا على مستوى محافظة الغربية باعتبارها منطقة تتوفر على خامات زراعية كما تتوفر على الأيدي العاملة بالإضافة إلى عامل النقل.

1 ميادة محمد أحمد صقر. (2019). مقومات الصناعات الغذائية في محافظة الغربية، مجلة البحث العلمي في الآداب، العدد 20، الجزء 10، مصر.

اعتمدت الباحثة في تحليلها على استخدام المنهج الوصفي في وصف المقومات الجغرافية للصناعات الغذائية في محافظة الغربية وصفا واقعيا دقيقا وذلك بجمع البيانات والمعلومات من مصادرها الاحصائية والدراسة الميدانية وتحليلها وتفسيرها، واستخدام المدخل الإقليمي حيث تم تحليل العوامل الجغرافية للتوطن الصناعي.

ثم استخدام الأسلوب الاحصائي لتحليل البيانات الرقمية وتحويلها إلى معلومات وتحليلها.

توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- تتوفر المواد الخام الزراعية والحيوانية اللازمة للتصنيع.
 - تتوفر العمالة في أغلبية الصناعات الغذائية.
 - أغلب الآلات والمعدات المستخدمة في الصناعة ذات تقنية عالية.
 - تعتمد أغلبية الصناعات الغذائية على الطاقة الكهربائية بالمحافظة.
 - يتم تسويق المنتجات عن طريق الطرق البرية.
- دراسة آمال، خدامية. (2020). متطلبات النهوض بالمناطق الصناعية لدعم النمو الاقتصادي في الجزائر - دراسة حالة المنطقة الصناعية بعنابة-مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، المجلد (06)، العدد (01)، المكرر (01)، الجزائر¹.

هدف هذا البحث إلى الكشف عن متطلبات النهوض بالمناطق الصناعية لدعم النمو الاقتصادي في الجزائر، وذلك من خلال التركيز على كل من المواد الأولية واليد العاملة والسوق ورأس المال والبنية التحتية ومصادر الطاقة والتسهيلات الحكومية والخدمات المقدمة للمستثمرين.

1 آمال، خدامية. (2020). متطلبات النهوض بالمناطق الصناعية لدعم النمو الاقتصادي في الجزائر - دراسة حالة المنطقة الصناعية بعنابة-مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، المجلد (06)، العدد (01)، المكرر (01)، الجزائر.

اعتمد الباحث في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي ومنهج دراسة حالة لدراسة الظاهرة في الواقع ثم الاعتماد على الاستبيان الذي قسمه الباحث إلى قسمين القسم الأول الجزء الخاص بمتغيرات العينة وخصائصها القسم الثاني متغيرات الدراسة كمصدر رئيسي لجمع البيانات تمثلت عينة الدراسة في المناطق الصناعية الأربعة المتواجدة بمدينة عنابة ومنطقة نشاط واحدة وتم تحليلها باستخدام SPSSV 21 باستخدام الأساليب الإحصائية التالية:

- التكرارات والنسب المئوية المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية من أجل الإجابة على عن تساؤلات الدراسة ومعرفة الأهمية النسبية؛
- معامل ألفا كر ونبخ للتأكد من درجة الثبات للمقاييس المختلفة؛
- تحليل الانحدار الخطي البسيط وتحليل الانحدار المتعدد لقياس أثر المتغير المستقل على المتغير التابع.

وقد أظهرت نتائج الدراسة مايلي:

- تحتاج المناطق الصناعية في مجينة عنابة إلى عدة متطلبات للنهوض بها؛
- معظم المؤسسات الصناعية هي مؤسسات غذائية وهي لا تحتاج إلى اليد العاملة الماهرة أو الكفوة
- المؤسسات الخدمية أكثر استقطابا لليد العاملة مقارنة بالمؤسسات الصناعية؛
- تعاني المناطق الصناعية من نقص من مصادر الطاقة كما تعاني من نقص الخدمات المقدمة للمستثمرين وبخاصة إلى تدخل الحكومة لتقديم الإعانات الحقيقية عن طريق التسهيلات الضريبية؛
- أما بعدي السوق ورأس المال فقد حظيا بأقل متوسط حسابي نظرا للمنافسة التي تشهدها هذه المؤسسات من المؤسسات خارج المنطقة الصناعية والقريبة من المستهلك.

▪ دراسة عيد سالم، عيد العازمي. (2022). مقومات توطن الصناعات الكيماوية في دولة الكويت، المجلة العلمية لكلية الآداب، جامعة أسيوط، تخصص الجغرافيا الاقتصادية¹.

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل عوامل قيام الصناعة وتوطنها في دولة الكويت، وذلك عن طريق تحليل عوامل المواد الخام والنقل والطاقة والتسويق والأيدي العاملة ورأس المال وهذا من أجل الوصول إلى حلول مناسبة للمشاكل التي تعترض الصناعات وخاصة الصناعات الكيماوية والرفع من مستوى أدائها وتأمين استقرارها الاقتصادي.

اعتمد الباحث في دراسته على كل من المنهج الأصولي وذلك لتحليل الظاهرة وعناصرها والعوامل المؤثرة فيها واعتمد كذلك على منهج دراسة حالة بالإضافة إلى المنهج التطبيقي مستخدماً الأسلوب الإحصائي لتحليل كافة المعطيات والبيانات وأسلوب نظم المعلومات الجغرافية.

وقد أظهرت نتائج الدراسة ما يلي:

▪ ضرورة العمل على إيجاد نوع من التكامل الصناعي من خلال الربط بين الصناعات الرئيسة والصناعات المغذية.

▪ تحتل الاستثمارات الموجهة للصناعات الكيماوية المرتبة الأولى في الكويت.

▪ تعاني الكويت من اختلال سكاني حيث بلغت العمالة في النشاط الاقتصادي من غير الكويتيين 90.8%.

1 عيد سالم، عيد العازمي. (2022). مقومات توطن الصناعات الكيماوية في دولة الكويت، المجلة العلمية لكلية الآداب، جامعة أسيوط، تخصص الجغرافيا الاقتصادية.

▪ دراسة فاتح، مرزوق. (2021). بعنوان دور الحاضنات الصناعية في ترقية النشاط المقاوالاتي في الجزائر، أطروحة دكتوراه، تخصص إدارة الأعمال، جامعة الجزائر 3، الجزائر¹.

هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على العلاقة التي تربط الحاضنات الصناعية بالنشاط المقاوالاتي بالجزائر من خلال التركيز على الأبعاد الأساسية المكونة للحاضنات الصناعية ومحاولة معرفة طبيعة العلاقة والتأثير على نشاط المقاوالاتية في الجزائر.

استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي حيث قام بوصف الظاهرة المدروسة وصفا دقيقا ثم تحليلها وتمثل مجتمع الدراسة في 16 حاضنة صناعية موزعة على التراب الوطني خلال الفترة 2020/01/02 و 2020/10/31 تمثلت أداة الدراسة في الاستبيان ثم تقسيمه إلى

ثلاث أجزاء القسم الاول البيانات العامة لحاملي المشاريع المقاوالاتية القسم الثاني المتغير المستقل الحاضنات الصناعية والقسم الثالث المتغير التابع الانشطة المقاوالاتية إضافة إلى المقابلة.

ثم استخدام الأساليب الإحصائية التالية:

- النسب المئوية؛
- المتوسط الحسابي؛
- اختبار ألفا كرونبيخ؛
- معامل ارتباط برسون؛
- اختبار ANOVA؛
- الانحراف المعياري؛

1 فاتح، مرزوق. (2021). بعنوان دور الحاضنات الصناعية في ترقية النشاط المقاوالاتي في الجزائر، أطروحة دكتوراه، تخصص إدارة الأعمال، جامعة الجزائر 3، الجزائر.

- الجداول المركبة ووصف البيانات التكرارات؛
 - كولموجروف - سمرنوف؛
 - اختبار الانحدار الخطي المتعدد ومصفوفة الارتباط.
- أظهرت نتائج الدراسة مايلي:
- يعتبر الإنصات لحاملي المشاريع وانشغالاتهم وتشجيع لأفكارهم من مهام الحاضنات الصناعية حيث توصل الباحث إلى وجود تأثير ذو دلالة إحصائية للاستقبال والتوجيه في ترقية النشاط المقاولاتي بالجزائر من وجهة نظر حاملي المشاريع المحتضنة؛
 - وجود أثر ذو دلالة إحصائية للحاضنات الصناعية من خلال الإيواء في ترقية النشاط المقاولاتي؛
 - وجود أثر ذو دلالة إحصائية للتدريب على الأنشطة المقاولاتية؛
 - عدم وجود فروقات تؤثر في النشاط المقاولاتي بالجزائر تعزى للمتغيرات (الجنس، السن، المؤهل العلمي، طبيعة النشاط).
- اذن بعدما سبق سرده من الدراسات العربية التي تناولت مقومات القطاع الصناعي التي اشتركت في اعتماد المنهج الوصفي التحليلي والتركيز على عناصر أساسية كالمواد الأولية، اليد العاملة، الطاقة، والبنية التحتية، مع تأكيد على الدور المحوري للدولة في دعم أو عرقلة تطور الصناعة. ورغم هذا الاتفاق، اختلفت الدراسات في مجالاتها الجغرافية وأنواع الصناعات المدروسة ومنهجيات التحليل، حيث تناول بعضها الصناعات الغذائية، وأخرى الكيماوية، أو المناطق الصناعية بحد ذاتها. إلا أن هذه الدراسات أغفلت الربط بين النشاط المقاولاتي ومقومات الصناعة بشكل مباشر، كما لم تعالج قضايا الابتكار الصناعي، التكنولوجيا، أو الاستدامة البيئية، ما يبرز الحاجة إلى دراسات أكثر شمولاً وربطاً بين البعدين المقاولاتي والصناعي.

جدول 2. 2: أوجه التشابه للدراسات العربية التي تطرقت الى مقومات القطاع الصناعي

المقومات المشتركة	التركيز العام في الدراسة
المنهجية	غالبا منهج وصفي تحليلي مع دعم إحصائي
المواد الأولية	أهمية توافر المواد الخام كأساس للصناعة
اليد العاملة	التركيز على توفر العمالة وتأهيلها، وأحيانا نقص الكفاءات
الطاقة	ضرورة توفر مصادر طاقة كافية ومستمرة
البنية التحتية	أهمية وجود بنية تحتية متكاملة للنقل والتسويق والخدمات
دور الدولة	دور محوري للحكومات في دعم الصناعة عبر سياسات تشجيعية
نوع الصناعات	تنوع بين صناعات غذائية، كيمياوية، معدنية وخدمية
التحديات	ضعف المساهمة في الناتج المحلي، نقص خدمات، اختلالات في العمالة
التركيز على الابتكار	قلة الاهتمام بمواضيع الابتكار والتكنولوجيا والاستدامة

المصدر: من اعداد الطالبة

المطلب الثالث: الدراسات العربية التي تطرقت للنشاط المقاوالاتي والقطاع الصناعي.

شهدت السنوات الأخيرة اهتماما متزايدا من الباحثين العرب بدراسة العلاقة بين النشاط المقاوالاتي ومقومات أو أداء القطاع الصناعي، وقد تناولت عدة دراسات هذا الموضوع من زوايا مختلفة، ركز بعضها على الصناعات الصغيرة والحرفية، وأخرى على تدويل النشاط الصناعي. وتكمن أهمية هذه الدراسات في محاولتها فهم الأبعاد المؤثرة على نجاح المقاوالات الصناعية، رغم ما شاب بعضها من محدودية في المنهج أو نطاق التحليل. وجاءت الدراسات وفق مايلي:

▪ دراسة رياحين رياض، فاضل الشيخ عيسى. (2010). بعنوان أثر أبعاد الريادة في أداء الأعمال الصناعية الصغيرة العاملة في العاصمة عمان، رسالة ماجستير، تخصص إدارة الأعمال، كلية دراسات الإدارة والمالية العليا، عمان، الأردن¹.

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر أبعاد الريادة المتمثلة في الإبداع، الابتكار، التقرد، والمخاطرة والمبادأة في أداء الأعمال الصغيرة العاملة في العاصمة عمان بالأردن في أداء الأعمال الصغيرة العاملة في العاصمة عمان، بالإضافة إلى قياس أثر بعض المتغيرات الوسيطة المتمثلة في الجنس، العمر والمؤهل العلمي والخبرة العلمية في أداء الأعمال الصناعية الصغيرة في عمان.

اعتمد الباحث على المنهج الوصفي و المنهج التحليلي الكمي حيث تكون مجتمع الدراسة من جميع مشروعات الأعمال الصناعية الصغيرة العاملة في مدينة عمان والبالغ عددها 1400 مشروع حيث تشكل حوالي 70% من مجمل المشاريع الصناعية في الأردن، وتم اختيار عينة عشوائية نسبية من الأعمال الصناعية الصغيرة والتي تبلغ (311) مشروعا صغيرا استخدم الباحث الاستبانة لجمع البيانات من أفراد عينة الدراسة، وتكونت هذه الاستبانة من جزئين: الجزء الأول يتكون من الخصائص الديموغرافية لأفراد عينة الدراسة ويتكون الجزء الثاني أبعاد الريادة وقياس أداء الأعمال الصناعية الصغيرة ثم تحليل الاستبانات عن طريق spss وتم استخدام الأساليب الإحصائية التالية:

- صدق وثبات أداة الدراسة.
- استخدام الإحصاء الوصفي من خلال إيجاد المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري لجمع أسئلة الاستبانة لمعرفة تجانس الإجابة.
- استخدام الانحدار المتعدد لغرض معرفة فرضيات الأثر.
- اختبار فرضيات الفروق واختبار تحليل التباين ANOVA

1 رياحين رياض، فاضل الشيخ عيسى. (2010). أثر أبعاد الريادة في أداء الأعمال الصناعية الصغيرة العاملة في العاصمة عمان، رسالة ماجستير، تخصص إدارة الأعمال، كلية دراسات الإدارة والمالية العليا، عمان، الأردن

أظهرت الدراسة النتائج التالية:

- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لأبعاد الريادة مجتمعة في أداء الأعمال الصناعية الصغيرة العاملة في العاصمة عمان.
- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لأبعاد الريادة منفردة (الإبداع، الابتكار، التفرد، المخاطرة والمبادأة) في أداء الأعمال الصناعية الصغيرة العاملة في العاصمة عمان.
- توجد فروق ذات دلالة إحصائية لأثر أبعاد الريادة في أداء الأعمال الصناعية الصغيرة تعزى إلى الجنس، والعمر، والخبرة الوظيفية في عمان.
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية لأثر أبعاد الريادة في أداء الأعمال الصناعية الصغيرة تعزى إلى المؤهل العلمي في عمان.

■ دراسة جوامع، اسماعين وآخرون. (2018). مدى أهمية المدخل المقاولاتي في تدويل نشاط الصناعات الصغيرة والمتوسطة الجزائر، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد الثالث، العدد الثاني، ديسمبر 2018، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، الجزائر¹.

تتناول هذه الدراسة أهمية المدخل المقاولاتي كوسيلة لتدويل نشاط الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، وتسعى لإبراز مدى استعداد هذه المؤسسات لتبني هذا المدخل من أجل فتح أسواق دولية وتوسيع نطاق نشاطها.

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي، من خلال مراجعة الأدبيات والدراسات السابقة التي تناولت موضوع التدويل والمقاولاتية، مع التركيز على النماذج النظرية التي تفسر عملية التدويل ودور المقاول

1 جوامع، اسماعين وآخرون. (2018). مدى أهمية المدخل المقاولاتي في تدويل نشاط الصناعات الصغيرة والمتوسطة الجزائر، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد الثالث، العدد الثاني، ديسمبر 2018، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، الجزائر.

المنظم لم تتضمن الدراسة مسحاً ميداني أو بيانات إحصائية تطبيقية، بل اعتمدت على تحليل نظري أكاديمي.

أظهرت نتائج الدراسة ما يلي:

- المدخل المقاولاتي يُعد من الأدوات الحديثة التي تُمكن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الانفتاح على الأسواق الدولية.
- هناك جملة من التحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، منها: ضعف التمويل، قلة الكفاءة الإدارية، محدودية استخدام تكنولوجيا الاتصال، وعدم وجود رؤية استراتيجية واضحة للتدويل.
- المخاطر السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية تشكل عوائق حقيقية أمام هذه المؤسسات عند محاولتها دخول الأسواق الدولية.
- المقاول المنظم يلعب دوراً حاسماً في نجاح التدويل، من خلال التحكم في الموارد، والقدرة على اتخاذ قرارات استراتيجية، وبناء شبكات علاقات دولية.
- نجاح التدويل يتطلب خطة استراتيجية واضحة تبدأ بتحديد الأهداف وتحليل السوق وتصميم استراتيجية السوق الدولية، بالإضافة إلى المراقبة المستمرة وتقييم الأداء.
- دراسة فوزي أيت سعيد. (2022). بعنوان المرافقة المقاولاتية وآثارها على تنشيط الصناعات التقليدية والحرف في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، تخصص إدارة العمليات التجارية، جامعة الجزائر 3، الجزائر¹.

1 فوزي أيت سعيد. (2022). المرافقة المقاولاتية وآثارها على تنشيط الصناعات التقليدية والحرف في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، تخصص إدارة العمليات التجارية، جامعة الجزائر 3، الجزائر.

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم فعالية برنامج "ابدأ وحسن تسيير مؤسستك" التدريبي، من خلال تحليل العلاقة بين الحقائب التدريبية المتخصصة التي يقدمها (إيجاد فكرة المؤسسة، إنشاء المؤسسة، حسن تسيير المؤسسة) كمتغير مستقل، وتنشيط الصناعات التقليدية والحرفية كمتغير تابع، مع التركيز على دور التوجه المقاولاتي كمتغير وسيط حيث سعت الدراسة للإجابة على التساؤل الرئيسي: هل توجد علاقة ارتباط وتأثير بين التوجه المقاولاتي، وتنشيط الصناعات التقليدية والحرفية؟

اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي، واستخدمت الاستبانة كأداة رئيسية لجمع البيانات، تم اختيار عينة قوامها 690 متدرِّبًا من الحرفيين المشاركين في البرنامج التدريبي في الجزائر لإنشاء مؤسسة والتي تم تحليلها باستخدام نمذجة المعادلات البنائية والعديد من الأدوات الإحصائية الأخرى والتي تتمثل في:

- اختبار النموذج القياسي باستخدام التحليل العاملي التوكيدي الذي يهدف إلى تقييم جدوى عناصره في قياس المتغير وتقدير بارامترات النموذج القياسي المفترض ثم تعديل النموذج المفترض في ضوء فحص البواقي ومؤشرات التعديل.
- التحقق من الصدق البنائي للنموذج القياسي وموثوقيته من خلال التحقق من المصادقية التقاربية والمصادقية التمايزية والتحقق من الموثوقية الاتساق الداخلي.
- اختبار النموذج البنائي من خلال تقدير وتحليل الانحرافات المعيارية والمتوسطات الحسابية وتقدير الارتباطات التربيعية وتقدير حجم التأثيرات السببية.

أظهرت نتائج الدراسة:

- وجود علاقة ارتباط وتأثير مباشر بين الحقائب التدريبية المقدمة والتوجه المقاولاتي، والذي بدوره أثر بشكل مباشر على تنشيط الصناعات التقليدية والحرفية.
- وجود تأثيرات غير مباشرة للحقائب التدريبية على تنشيط الصناعات التقليدية والحرفية.
- تعزيز التوجه المقاولاتي لدى الحرفيين، يساهم في تنشيط الصناعات التقليدية والحرفية في الجزائر.

اذن يمكن القول بعد التطرق الى هذه الدراسات التي تركز على دور التوجه المقاولاتي في دعم الأداء الصناعي بمختلف أشكاله، سواء في المؤسسات الصناعية الصغيرة (دراسة رياحين)، أو في سعي المؤسسات نحو التدويل والانفتاح الدولي (دراسة جوامع)، أو في تنشيط الصناعات التقليدية والحرفية من خلال المرافقة والتدريب (دراسة فوزي). كما استخدمت جميعها المنهج الوصفي التحليلي كأساس في الدراسة، مع اختلاف في الأدوات والأساليب الإحصائية المستعملة.

أما أوجه الاختلاف، فتتمثل في أن بعض الدراسات كانت ميدانية وتطبيقية (مثل دراستي رياحين وفوزي) حيث اعتمدتا على الاستبيانات والتحليل الإحصائي الكمي، بينما كانت دراسة جوامع نظرية تحليلية دون بيانات ميدانية. كما اختلفت مجالات التركيز، فبينما ركزت دراسة رياحين على أبعاد الريادة وتأثيرها في الأداء الصناعي، ركزت دراسة فوزي على برامج التدريب والمرافقة كوسيط محفز للنشاط المقاولاتي، في حين سلطت دراسة جوامع الضوء على البيئة المقاولاتية من حيث الاستعداد والتحديات المرتبطة بتدويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ومن أبرز نقاط الضعف، أن الدراسات لم تتناول بشكل عميق البعد التكنولوجي والرقمي في دعم المقاولاتية الصناعية، كما أن الجانب البيئي والاستدامة غائب تماما عن التحليل. إضافة لذلك، فإن أغلب الدراسات ركزت على أطر محلية مما يجعل تعميم النتائج على المستوى الإقليمي أو الدولي محدودا، فضلا عن قلة المقارنة بين النماذج أو التجارب المختلفة في دعم الريادة الصناعية، ما يشير إلى حاجة ملحة لمزيد من الدراسات المقارنة والشمولية في هذا المجال.

جدول 2. 3 : أوجه التشابه والاختلاف بين الدراسات العربية السابقة التي تطرقت الى النشاط
المقاولاتي ومقومات القطاع الصناعي.

أوجه التشابه	أوجه الاختلاف
المنهجية	اعتماد المنهج الوصفي التحليلي كقاعدة أساسية
المجالات	التركيز على دور الريادة والمقاولاتية في دعم الصناعة
أدوات البحث	استخدام أدوات إحصائية لتحليل البيانات في الدراسات الميدانية
أبعاد الدراسة	تناول عناصر مثل الإبداع، الابتكار، المخاطرة، المبادرة
التحديات	ضعف التمويل، نقص الكفاءات، قلة التكنولوجيا، غياب التخطيط الاستراتيجي
النتائج العامة	التأكيد على أثر إيجابي للمقاولاتية والريادة في تحسين الأداء الصناعي
الثغرات البحثية	نقص التركيز على البعد التكنولوجي الرقمي والاستدامة البيئية

المصدر: من اعداد الطالبة

على العموم بعد استعراضنا للدراسات العربية التي تطرقت الى النشاط المقاولاتي على حدى ومقومات القطاع الصناعي على حدى وللنشاط المقاولاتي ومقومات القطاع الصناعي معا تبين أن الدراسات العربية السابقة اعتمدت على المنهج الوصفي التحليلي واستخدمت الاستبيانات لجمع البيانات، مع تركيز مشترك على دور المقاولاتية في دعم التنمية الاقتصادية وتقليل البطالة، إلى جانب التأكيد على ضعف السياسات

الحكومية وأداء هيئات الدعم. ومع ذلك، تعاني هذه الدراسات من قصور واضح في الربط المباشر بين النشاط المقاوлатي ومقومات القطاع الصناعي، بالإضافة إلى ضعف الاهتمام بالأبعاد التكنولوجية والابتكارية والاستدامة البيئية، كما تقتصر إلى رؤية استراتيجية متكاملة وشمولية. رغم اختلاف المجالات الجغرافية والقطاعات المستهدفة، تبقى معظم هذه الدراسات محصورة في أطر محلية، مما يحد من إمكانية تعميم نتائجها، ويبرز ذلك الحاجة الملحة لمزيد من الدراسات التطبيقية والمقارنة التي تربط بين المقاوлатية والصناعة بشكل أعمق، مع توسيع نطاق البحث ليشمل الفئات الهشة والمناطق الريفية والتحديات التكنولوجية الحديثة.

المبحث الثاني: الدراسات باللغة الأجنبية.

شهد موضوع النشاط المقاوлатي والقطاع الصناعي اهتماما متزايدا في الدراسات باللغة الأجنبية التي تناولت هذه القضايا من زوايا متعددة ومتنوعة. فقد سلطت هذه الدراسات الضوء على الدور الحيوي لريادة الأعمال في تعزيز التنمية الاقتصادية، سواء من خلال دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أو من خلال تأثيرها على نمو القطاعات الحيوية كقطاع السياحة والصناعة. كما تناولت هذه الأبحاث العوامل والمقومات الأساسية التي تؤثر في تطور القطاع الصناعي، مركزة على عناصر مثل الاستثمار، الابتكار، والتنافسية، إلى جانب التحديات المرتبطة بالاستدامة البيئية والاجتماعية. ومن جهة أخرى، ركزت مجموعة من الدراسات على العلاقة التفاعلية بين النشاط المقاوлатي ومقومات القطاع الصناعي، حيث برزت أهمية تكامل السياسات الصناعية مع دعم ريادة الأعمال لضمان نمو اقتصادي مستدام ومبتكر.

المطلب الأول: الدراسات باللغة الأجنبية التي تطرقت للنشاط المقاولاتي.

لقد أولت العديد من الدراسات الأجنبية اهتماما متزايدا بهذا الموضوع، نظرا لدوره الحيوي في تحفيز الابتكار وتنشيط القطاعات الاقتصادية المختلفة، سواء في الدول النامية أو المتقدمة. وتفاوتت مقاربات هذه الدراسات بحسب السياق الجغرافي والاقتصادي، إلا أنها تشترك في التأكيد على أهمية ريادة الأعمال كآلية فعالة لمواجهة التحديات التنموية المعاصرة.

■ دراسة YASMINE، Hussien Ramy. (2020). بعنوان Medium Entrepreneurship and Small Enterprises Impact on the Egyptian Tourism Industry ,scientific journal of the faculty of tourism and hotels ,vol17, num 02, العدد2, المجلد 17, مصر¹.

هدف هذا البحث إلى تحليل اتجاهات تطوير ريادة الأعمال في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العاملة في قطاع السياحة المصري، واستكشاف الدور المحوري الذي تلعبه ريادة الأعمال في هذه المؤسسات في تعزيز النمو الاقتصادي في مصر بشكل عام، مع التركيز بشكل خاص على تأثيرها في قطاع السياحة، الذي يُعد أحد القطاعات الأسرع نموًا على مستوى العالم.

اعتمد البحث على منهجية نوعية، مستندة إلى بيانات أولية وثانوية في البداية، تم جمع البيانات الأولية من خلال إجراء مقابلات مع عينات عشوائية من مالكي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الداعمة لها، باستخدام استبيانات شبه منظمة، تم إجراء مقابلات شبه منظمة لجمع معلومات حول أهداف البحث، توفر المقابلات مصدرًا شاملاً للمعلومات وفرصة للمشاركين للتعبير عن أفكارهم ومعرفة الخاصة حول موضوع البحث أولاً، بلغ حجم العينة للدراسة 240 مؤسسة صغيرة ومتوسطة (توظف من 10 إلى 250 عاملاً) تم اعتبار هذا العدد نسبة مئوية من العدد المقدر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة العاملة في قطاع السياحة والضيافة، تم اختيار حجم العينة هذا لضمان صحة البيانات التي تم تحليلها.. تم توزيع هذه العينات بالتساوي بين خمس جهات سياحية رئيسية (القاهرة، الأقصر، أسوان، الغردقة، وشرم الشيخ). بالإضافة إلى ذلك، تم توزيع 20 استبيانًا على المؤسسات الداعمة، هذه المؤسسات الداعمة هي الصندوق الاجتماعي للتنمية وجهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، تم اختيار هاتين المؤسستين لأنهما تقومان بدعم وتنظيم ومراقبة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. احتوى الاستبيان على 24 سؤالاً مفتوحًا، وقُسم إلى أربعة أقسام تم إجراء اختبار تجريبي للاستبيان على 25 وكالة سفر سياحية من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لضمان صلاحية الأسئلة.

1YASMINE, Hussien Ramy.(2020) . Entrepreneurship Small and Medium Enterprises Impact on the Egyptian Tourism Industry ,scientific journal of the faculty of tourism and hotels ,vol17, num 02.

تم استخدام برنامج SPSS الإصدار 17 لتحليل البيانات الأولية، تم استخدام الإحصاء الوصفي بشكل أساسي لتحليل بيانات المسح.

أظهرت نتائج البحث أن:

- المؤسسات السياحية الصغيرة والمتوسطة وريادة الأعمال لها تأثير كبير على النمو الاقتصادي.
- المؤسسات السياحية الصغيرة والمتوسطة وريادة الأعمال تساهم بشكل إيجابي في عملية تطوير السياحة بأكملها في مصر.

■ دراسة Serhii Serykov, (2023). بعنوان THE ROLE AND IMPORTANCE OF SUPPORT ENTREPRENEURIAL ACTIVITYIN MODERN CONDITIONS FOR UKRAINE¹ ،ADMINISTRATION LAW AND PROCESS،

تهدف الدراسة إلى الكشف عن دور وأهمية دعم النشاط المقاولاتي في الظروف الحديثة حيث حاول الباحث تحديد الغرض والأهداف من دعم النشاط المقاولاتي في أوكرانيا. تم التأكيد على أن جوهر الدعم قيد الدراسة هو تقديم أشكال مختلفة من المساعدة للكيانات التي تنوي أو تمارس بالفعل نشاطاً مقاولاتي، وذلك بهدف تهيئة الظروف لتنميتها المستدامة كأساس للاقتصاد الوطني.

اعتمد الباحث على المنهج الوصفي بناء على تحليل الآراء العلمية للباحثين وأحكام التشريعات الحالية.

أظهرت الدراسة النتائج التالية: تم استنتاج أن جوهر دعم النشاط المقاولاتي يتميز بما يلي:

- أولاً، يتكون من عدد من التدابير القانونية والتنظيمية والمالية والإعلامية والاستشارية وغيرها؛
- ثانياً، يجب أن يتوافق تنفيذها مع الوضع القانوني للجهات الفاعلة المعنية؛

1 Serhii Serykov, (2023). THE ROLE AND IMPORTANCE OF SUPPORT FOR ENTREPRENEURIAL ACTIVITYIN MODERN CONDITIONS ،ADMINISTRATION LAW AND PROCESS ،UKRAINE.

• ثالثاً، يمكن اعتبار هدفها العام هو ضمان توازن مثالي بين مصالح المقاولين والمصالح العامة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية؛

• رابعاً، تعتمد المهمة على المجال المحدد للنشاط التجاري والظروف الموضوعية للواقع؛ خامساً، يمكن أن يتم تنفيذها من قبل أي جهة فاعلة مخولة، باستثناء المقاول الذي سيتلقاها. قد تكون هذه الجهات سلطات الدولة، وهيئات الحكم الذاتي المحلي، والمنظمات العامة، وما إلى ذلك. لذلك، فإن جوهر الدعم قيد الدراسة هو تقديم أشكال مختلفة من المساعدة للكيانات التي تنوي أو تمارس بالفعل نشاطاً مقاولاتي، وذلك بهدف تهيئة الظروف لتنميتها المستدامة كأساس للاقتصاد الوطني.

• خامساً، لا يكمن دور الدعم من الدولة والحكومات المحلية في تنظيم جميع جوانب النشاط التجاري بالتفصيل، وهو ما يميز الأنظمة غير الديمقراطية وغير السوقية، بل في المساعدة وتسهيل تنفيذ الأنشطة الاستباقية والمستقلة المحفوفة بالمخاطر مع تقليل العوامل التي تؤثر أو قد تؤثر سلباً على هذه الأنشطة. يجب أن يكون الدعم ديناميكياً ومرناً بشكل كافٍ للتغيرات في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تؤثر على ظروف النشاط المقاولاتي.

دراسة MOHAMMED, HIMRANE&MOHAMMED, BOUZNIT (2019). Les déterminants de l'activité entrepreneuriale dans le Maghreb, EL-BAHITH Review, VOL 19, NUM 1, ALGERIE¹

سعت هذه الدراسة إلى استكشاف العوامل الاقتصادية الكلية التي تحفز أو تعيق النشاط المقاولاتي في منطقة المغرب العربي.

اعتمد الباحثان، على استخدام نموذج قياسي اقتصادي يعتمد على بيانات بانل لتقييم تأثير مجموعة من المتغيرات الاقتصادية على ثلاثة أنواع مختلفة من ريادة الأعمال: النسائية، الذكورية، والوطنية. أظهرت نتائج الدراسة أن:

¹ MOHAMMED, HIMRANE&MOHAMMED, BOUZNIT. (2019). Les déterminants de l'activité entrepreneuriale dans le Maghreb, EL-BAHITH Review, VOL 19, NUM 1, ALGERIE.

- الناتج المحلي الإجمالي للفرد وتوافر الائتمان للقطاع الخاص يلعبان دورًا محوريًا في تعزيز جميع أشكال ريادة الأعمال.
- أن تكاليف بدء الأعمال التجارية المرتفعة تثبط النشاط المقاولاتي.
- انتشار الإنترنت والنمو السكاني لهما تأثير إيجابي كبير على ريادة الأعمال النسائية، بينما تلعب الضرائب المرتفعة دورًا سلبيًا.

▪ دراسة Meyer N, Meyer D. F. (2019). EXAMINING THE IMPACT OF ENTREPRENEURIAL ACTIVITY ON EMPLOYMENT AND ECONOMIC GROWTH, THE CASE OF THE VISEGRAD COUNTRIES, POLISH JORNAL OF MANAGEMENT STUDIES, VOL 20, NO1, SOUTH AFRICA¹.

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين ملكية الأعمال القائمة (EBO)، كثافة الأعمال الجديدة (NBD)، التوظيف (E)، والنمو الاقتصادي (GDP) في دول (بولندا، المجر، سلوفاكيا، وجمهورية التشيك) خلال الفترة من 2006 إلى 2017.

اعتمد الباحث في دراسته على منهجية بحثية كمية من خلال استخدام بيانات بانل السلاسل الزمنية القياسية مجمعة وتحليل التكامل المشترك لفيشر - يوهانسن لتحديد العلاقات طويلة وقصيرة الأجل بين هذه المتغيرات، بهدف رئيسي هو فحص تأثير متغيري النشاط المقاولاتي على المتغيرين التابعين وهما النمو الاقتصادي والتوظيف.

أظهرت نتائج الدراسة:

- وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات.
- ملكية الأعمال القائمة وكثافة الأعمال الجديدة تساهمان بشكل كبير في النمو الاقتصادي.

¹Meyer N, Meyer D.F.(2019) EXAMINING THE IMPACT OF ENTREPRENEURIAL ACTIVITY ON EMPLOYMENT AND ECONOMIC GROWTH, THE CASE OF THE VISEGRAD COUNTRIES, POLISH JORNAL OF MANAGEMENT STUDIES, VOL 20, NO1, SOUTH AFRICA.

- تؤثر ملكية الأعمال القائمة فقط بشكل كبير على التوظيف.

من خلال استعراض للدراسات الأجنبية التي تناولت النشاط المقاوالاتي، يمكن استنتاج أن نجاح النشاط المقاوالاتي لا يعتمد فقط على المبادرات الفردية، بل يتطلب بيئة داعمة تشمل تسهيلات قانونية، تمويلية، وتنظيمية، إلى جانب دعم حكومي ومؤسسي مرّن يتكيف مع التغيرات الاقتصادية والاجتماعية. كما أن المؤشرات الاقتصادية الكلية مثل الناتج المحلي الإجمالي، توافر الائتمان، وتكاليف تأسيس المشاريع، تلعب دوراً حاسماً في تحفيز أو إعاقة هذا النشاط، إضافة إلى تأثيرات نوعية مرتبطة بالنوع الاجتماعي، حيث أظهرت بعض الدراسات حساسية ريادة الأعمال النسائية لعوامل مثل انتشار الإنترنت والنمو السكاني. بالتالي، فإن دعم النشاط المقاوالاتي ينبغي أن يبنى على فهم شامل للبيئة الاقتصادية والاجتماعية والتشريعية لضمان استدامته وفعاليته في مختلف السياقات.

إضافة الى ما سبق يمكن اختصار أوجه الاختلاف بين الدراسات باللغة العربية والدراسات باللغة الأجنبية التي اهتمت بالنشاط المقاوالاتي في الجدول التالي:

جدول 2. 4: أوجه الاختلاف بين الدراسات باللغة العربية والدراسات باللغة الأجنبية في مجال النشاط المقاوالاتي.

أوجه الاختلاف	الدراسات باللغة الأجنبية	الدراسات باللغة العربية
الموضوع	تحليل تأثير النشاط المقاوالاتي على النمو الاقتصادي والتوظيف.	تقييم السياسات الحكومية وأداء هيئات الدعم وأثر الروح المقاوالاتية.
المنهجية	منهجيات متنوعة: نوعية، وصفية، كمية، تحليل بيانات بانل، استخدام SPSS ، وتحليل إحصائي متقدم.	أغلبها وصفية تحليلية باستخدام الاستبيانات، التحليل الإحصائي عبر SPSS، وتحليل الارتباط.
مستوى الدعم المؤسسي	التأكيد على أهمية الدعم القانوني، المالي، والإعلامي مع مرونة في التكيف مع المتغيرات.	ضعف في السياسات الحكومية وأداء هيئات الدعم وعدم كفاية التمويل والمرافق.

المتغيرات الاقتصادية	دراسة تأثير الناتج المحلي، الائتمان، التكاليف، الانتشار الرقمي، والنمو السكاني.	التركيز على العوامل الثقافية والاجتماعية وتأثير البيئة المحلية.
الأبعاد النوعية	التركيز على الفروق النوعية مثل ريادة الأعمال النسائية وأثر الإنترنت والنمو السكاني.	التركيز على الروح المقاولاتية، الثقافة الاقتصادية، والتحديات الاجتماعية.
نتائج الدراسة	ريادة الأعمال تساهم في النمو الاقتصادي، التوظيف، وتنمية قطاعات محددة (كالسياحة).	تحديات كبيرة تعيق فعالية ريادة الأعمال، منها ضعف الدعم، وغياب البيئة التمكينية الشاملة.
المقاربة المقاولاتية	نشاط اقتصادي بحت، مع توجيه للدعم الاستباقي وتنمية مستدامة.	مقاربة اجتماعية وثقافية تبرز العقبات والتحديات أكثر من تقديم حلول تطبيقية وتنموية.

المصدر: من اعداد الطالبة.

اذن من خلال الجدول يتبين لنا أن الدراسات الأجنبية تعكس نضجا بحثيا وتوجها عمليا تنمويا نحو استثمار ريادة الأعمال كأداة اقتصادية، في حين تركز الدراسات العربية على التحديات وقصور البيئة الداعمة، مع غياب واضح للمقاربات التطبيقية والسياسات الفعالة.

المطلب الثاني: الدراسات باللغة الأجنبية التي تطرقت لمقومات القطاع الصناعي.

لقد اهتمت العديد من الدراسات الأجنبية اهتماما خاصا بتحليل العوامل والمقومات التي تؤثر على تطور القطاع الصناعي. وقد تنوعت هذه الدراسات من حيث المنهجيات والمجالات الجغرافية، إلا أنها اجتمعت في سعيها لتحديد أبرز المحركات التي تقف وراء النمو الصناعي، مثل الاستثمار الرأسمالي، التقدم التكنولوجي، الإنتاجية، والقدرة التنافسية. كما ناقشت هذه الدراسات التحديات المرتبطة بتحقيق التوازن بين الأداء الاقتصادي والاستدامة البيئية والاجتماعية. ويستعرض هذا القسم أبرز ما توصلت إليه الأدبيات الأجنبية في هذا المجال، من خلال تحليل مجموعة من الدراسات التي تناولت مقومات القطاع الصناعي في سياقات دولية مختلفة

■ دراسة Gajendra Singh & Shailender Singh (2007) بعنوان Impact of Growth and Development of Industrial Sector on the Economic Development of India vol 7.num 2. Management dynamics, 2.

هدفت هذه الورقة البحثية، إلى دراسة النمو والأداء العام للقطاع الصناعي بعمق استنادًا إلى معايير مختلفة، مثل معدلات النمو السنوية للإنتاج الصناعي، وصافي رأس المال في الصناعة، والاستثمار الصناعي، وأبرز الصناعات (السيارات، والمنسوجات، والصلب، والإسمنت، والسياحة، والإلكترونيات، وتكنولوجيا الحاسوب)، وذلك لتحديد أثره على التنمية الاقتصادية الشاملة للهند و دراسة مساهمة الصناعات الصغيرة والمتوسطة، التي أنشأها المقاولون (رواد الأعمال) في مختلف الولايات والأقاليم الاتحادية في الهند، في زيادة حصصها في الإنتاج الإجمالي، والاستثمار الثابت، والصادرات، والعمالة، واستغلال قدرات الشركات الصغيرة والمتوسطة.

اعتمد الباحثان في هذه الدراسة على بيانات ثانوية جُمعت هذه البيانات من خلال مقابلات غير رسمية مع كبار المديرين التنفيذيين في المؤسسات المدروسة، كما تم الحصول على بيانات من تقارير الشركات، ونماذج التقييم المطبوعة، ودليل التعليمات، وسجلات أخرى من المؤسسات المدروسة.

وقد أظهرت نتائج الدراسة ما يلي:

- تهيئ التنمية الصناعية بيئة فكرية جديدة في المجتمع وذلك من خلال طبقة رواد الأعمال التي يمكن أن تحقق التوسع من خلال تكوين رأس المال والإدارة المالية والتوسع التكنولوجي.
- استمرار نمو القطاع الصناعي في الهند خلال ثلاث السنوات التي سبقت الدراسة ويعتبر قطاع التصنيع هو المحرك لهذا النمو.

1 Singh, Shailender and Singh, Gajendra (2007) "Impact of Growth and Development of Industrial Sector on the Economic Development of India," Management Dynamics: Vol. 7: No. 2, Article 6.

■ دراسة Zhao, D& Liu ,Wei (2011). بعنوان Influencing factors of the industrial economic growth and its regional differences in China¹

تهدف هذه الدراسة إلى إيجاد التأثيرات المختلفة على الاقتصاد الصناعي، وتقدير التحفيز لهذه العوامل والمتمثلة في الاستثمار الرأسمالي ومدخلات العمل والاستثمار المالي والتقدم التكنولوجي في المناطق الشرقية والوسطى والغربية باستخدام دالة إنتاج كوب-دوجلاس.

استخدم الباحثان في هذه الورقة البحثية الأساليب التالية:

- دالة كوب-دوجلاس الإنتاجية لتحليل العوامل المؤثرة على النمو الاقتصادي الصناعي في مناطق مختلفة من الصين وتقدير مساهمات مختلف المدخلات، مثل العمل ورأس المال، في ناتج القطاع الصناعي. ولقد اختار الباحثان بيانات من الفترة 1998-2008، مع التركيز على مؤشرات رئيسية مثل الناتج الصناعي، ومدخلات العمل، والاستثمار الرأسمالي، والاستثمار المالي العام، والتقدم التكنولوجي.
- اختبار الاستقرار لضمان موثوقية البيانات، أجرى الباحثون اختبارات استقرار باستخدام اختبار ديكي-فولر المعزز (ADF). للتأكد من أن البيانات لا تحتوي على اتجاه زمني ذي دلالة إحصائية.
- استخدم الباحثان برنامج SPSS لتحليل الانحدار لاستكشاف العلاقات بين المتغيرات المختارة والنمو الاقتصادي الصناعي لفهم كيفية مساهمة كل عامل في النمو في مختلف المناطق.

أظهرت الدراسة النتائج التالية:

¹ Liu, W., & Zhao, D. (2011). Influencing factors of the industrial economic growth and its regional differences in China. 1299–1301. <https://doi.org/10.1109/MSIE.2011.5707661>

- الاستثمار الرأسمالي ومدخلات العمل والاستثمار المالي والتقدم التكنولوجي هي عوامل تؤثر على نمو الاقتصاد الصناعي.
 - هناك اختلافات إقليمية في تأثيرات العوامل الاستثمار الرأسمالي ومدخلات العمل والاستثمار المالي والتقدم التكنولوجي.
 - لا تزال القوى الدافعة الرئيسية للنمو الصناعي في الصين هي الاستثمار الرأسمالي ومدخلات العمل.
 - يلعب الاستثمار الرأسمالي دورًا أكبر في المناطق الشرقية والغربية، مقارنةً بالمنطقة المركزية.
 - السياسة المالية العامة ليس لها أثر كبير في المنطقة الغربية من الصين.
 - لم يصبح التقدم التكنولوجي القوة الدافعة الرئيسية للنمو الصناعي في الصين.
 - دراسة (Lipovatz, D., Mandaraka, M., & Mourelatos, A. (2000). Multivariate analysis for the assessment of factors affecting industrial competitiveness: The case of Greek food and beverage industrie¹).
- تهدف هذه الورقة إلى معرفة القدرة التنافسية لصناعات الأغذية والمشروبات في اليونان، والتي تعد قطاعات مهمة فيها. وذلك بتحديد العوامل الرئيسية التي تؤثر على مدى تنافسية هذه الصناعات في كل من الأسواق المحلية والدولية حيث تبحث الدراسة في العديد من العوامل الحاسمة التي تؤثر على القدرة التنافسية، بما في ذلك إنتاجية العمل والتكامل الرأسي والابتكار التكنولوجي وحجم الشركات فإنتاجية العمل

¹ Lipovatz, D., Mandaraka, M., & Mourelatos, A. (2000). Multivariate analysis for the assessment of factors affecting industrial competitiveness: The case of Greek food and beverage industries. *Applied Stochastic Models in Business and Industry*, 16(2), 85–98. [https://doi.org/10.1002/1526-4025\(200004/06\)16:2<85: AID-ASMB384>3.0.CO;2-D](https://doi.org/10.1002/1526-4025(200004/06)16:2<85: AID-ASMB384>3.0.CO;2-D)

تشير إلى مدى كفاءة الشركة في استخدام مواردها لإنتاج السلع، بينما يتضمن التكامل الرأسي مدى سيطرة الشركة على سلسلة التوريد الخاصة بها.

استخدم المؤلفون المنهج التحليلي الكمي لتحليل هذه العوامل، وذلك باستخدام الأساليب الإحصائية التالية:

▪ طريقة إحصائية تسمى تحليل المكونات الرئيسية PCA تساعد هذه الطريقة على تبسيط البيانات المعقدة عن طريق تقليل عدد المتغيرات مع الاستمرار في التقاط المعلومات الأساسية، تبحث هذه الطريقة في كيفية ارتباط مجموعات مختلفة من المتغيرات ببعضها البعض. ثم تحليل الاتجاه قبل تطبيق PCA يتم إجراء تحليل الاتجاه للتأكد من أن المتغيرات المستخدمة ليست مرتبطة بشكل كبير وهذا للتخلص من التكرار في البيانات مما يسمح بتحليل أوضح للعلاقات.

▪ ثم استخدام البرنامج الإحصائي STATISTICA V4.3 وهي حزمة برامج إحصائية تساعد في تحليل البيانات والتصور.

وقد أظهرت نتائج الدراسة ما يلي:

- حددت الدراسة أربعة عوامل رئيسية تفسر القدرة التنافسية لصناعات الأغذية والمشروبات اليونانية.
- تستمد هذه العوامل من تحليل المكونات الرئيسية وتشمل إنتاجية العمل والتكامل الرأسي والابتكار التكنولوجي وحجم الشركة.
- أظهر التحليل أن هذه العوامل مترابطة وتؤثر بشكل كبير على القدرة التنافسية الشاملة للقطاعات.
- خلصت الدراسة إلى أن التحليل متعدد المتغيرات هو أداة قيمة لتقييم القدرة التنافسية وفهم التفاعلات بين العوامل المختلفة، مثل إنتاجية العمل والابتكار التكنولوجي والتغيرات التنظيمية، لتفسير تنافسية صناعات الأغذية والمشروبات في اليونان بشكل فعال.

■ دراسة Gabriela Dobrota. (2013). بعنوان The economic components of sustunable development function at the level of the industrial enterprises, مجلة fiability & durability العدد 1،¹ targu jiu.

تهدف الدراسة إلى مناقشة أنشطة المؤسسات الصناعية والتي تأخذ في الاعتبار التفاعلات بين الأنشطة البشرية والبيئة. وتؤكد على الحاجة إلى الابتكار والموارد المالية الكبيرة لدعم الممارسات المستدامة في العمليات الصناعية حيث يؤكد المؤلف على أهمية مواءمة التدابير الاقتصادية والتكنولوجية والسياسية والاجتماعية مع أهداف التنمية المستدامة. الهدف هو خلق توازن يضمن توفر الموارد للأجيال القادمة مع تلبية الاحتياجات الحالية مع استكشاف مفصل لكيفية مساهمة المؤسسات الصناعية في التنمية المستدامة من خلال اعتماد ممارسات أفضل واستخدام مؤشرات محددة لتوجيه عملياتها.

استخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي حيث قامت بمراجعة الابحاث الحالية كما قامت:

- تحديد المؤشرات حيث ركزت الباحثة على تحديد مؤشرات محددة يمكنها قياسها تتمثل هذه المؤشرات في تقييم مدى جودة أداء المنظمات الصناعية من حيث العوامل الاقتصادية والبيئية والاجتماعية.
- استخدمت المؤلفة النمذجة الرياضية لتحليل الوظيفة الاقتصادية للتنمية المستدامة. حيث أخذت هذه النماذج في الاعتبار المؤشرات المختلفة وعواملها المؤثرة، مما يسمح بإجراء فحص مفصل لكيفية تفاعل العناصر المختلفة داخل المنظمات الصناعية.
- دراسات الحالة أشارت المؤلفة إلى الدراسات التي أجريت في الشركات الكندية عبر قطاعات مثل النفط والغاز والتعدين والغابات تقدم دراسات الحالة هذه أمثلة واقعية لكيفية تطبيق مؤشرات الاستدامة والتحديات التي تواجهها هذه المنظمات الصناعية.

1 Gabriela Dobrota. (2013). The economic components of sustunable development function at the level of the industrial enterprises, fiability & durability, N01, targu jiu.

• تحليل المؤشرات الاقتصادية والمالية تتضمن الورقة تحليلاً للمؤشرات الاقتصادية والمالية لتحديد نقاط القوة والضعف داخل المنظمات الصناعية. يساعد هذا التحليل على فهم البيئة الداخلية لهذه المؤسسات والمخاطر الخارجية التي قد تواجهها.

أظهرت نتائج الدراسة ما يلي:

• أهمية التنمية المستدامة تؤكد الورقة أن التنمية المستدامة ضرورية لتلبية احتياجات الأجيال الحالية والمستقبلية.

• دور المؤسسات الصناعية: تلعب الشركات الصناعية دوراً مهماً في تحقيق التنمية المستدامة يجب عليهم خلق قيمة أثناء استخدام الموارد بمسؤولية وحماية البيئة. يتضمن ذلك تبني ممارسات تعمل على تحسين نوعية الحياة وضمان الاستخدام الفعال للموارد الطبيعية.

• التركيز على الابتكار: يؤكد البحث على أهمية الابتكار في تحقيق التنمية المستدامة حيث يقترح المؤلفون أن المنظمات يجب أن تتبنى تقنيات وممارسات جديدة تقلل من التأثير البيئي بينما تظل مجدية اقتصادياً.

• ضرورة الإدارة الفعالة من خلال تشجيع كل من الدول والمنظمات الاقتصادية على مراقبة إدارة الموارد وتنفيذ البرامج المناسبة.

من خلال ما سبق سرده يمكن القول أن الدراسات الأجنبية اهتمت بتحليل العوامل التي تؤثر على نمو القطاع الصناعي، مثل الاستثمار الرأسمالي، التقدم التكنولوجي، والإنتاجية، مع اختلاف تأثير هذه العوامل بين الدول والمناطق. كما تبرز أهمية دور رواد الأعمال والشركات الصغيرة والمتوسطة في تعزيز التنمية الاقتصادية، إلى جانب التركيز على تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي والاستدامة البيئية والاجتماعية من خلال تبني ممارسات مبتكرة ومستدامة.

أما إذا قمنا بتبيان أوجه الاختلاف بين الدراسات باللغة الأجنبية مع نظيرتها من الدراسات السابقة باللغة العربية التي عالجت مقومات القطاع الصناعي فيمكن اختصارها في الجدول التالي:

جدول 2. 5 : أوجه الاختلاف بين الدراسات السابقة باللغة العربية واللغة الأجنبية

الدراسة العربية	الدراسات الأجنبية	المنهجية
غالبا وصفي تحليلي، مع اعتماد على الاستبيانات، دراسة الحالة، وبعض الأساليب الإحصائية الأساسية.	تنوعت بين الكمي، التحليلي، النمذجة الرياضية، وتحليل الانحدار المتعدد، واستخدام أدوات إحصائية متقدمة.	
التركيز على المقومات الأساسية (المواد الخام، الأيدي العاملة، الطاقة، البنية التحتية) والدعم الحكومي.	التركيز على الإنتاجية، التنافسية، الابتكار، الاستدامة، التكنولوجيا، والاختلافات الإقليمية.	التركيز المفاهيمي
ضعيف أو غائب؛ نادرا ما يتم التطرق إلى البعد البيئي أو الابتكار كمقوم صناعي فاعل.	عنصر محوري، خاصة في ربط الأداء الصناعي بالاستدامة البيئية والاجتماعية والتكنولوجية.	الاستدامة والابتكار
مغيبية نسبيا، وغالبا ما تدرس الصناعة بمعزل عن البعد المقاولاتي أو الريادي.	موجودة، خصوصا في دراسات تبرز دور رواد الأعمال والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم القطاع الصناعي.	العلاقة بالنشاط المقاولاتي
التركيز على دور الدولة كداعم رئيسي، مع انتقاد مباشر لضعف التسهيلات، خاصة في الجزائر ومصر.	تناول أكثر تقييما وتحليلا لفعالية السياسات والاستثمار العام والبيئة التنظيمية.	دور الدولة

المصدر: من اعداد الطالبة

من خلال الجدول يتبين لنا أن الدراسات الأجنبية ركزت على تحليل عميق وشامل لمقومات القطاع الصناعي من خلال مناهج كمية ومتقدمة، وربطت بين الصناعة والابتكار والاستدامة، بينما ركزت الدراسات العربية على المقومات التقليدية مع اعتماد على مناهج وصفية وتحليلية محدودة، دون دمج واضح بين البعد الصناعي المقاولاتي أو تناول شامل لقضايا الابتكار والاستدامة.

المطلب الثالث: الدراسات باللغة الأجنبية التي تطرقت لكل من النشاط المقاولاتي والقطاع الصناعي.

تسلط الدراسات المعاصرة الضوء على العلاقة المعقدة بين ريادة الأعمال والسياسات الصناعية، بالإضافة إلى تأثير الخدمات والمنتجات الموجهة للمقاولين على نجاح المشاريع الريادية، مع التأكيد على أهمية التوازن بين الحافز الريادي والقدرة التنفيذية لضمان استمرارية ونمو المشاريع الصناعية. لذا تكتسب دراسة هذه الظاهرة وتحديد عوامل نجاحها أهمية بالغة لفهم كيفية تعزيز القطاع الصناعي وتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة.

▪ دراسة Naude Wim Naudé & Zoltan J. Ács (2012). بعنوان Entrepreneurship and Stages of Industrial policy Across stages of development Naude unu-winder working paper no 80. development ,and industrial policy

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل دور ريادة الأعمال في التحول البنيوي والتنمية الصناعية عبر مراحل التنمية المختلفة، مع التركيز على العلاقة بين النشاط المقاولاتي والسياسات الصناعية.

استخدم الباحث منهج وصفي تحليلي قائم على مراجعة الأدبيات والنماذج الاقتصادية النظرية التي تربط بين ريادة الأعمال وتغير هيكل الاقتصاد من الزراعة إلى الصناعة، مع اقتراح سياسة صناعية جديدة تعتمد على دعم المقاولاتية.

ثم استخدام الأساليب الإحصائية التالية:

- تحليل نظري للنماذج الاقتصادية.
- تحليل نقدي للسياسات الصناعية التقليدية.
- مراجعة مقارنة لحالات ناجحة مثل كوريا الجنوبية والصين.

أظهرت نتائج الدراسة مايلي:

- ريادة الأعمال تلعب دورًا محوريًا في دعم التصنيع وخلق اقتصاد متطور؛
- وجود تكامل بين السياسات الصناعية والمقاولاتية ضروري لتحقيق التنمية المستدامة؛

- فشل السياسة الصناعية التقليدية كان نتيجة تجاهل دور رواد الأعمال.

▪ دراسة Richard، A HUNT & KIP، KIEFER (2017). بعنوان

The Entrepreneurship Industry: Influences of the Goods and Services Marketed to Entrepreneurs- Journal of Small Business Management, VL55.

تهدف هذه الدراسة إلى تعريف وتقييم "صناعة ريادة الأعمال (Entrepreneurship Industry - EI)" كقطاع اقتصادي مستقل، وتحليل تأثيرها على النشاط الريادي ونتائجه تُعرّف EI بأنها مجموعة من السلع والخدمات المصممة خصيصًا لدعم اكتشاف الفرص الريادية وتطويرها، ويُقدّر حجمها السنوي بحوالي 13 مليار دولار.

اعتمدت الدراسة على تحليل بيانات تمتد لسبع سنوات، ومقارنة بين رواد الأعمال الذين استهلكوا خدمات (Entrepreneurship Industry - EI) مثل حضور المعارض، والاستثمار في الاستشارات وأولئك الذين لم يفعلوا ذلك.

أظهرت النتائج الدراسة أن:

- استهلاك خدمات EI ارتبط بزيادة واضحة في معدل إنشاء الشركات الناشئة (27.7% للمستهلكين مقابل 16.5% لغير المستهلكين)، كما ساهم في رفع الثقة بالقدرات الريادية وتوسيع الشبكات. ومع ذلك، بيّنت الدراسة أن أداء الشركات التي أسسها مستهلكو EI كان أضعف من حيث متوسط العمر التشغيلي (1.88 سنة مقابل 3.07 سنوات)، وانخفضت احتمالية بقائها بنسبة 40% مقارنة بغيرها.

- فسّرت الدراسة هذه النتائج باحتمالية وجود تأثير للثقة المفرطة الناتجة عن خدمات EI، والتي قد تقلل من إدراك المخاطر وتؤدي إلى قرارات استثمارية غير مدروسة.

- أن الاعتماد على الحلول الجاهزة مثل النماذج التجارية المعدة سلفًا قد يضعف من جودة التنفيذ. توصي الدراسة بإجراء بحوث إضافية في سياقات ثقافية مختلفة، وتحسين جودة خدمات EI لتحقيق توازن أفضل بين الدافع الريادي والقدرة على النجاح.

▪ دراسة(2019). ROHOLLAH, HOSSEINI. بعنوان

Journal of contemporary , Role of the Entrepreneurs hip in the Development of Industry
Vol 1,Num 1,Tehran,Iran¹. Economics and Finance , Research in business,

يهدف هذا البحث إلى تحليل دور المقاولاتية في نمو وتطور الصناعة في الدولة، حيث يسعى إلى تبني منهج تقييمي للمقاولاتية ومناقشة دور ها في تقدم الصناعة.

اعتمد الباحث على منهج نظري وتحليلي باعتباره بحث وصفي حيث قام الباحث بجمع المعلومات الوصفية وتدوينها من خلال دراسات مصادر المكتبات والأرشيف وموارد الإنترنت ومن خلال دراسة الأدبيات البحثية، تمت مناقشة الخصائص والمكونات والعوامل السلوكية الهامة والشخصية الريادية تم تحليل دور المقاول في التنمية الصناعية.

أظهرت نتائج الدراسة ما يلي:

- تعتبر الصفات الرئيسية المتعلقة بالمهارات المقاولاتية، والسلوك الحازم لتحمل المخاطر، والتفاعل مع السياقات غير المؤكدة، وحل المشكلات قادرة على تحويل الأفكار إلى مشاريع.
- توجيه كل الجهود لاستغلال فرص السوق (مثل الابتكارات في المنتجات والخدمات، والعمليات والمواد، و/أو الوصول إلى أسواق غير مستكشفة) لتطوير وترسيخ نماذج إنتاجية في سياق "الاقتصاد الجديد".
- رواد الأعمال أو المقاولون، هم المبتكرون وأصحاب الأفكار، يمثلون الرأسمال الأساسي والبنية التحتية للتنمية المستدامة في النظام الصناعي والاقتصادي.
- تعد قيادة الأعمال أساس النمو والتطور في الصناعة.

1 ROHOLLAH, HOSSEINI. (2019). Role of the Entrepreneurship in the Development of Industry, Journal of contemporary Research in business, Economics and Finance, Vol 1, Num 1, Tehran,Iran

■ دراسة (van der Zwan, P., Hessels, J., & Sanders, M. (2013). Entrepreneurial activity, industry orientation, and economic growth. *Scales Research Reports*.¹

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة تأثير قطاع النشاطات المقاولة ودوره في النمو الاقتصادي، سواء في الدول المتقدمة أو النامية حيث ميز الباحثون بين ثلاثة أنواع من النشاطات الريادية بناءً على كثافة التكنولوجيا المستخدمة: ريادة الأعمال بدون أي كثافة تكنولوجية، وريادة الأعمال منخفضة التكنولوجيا، وريادة الأعمال عالية التكنولوجيا.

اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي حيث تم استخدام بيانات من المرصد العالمي لريادة الأعمال (Global Entrepreneurship Monitor) لإنشاء معدلات النشاط الريادي في المراحل المبكرة لما يقرب من 70 دولة وعلى مدى 9 سنوات (2001-2009).

استخدم الباحثون الأساليب الإحصائية التالية:

- تحليل انحدار المربعات الصغرى العادية المجموعة (OLS) لتقييم العلاقة بين أنشطة ريادة الأعمال القائمة على التكنولوجيا والنمو الاقتصادي.
- استخدام القيم المتأخرة للمتغيرات المستقلة لتحليل التأثيرات قصيرة المدى على النمو الاقتصادي، والتي يتم قياسها من خلال النسبة المئوية السنوية للتغير في الناتج المحلي الإجمالي للبلاد (GDP).
- يتضمن التحليل متغيرات التحكم مثل لوغاريتم الناتج المحلي الإجمالي للفرد ومتوسط سنوات الدراسة للسكان الذين تبلغ أعمارهم 25 عامًا أو أكثر، تساعد هذه الضوابط في حساب العوامل الأخرى التي قد تؤثر على النمو الاقتصادي.

1 van der Zwan, P., Hessels, J., & Sanders, M. (2013). Entrepreneurial activity, industry orientation, and economic growth. *Scales Research Reports*. <http://ondernemerschap.panteia.nl/pdf-ez/h201307.pdf>

- لضمان موثوقية النتائج قام الباحثون بإجراء فحوصات المثانة من خلال تغيير الفترات الزمنية لمقاييس TEA واستخدام تعريفات مختلفة للمتغير التابع (متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي السنوي على مدى عدة سنوات).

توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- أن النشاط الريادي يتركز بشكل كبير في الصناعات غير التقنية، حتى في الاقتصادات المتقدمة.
- أن النشاط الريادي في الصناعات ذات التقنية العالية يخلق نموًا اقتصاديًا أكبر مقارنة بالصناعات غير التقنية والصناعات ذات التقنية المنخفضة.
- أهمية ريادة الأعمال في مجال التكنولوجيا العالية؛ حيث وضح الباحثون أن رواد الأعمال النشطين في الصناعات ذات التقنية العالية هم أكثر تعليمًا ولديهم توقعات نمو وظيفي أعلى من رواد الأعمال في الصناعات غير التقنية أو الصناعات ذات التقنية المنخفضة.

يمكن الاستنتاج من الدراسات السابقة التي عالجت النشاط المقاولاتي ومقومات القطاع الصناعي أن النشاط المقاولاتي يشكل عنصرا أساسيا ومحوريا في تطوير القطاع الصناعي وتحقيق التحول البنيوي والنمو الاقتصادي. فريادة الأعمال تلعب دورا رئيسيا في دعم التصنيع وخلق اقتصاد متطور، خاصة عند وجود تكامل فعال بين السياسات الصناعية ودعم المقاولين. كما أن صفات رواد الأعمال من مهارات وحزم وتحمل المخاطر والقدرة على الابتكار تساعد في تحويل الأفكار إلى مشاريع ناجحة تساهم في تنويع وتطوير الإنتاج الصناعي، خصوصا من خلال استغلال الفرص الجديدة والأسواق غير المستكشفة. بالإضافة إلى ذلك، يشير النشاط المقاولاتي في الصناعات ذات التقنية العالية إلى تأثير إيجابي أكبر على النمو الاقتصادي مقارنة بالصناعات التقليدية، ويرتبط هذا النوع من النشاط بمستوى تعليمي أعلى وتوقعات نمو وظيفي أكبر. مع ذلك، يجب الانتباه إلى أن دعم ريادة الأعمال من خلال الخدمات والمنتجات المخصصة قد يؤدي إلى ثقة مفرطة تؤثر سلبا على استدامة بعض المشاريع إذا لم تُدار بشكل متوازن ومدرّوس. لذلك، فإن تطوير القطاع الصناعي يتطلب سياسات صناعية متكاملة تدعم المقاولاتية بجودة عالية، مع التركيز على الابتكار والتقنية لزيادة فرص النجاح والنمو المستدام.

فإذا أردنا تسليط الضوء على أوجه الاختلاف بين الدراسات الأجنبية مع نظيرتها العربية التي تطرقت الى النشاط المقاولاتي ومقومات القطاع الصناعي معا في الجدول التالي:

جدول 2. 6: أوجه الاختلاف بين الدراسات باللغة الأجنبية والدراسات باللغة العربية التي تطرقت الى النشاط المقاولاتي ومقومات القطاع الصناعي.

الدراسات العربية	الدراسات الأجنبية	
المنظور العام	شمولية وتحليل متعدد المستويات (اقتصادي، سياسي، تقني).	التركيز على البعد المؤسسي أو المحلي، غالبا ذو نطاق ضيق.
المنظور الأساسي	العلاقة بين ريادة الأعمال والسياسات الصناعية / أثر المنتجات والخدمات الريادية / التوجه التكنولوجي.	أثر الريادة على أداء المؤسسات الصغيرة / المرافقة / التدويل الصناعي.
طبيعة العلاقة المدروسة	تفاعل ديناميكي ومتكامل بين الريادة والصناعة في سياق التنمية.	علاقة تأثير أحادي الاتجاه من الريادة إلى أداء الصناعة.
المنهجية	تنوع مناهج: وصفية، تحليلية، اقتصادية، إحصائية (بيانات دولية، تحليل انحدار، دراسات حالة).	المنهج الوصفي التحليلي غالبا، مع استبيانات أو تحليل نظري بدون عمق تطبيقي واسع.
أدوات التحليل	نماذج اقتصادية، بيانات دولية (GEM) ، تحليل انحدار، معايير متعددة للنمو.	استبيانات، تحليل SPSS ، نمذجة معادلات بنيوية، أو تحليل أدبيات فقط.
نطبق العينة	دول متعددة، اقتصادات نامية ومتقدمة، بيانات على مدى زمني واسع (حتى 9 سنوات).	دراسات محلية (الأردن، الجزائر)، أحيانا دراسة حالة واحدة فقط.
أهم النتائج	-ضرورة التكامل بين السياسات الصناعية والمقاولاتية . -ريادة الأعمال عالية التقنية تخلق نموًا	-لريادة أثر إيجابي على أداء المؤسسات الصغيرة . -المرافقة تعزز التوجه المقاولاتي .

-تحديات التمويل وضعف الاستعداد للتدويل.	أكبر . -خطر الثقة المفرطة بسبب الخدمات الجاهزة.	
غياب شبه تام للبعد التكنولوجي أو الرقمي في التحليل.	تركيز كبير على ريادة الأعمال التقنية والابتكار الصناعي.	المستوى التقني والابتكار
-غياب التحليل التكنولوجي والرقمي. -نقص المقارنة بين التجارب. -محدودية تعميم النتائج.	قلة التطرق للواقع الثقافي المحلي في بعض السياقات.	نقاط الضعف

المصدر: من اعداد الطالبة

من خلال الجدول يتضح لنا أن الدراسات الأجنبية والعربية اتفاقا عامًا حول الدور المحوري للنشاط المقاوالاتي في تطوير القطاع الصناعي، إلا أن طريقة التناول تختلف من حيث العمق والمنهج. فالدراسات الأجنبية تميزت بشمولية التحليل واعتمادها على بيانات دولية ونماذج اقتصادية متقدمة، مع تركيز واضح على التكامل بين السياسات الصناعية وريادة الأعمال، خاصة في القطاعات عالية التقنية، ما يعكس نضجا في فهم العلاقة بين الريادة والنمو الصناعي. في المقابل، ركزت الدراسات العربية على الواقع المحلي والتطبيقات الميدانية، لكنها عانت من محدودية في تناول البعد التكنولوجي والرقمي، وضعف في المقارنات الدولية. ورغم أن الدراسات العربية قدمت رؤى مهمة تتعلق بالتحديات المؤسسية والمرافقة، إلا أنها بحاجة إلى مزيد من التوسع في المنهج والتحليل المقارن لتعزيز أثر الريادة على التنمية الصناعية بشكل شامل ومستدام.

أما فيما يخص الدراسات السابقة باللغة الأجنبية التي تطرقت الى النشاط المقاوالاتي على حدى ومقومات القطاع الصناعي على حدى والدراسات التي عالجت النشاط المقاوالاتي ومقومات القطاع الصناعي معا، فيمكن ان نستنتج أن:

- تؤكد الدراسات على أن النشاط الريادي ليس مجرد عامل مساعد، بل يمثل عنصرا جوهريا في دعم الصناعة، خاصة في مراحل التحول الاقتصادي والانتقال نحو نموذج تنموي أكثر ديناميكية وابتكارا.

- عدم دمج ريادة الأعمال في السياسات الصناعية يؤدي إلى ضعف فعالية هذه السياسات، مما يبرز أهمية تبني مقاربات شمولية تراعي التفاعل بين القطاعين.
 - الصفات والسلوكيات الريادية تؤثر مباشرة في تطوير القطاع الصناعي مثل تحمل المخاطر، الابتكار، والمرونة، وهي صفات مقاولاتية تساهم في تحديث الصناعة وتحسين إنتاجيتها وقدرتها التنافسية.
 - رغم الدور المهم لريادة الأعمال، فإن هناك تحديات تتعلق بمدى استمرارية المشاريع الناشئة، ويرتبط ذلك غالبًا بالثقة الزائدة والاعتماد على حلول جاهزة دون تكييفها مع الواقع الصناعي.
 - تظهر الدراسات أن ريادة الأعمال في الصناعات التقنية تؤثر بشكل أقوى على النمو الاقتصادي مقارنة بغيرها، ويرتبط هذا النوع بمستويات تعليمية عالية وتوقعات نمو وظيفي أكبر.
- اذن تؤكد الدراسات الأجنبية أن التكامل بين النشاط المقاولاتي ومقومات القطاع الصناعي يشكل ركيزة أساسية لتحقيق نمو اقتصادي مستدام وشامل، مع ضرورة التركيز على الابتكار، التعليم، والدعم المؤسسي لتجاوز التحديات وضمان استمرارية المشاريع الريادية في السياق الصناعي.

المبحث الثالث: مميزات الدراسات الحالية عن الدراسات السابقة.

رغم كثرة الدراسات السابقة التي تناولت كل من النشاط المقاولاتي والقطاع الصناعي بشكل منفصل، إلا أن الربط المباشر والمتكامل بينهما لا يزال مجالاً غنياً بالفرص البحثية، نظراً لتعقيد العلاقة بين هذه المتغيرات والحاجة إلى مقاربات شمولية تجمع بين النظرية والتطبيق الميداني.

من هنا، برزت الحاجة إلى إجراء دراسة علمية دقيقة تستهدف استكشاف هذه العلاقة في سياق محلي يعكس الخصوصيات الاقتصادية والاجتماعية، وذلك باستخدام أدوات بحثية متقدمة تمكن من تحليل الأبعاد المختلفة للنشاط المقاولاتي وتأثيرها على عناصر البناء الصناعي، مثل رأس المال، الموارد البشرية، التكنولوجيا، والسياسات الحكومية. كما أن دراسة هذه العلاقة في بيئة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التي تشكل العمود الفقري للنسيج الصناعي الوطني، تكتسب أهمية خاصة، حيث تواجه تحديات متعددة تستوجب فهماً عميقاً ودقيقاً.

ولعل أبرز ما يميز هذه الدراسة هو السعي إلى تجاوز التناول النظري المجرد أو الدراسات الميدانية الجزئية، عبر اعتماد منهجية متكاملة تجمع بين التحليل النظري، جمع البيانات الميدانية، واستخدام تقنيات إحصائية حديثة، بهدف تقديم رؤية شمولية تسهم في إثراء المعرفة الأكاديمية وتقديم توصيات عملية تسهم في تعزيز الفاعلية الاقتصادية والصناعية.

المطلب الأول: تحديد الفجوة المعرفية

رغم غزارة الدراسات السابقة، سواء العربية أو الأجنبية، التي تناولت موضوعي النشاط المقاولاتي أو القطاع الصناعي، فإن تحليل هذه الدراسات يظهر وجود فجوات معرفية واضحة، يمكن إبرازها كما يلي:

- غياب الربط المباشر بين النشاط المقاولاتي ومقومات القطاع الصناعي: فأغلب الدراسات السابقة عالجت النشاط المقاولاتي كظاهرة مستقلة مرتبطة بريادة الأعمال، التشغيل، أو التنمية الاقتصادية بشكل عام، دون التطرق إلى دوره المباشر في دعم مقومات القطاع الصناعي بالمثل، فإن الدراسات التي تناولت القطاع الصناعي ركزت على الجوانب التقنية، التمويلية، أو الإدارية، دون إدماج البعد المقاولاتي كعامل مؤثر في تعزيز قدراته وتطوره.

- قصور في الدمج بين الأبعاد النظرية والتطبيقية: لاحظنا أن عدداً كبيراً من الدراسات السابقة، خصوصاً العربية، اعتمدت إما على الطرح النظري دون دعم ميداني، أو على دراسات ميدانية جزئية لا تربط بين المتغيرات بطريقة تحليلية متكاملة. كما أن بعض الدراسات الأجنبية ركزت على نماذج اقتصادية كلية دون تفصيل الأبعاد السلوكية أو الديناميكية للنشاط المقاولاتي وتأثيرها على الصناعة.

- غياب المعالجة الشمولية والمتكاملة للمتغيرات: لم تتناول الدراسات السابقة النموذج الذي يجمع الأبعاد الخمسة للنشاط المقاولاتي (استثمار الفرص، الإبداع، المخاطرة، التنافسية، خلق القيمة) وربطها بشكل مباشر مع مقومات القطاع الصناعي (رأس المال، المواد الأولية، الموارد البشرية، التكنولوجيا، الإدارة، السياسات الحكومية) ضمن دراسة واحدة متكاملة كما هو الحال في هذه الدراسة.

- نقص الدراسات الميدانية في السياق الجزائري: تعاني أغلب البحوث في هذا المجال من محدودية في الدراسات التطبيقية داخل الجزائر، خاصة على مستوى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات التوجه

الصناعي. معظم الدراسات ركزت على قطاعات الخدمات أو الأنشطة التجارية، أو تناولت المؤسسات بشكل عام دون تخصيص القطاع الصناعي كمجال للتحليل. هذه الدراسة تسد هذا الفراغ من خلال دراسة ميدانية محلية بولاية عين تموشنت، تعتمد على استبيان وتحليل إحصائي دقيق.

- ضعف في استخدام النماذج الإحصائية المتقدمة: فالدراسات السابقة، لا سيما العربية، غالبًا ما اعتمدت على أساليب تحليل بسيطة) تحليل وصفي أو اختبار (T/F دون توظيف أدوات نمذجة معقدة مثل المعادلات الهيكلية (SEM) أو PLS، ما يحد من عمق التحليل وقدرته على تفسير العلاقات السببية بين المتغيرات. هذه الدراسة تُعتبر من بين القلائل التي اعتمدت على Smart PLS 4 لاختبار نموذج نظري معقد يتضمن متغيرات مستقلة وتابعة ومتربطة.

- ضعف في إدماج البعد التكنولوجي والابتكاري: رغم أهمية الابتكار والتكنولوجيا في تعزيز الصناعات الحديثة، فإن غالبية الدراسات السابقة لم تدرج الأبعاد الابتكارية أو التحول الرقمي كعناصر أساسية ضمن تحليلها. الدراسة الحالية تأخذ بعين الاعتبار البعد الإبداعي للنشاط المقاوлатي وتُبين أثره المباشر في تطوير المقومات الصناعية، وهو ما يُعد مساهمة نوعية في الأدبيات.

يتضح من تحليل الدراسات السابقة وجود فجوة معرفية واضحة ومتشعبة، حيث لم تعالج العلاقة بين النشاط المقاولاتي ومقومات القطاع الصناعي بشكل مباشر أو متكامل، كما غابت الدراسات التي تجمع بين الأبعاد النظرية والتطبيقية ضمن نموذج شمولي يربط بين المتغيرات الريادية والصناعية. إضافة إلى ذلك، تعاني الأدبيات العربية من ضعف في استخدام الأساليب الإحصائية المتقدمة، وقصور في إدماج البعدين التكنولوجي والابتكاري ضمن التحليل. كما أن السياق الجزائري ظل مهمشا من حيث الدراسات الميدانية الدقيقة، خاصة في المؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة. وبالتالي، تبرز الدراسة الحالية كاستجابة علمية منهجية لهذه الثغرات، من خلال دمج مفاهيمي متكامل، وتحليل ميداني معمق باستخدام أدوات كمية متقدمة، ما يمنحها قيمة نظرية وتطبيقية عالية.

المطلب الثاني: مميزات الدراسة الحالية

بعد تحليل معمق لمختلف الأدبيات والدراسات السابقة، سواء على الصعيدين العربي أو الأجنبي، تبين أن هناك عددا من الثغرات العلمية والمنهجية التي لا تزال قائمة في ميدان البحث المتعلق بالعلاقة بين النشاط المقاولاتي والقطاع الصناعي، سواء من حيث التناول النظري أو المعالجة الميدانية. وفي هذا السياق، جاءت الدراسة الحالية لتسد جزءا من هذه الفجوة عبر تقديم مقارنة علمية متكاملة، تجمع بين الدقة النظرية، والصرامة المنهجية، والواقعية التطبيقية، وهو ما يمنحها طابعا مميزا مقارنة بالدراسات السابقة. لذلك، من المهم إبراز الجوانب التي تميز هذه الدراسة، والتي يمكن تصنيفها ضمن خمسة محاور رئيسية، نوضحها على النحو التالي:

1- من حيث الموضوع:

تعد هذه الدراسة من الدراسات النادرة التي تربط بشكل مباشر بين النشاط المقاولاتي وترسيخ مقومات القطاع الصناعي، ليس فقط كمجالين منفصلين بل كمنظومة مترابطة تساهم في تحقيق التنمية الصناعية المستدامة. بينما تركز غالبية الدراسات السابقة على المقاولاتية في مجالات الخدمات أو التجارة أو التشغيل، فإن هذه الدراسة:

- تطرح موضوعا جديدا نسبيا في الساحة البحثية الجزائرية والعربية،
- وتقدم مقارنة مبتكرة بربط المقاولاتية مباشرة بمقومات الصناعة (الموارد البشرية، التكنولوجية، السياسات الحكومية، رأس المال، الإدارة، المواد الأولية)،
- محاولة قياس الأثر السببي بين المتغيرات، وهو ما يمنح الدراسة بعدا استراتيجيا وتنمويا.

إذا التميز في الموضوع يكمن في تقديم رؤية تكاملية غير مسبقة تجمع بين المفهومين في سياق صناعي جزائري محدد.

2- من حيث المنهج:

اعتمدت الدراسة على منهج وصفي تحليلي مركب، يجمع بين التحليل النظري المعمق لمفاهيم النشاط المقاولاتي والصناعة، والتحليل الميداني الكمي القائم على جمع البيانات من عينة واقعية من أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القطاع الصناعي. ومن أبرز مميزات المنهج هو:

- استخدام أداة الاستبيان المصممة بناء على نظريات راسخة ودراسات سابقة وآراء خبراء،
- وتوظيف أدوات إحصائية متقدمة مثل:
 - برنامج SPSS للإحصاء الوصفي،
 - وبرنامج Smart PLS 4 لنمذجة المعادلات الهيكلية (SEM) ،
 - عبر طريقة المربعات الصغرى الجزئية (Partial Least Squares) ، وهي مقارنة متطورة قليلة الاستخدام في البحوث الاجتماعية الجزائرية، تتيح تحليل علاقات مركبة بين المتغيرات واختبار النماذج النظرية بدقة.

إذا التميز المنهجي يتمثل في اعتماد نموذج تحليلي مركب وأدوات كمية متقدمة، بما يمنح نتائج الدراسة موثوقية علمية عالية.

3- من حيث الدراسة الميدانية

ركزت الدراسة على ولاية عين تموشنت، وهي بيئة نادرة التناول في الدراسات الأكاديمية، خصوصاً في المجال الصناعي. كما استهدفت المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة التابعة للقطاع الصناعي، وهو قطاع كثيراً ما يهمل لصالح دراسات عامة على المؤسسات ككل أو تركز على الصناعات الكبرى. في حين أن هذا النوع من المؤسسات (PME/PMI) يشكل العمود الفقري لأي نهضة صناعية مستدامة.

ان التميز في الدراسة الميدانية يتمثل في التركيز على منطقة مهمشة نسبياً وعلى قطاع حساس ومفتاحي في الاقتصاد الوطني، ما يعزز من القيمة التطبيقية للدراسة.

3- من حيث الإشكالية:

جاءت إشكالية الدراسة واضحة ومبنية على واقع ملاحظ ميدانيا، فهي تتميز على أنها واقعية وعملية وليست نظرية فقط، تعكس مشكلة وطنية حقيقية المتمثلة في كيف تفعيل النشاط المقاوлатي لدعم الصناعة بدلا من الاقتصار على دعمها فقط وبالتالي تتميز على أنها دقيقة وتم صياغتها على نحو يعكس فجوة علمية ومشكلة تطبيقية ي نفس الوقت.

5- من حيث الأهداف: فتسعى هذه الدراسة إلى تحقيق أهداف عملية واضحة، من بينها:

- تحليل العلاقة بين أبعاد النشاط المقاوлатي ومقومات القطاع الصناعي.
- تشخيص واقع المقاولاتية الصناعية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر.
- رصد الفروق الديموغرافية في إدراك أصحاب المؤسسات لهذه العلاقة.
- تقديم توصيات قابلة للتطبيق لصناع القرار لتحسين السياسات والممارسات الداعمة للصناعة من خلال المقاولاتية.
- وقد تمخضت النتائج عن اقتراحات وتوصيات دقيقة يمكن الاستفادة منها في تصميم برامج الدعم الحكومي وتطوير أدوات التمويل والتكوين وتحسين بيئة الاستثمار الصناعي المقاولاتي.
- ان هذا التميز في الأهداف يكمن في التركيز على الأثر التطبيقي العملي، وتجاوز الطرح النظري إلى مخرجات قابلة للاستفادة الميدانية.

جدول 2. 7: مميزات الدراسة الحالية

المجال	التميز
الموضوع	طرح جديد يربط المقاولاتية بمقومات الصناعة في السياق الجزائري
المنهجية	استخدام منهج مركب وتحليل متقدم باستخدام PLS
الدراسة الميدانية	دراسة ولاية (عين تموشنت) وقطاع حيوي (الصناعة في المؤسسات الصغيرة)
الاشكالية	صياغة دقيقة تعكس فجوة واقعية في السياسات الاقتصادية
الاهداف	أهداف عملية واضحة تسعى لتوجيه السياسات والممارسات الحكومية

المصدر: من اعداد الطالبة.

يتضح من خلال ما سبق أن الدراسة الحالية تميزت من جوانب عدة، سواء من حيث الموضوع المبتكر الذي يربط بين النشاط المقاولاتي ومقومات القطاع الصناعي، أو من حيث المنهجية المتقدمة المعتمدة في التحليل، إلى جانب الدراسة الميدانية غير المطروقة والإشكالية الواقعية الدقيقة . كما أن الدراسة سعت لتحقيق أهداف تطبيقية واضحة تخدم صناع القرار وتسهم في تطوير السياسات الاقتصادية الوطنية، مما يمنحها قيمة علمية وعملية عالية في سياق البحث والتنمية الصناعية في الجزائر.

المطلب الثالث: المبررات العلمية للدراسة

تعد أي دراسة علمية ذات قيمة حقيقية حين تتبع من حاجة واقعية، وتسهم في سد فجوة معرفية قائمة أو في حل مشكلة تطبيقية ملحة. وانطلاقاً من هذا المبدأ، جاءت الدراسة الحالية لتعالج أحد الجوانب التي لم تحظ بما يكفي من الاهتمام في الأدبيات الأكاديمية، والمتمثل في العلاقة بين النشاط المقاولاتي ومقومات القطاع الصناعي في الجزائر. فالواقع الاقتصادي يشهد مفارقة واضحة بين انتشار المبادرات المقاولاتية وتراجع أداء القطاع الصناعي، ما يطرح تساؤلات حول فعالية هذه المبادرات في دعم التنمية الصناعية. وفي ظل هذا السياق، تبرز هذه الدراسة كمحاولة جادة لسد هذا الفراغ، سواء من خلال تحليل علمي دقيق، أو من خلال تقديم حلول عملية قابلة للتطبيق. وفيما يلي نعرض بالتفصيل أهم المبررات العلمية التي تدعم ضرورة إنجاز هذه الدراسة.

1- أهمية وضرورة هذه الدراسة

تعد هذه الدراسة مهمة لعدة اعتبارات أكاديمية وميدانية، يمكن تلخيصها فيما يلي:

- قصور الدراسات السابقة عن الربط المباشر بين النشاط المقاوالاتي ومقومات القطاع الصناعي فعظم البحوث ركزت على المقاوالاتية كأداة للتشغيل أو التنمية الريفية أو الخدماتية، بينما ظل الجانب الصناعي مهمش، كما لم تدرس أغلب البحوث العلاقة السببية أو التفسيرية بين أبعاد النشاط المقاوالاتي وعناصر الصناعة الأساسية.

- الضعف المستمر في أداء القطاع الصناعي الجزائري رغم كثرة المبادرات المقاوالاتية: فيوجد تناقض واضح بين تطور برامج دعم المقاوالاتية، وتراجع مساهمة الصناعة في الناتج الداخلي الخام، ما يثير تساؤلات حقيقية حول فعالية هذه البرامج، ويحث إجراء دراسة تفسيرية عميقة.

- الحاجة إلى أدلة ميدانية تقيم واقع المؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة: فيلاحظ غياب بحوث كمية دقيقة تعتمد على أدوات حديثة مثل نمذجة (PLS في تحليل العلاقة بين الريادة والصناعة). كما أن بعض المناطق (مثل ولاية عين تموشنت) لا تزال غير ممثلة في الأدبيات الأكاديمية، رغم وجود نسيج صناعي نشط.

اذن تعد هذه الدراسة استجابة لحاجة معرفية وميدانية واضحة، وليست مجرد تكرار لبحوث سابقة.

2- المساهمة في إثراء المعرفة العلمية:

تسهم هذه الدراسة في إثراء المعرفة العلمية من خلال:

- دمج مفاهيمي مبتكر: من خلال الربط بين مفاهيم النشاط المقاوالاتي (مثل الإبداع، المخاطرة، استثمار الفرص...) ومقومات الصناعة (كالتكنولوجيا، رأس المال، السياسات...) وهو دمج نادر في الأدبيات العربية، ويمثل إضافة نظرية معتبرة.

- اختبار نموذج سببي باستخدام أدوات كمية متقدمة: من خلال الاعتماد على نمذجة المعادلات الهيكلية (PLS) يجعل الدراسة تخرج من الإطار الوصفي إلى إطار تحليلي تفسيري، مما يسمح بتأكيد أو رفض نظريات قائمة، والمساهمة في تطوير الإطار النظري للعلاقة بين الريادة والصناعة.

- إثراء الدراسات الجزئية حول المقاولاتية الصناعية: هناك نقص واضح في البحوث التطبيقية التي تدرس العلاقة بين الريادة والصناعة محليا. فهذه الدراسة تفتح الباب لمزيد من البحوث القطاعية المقارنة بين الولايات أو بين الصناعات. لهذا يمكن القول إن الدراسة تضيف بعدا جديدا للأدبيات من حيث المنظور التحليلي، المنهج، والربط المفاهيمي.

3- تقديم حلول عملية قابلة للتطبيق:

لا تكتفي الدراسة بالتحليل النظري، بل تسعى لتقديم نتائج وتوصيات عملية من شأنها أن:

- توجه السياسات الحكومية نحو دعم أكثر فاعلية للمقاولاتية الصناعية عبر معرفة الأبعاد المقاولاتية المؤثرة فعليا (مثل الإبداع) وتلك التي تحتاج إلى تقوية (مثل استثمار الفرص والمخاطرة)، وبذلك يمكن إعادة تصميم برامج الدعم وفق نتائج ميدانية وليس على افتراضات نظرية فقط.

- مساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تحسين أدائها الصناعي: من خلال إبراز العلاقة بين خصائصها الريادية وقدرتها على ترسيخ المقومات الصناعية، مما يؤدي إلى تحفيز أصحاب المؤسسات على تبني استراتيجيات أكثر ابتكارا وجراة.

- تقوية التعاون بين الهيئات الداعمة والمؤسسات الصناعية: عبر تقديم توصيات تخص الدعم المالي، التكوين، الحوافز الجبائية، وتمكين التكنولوجيا.

اذن الدراسة لا تهدف فقط إلى ملء فراغ معرفي، بل تسعى فعلا إلى تحسين الأداء الصناعي من خلال تدخلات قائمة على الأدلة.

جدول 2. 8:التبريرات العلمية

البعد	التبرير
الضرورة	ضعف الترابط في الأدبيات بين الريادة والصناعة في الجزائر، وتراجع أداء الصناعة رغم دعم المقاولاتية.
الإضافة المعرفية	دمج مفاهيمي جديد، تحليل كمي متقدم، وإثراء الدراسات القطاعية في السياق الجزائري.
الحلول العملية	توجيه السياسات العامة، مساعدة المؤسسات على تحسين الأداء، وتحفيز تدخلات فعّالة مبنية على بيانات ميدانية.

المصدر: من اعداد الطالبة

من خلال استعراض المبررات العلمية، يتبين أن الدراسة الحالية تستند إلى أسس علمية وميدانية قوية تجعلها ذات قيمة مضافة حقيقية. فهي لا تملأ فراغا معرفيا فقط، بل تستجيب لحاجة واقعية نابعة من مفارقة واضحة بين كثافة البرامج المقاولاتية وتراجع الأداء الصناعي في الجزائر. كما تتميز الدراسة بدمج مفاهيمي مبتكر، وتحليل سببي دقيق باستخدام أدوات كمية متقدمة، مما يعزز من مكانتها في الأدبيات العلمية. والأهم من ذلك، أنها تتجاوز الطرح النظري إلى تقديم حلول عملية قابلة للتطبيق من شأنها دعم السياسات العامة وتحسين أداء المؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة، خاصة في مناطق مهمشة كعين تموشنت. وعليه، فإن أهمية هذه الدراسة تتجلى في بعدها التنموي والتطبيقي بقدر ما تتجلى في بعدها الأكاديمي والنظري.

في الأخير يمكن القول أن الدراسة الحالية تأتي استجابة لفجوات معرفية واضحة في الأدبيات المتعلقة بالنشاط المقاولاتي والقطاع الصناعي، حيث غابت الدراسات السابقة عن الربط المباشر والمتكامل بينهما، كما كانت هناك قلة في الدراسات الميدانية الدقيقة خاصة في السياق الجزائري، وضعف في استخدام الأساليب الإحصائية المتقدمة. تتميز هذه الدراسة بموضوع مبتكر يجمع بين النشاط المقاولاتي ومقومات الصناعة، ومنهجية متطورة تعتمد على تحليل كمي معمق وأدوات متقدمة، إضافة إلى تركيزها على بيئة ميدانية نادرة التناول تتمثل في المؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة في ولاية عين تموشنت. كما أن

الدراسة تتسم بإشكالية واقعية وعملية تعكس تحديات حقيقية تواجه التنمية الصناعية في الجزائر، وتسعى لتحقيق أهداف تطبيقية واضحة تخدم صناع القرار. وبذلك، فهي لا تملأ فقط فراغا معرفيا، بل تقدم إضافة علمية مهمة وحلولا عملية تستند إلى بيانات ميدانية دقيقة، مما يعزز من أهميتها الأكاديمية والتنموية في سياق الاقتصاد الجزائري.

خاتمة:

في ضوء ما استعرضناه من دراسات سابقة، فرغم تعدد الدراسات التي تناولت كل من النشاط المقاولاتي والقطاع الصناعي على حدة، وكذلك بعض الدراسات التي حاولت الربط بينهما، إلا أن هناك إجماعاً على وجود قصور واضح في تناول العلاقة التكاملية بينهما بشكل شامل ومتكامل. كما تظهر الثغرات بشكل واضح في ضعف التركيز على الأبعاد التكنولوجية والابتكارية، ونقص الدراسات التطبيقية الميدانية خصوصاً في السياق الجزائري، بالإضافة إلى محدودية استخدام الأدوات الإحصائية المتقدمة في تحليل هذه العلاقة.

تبرز الدراسات العربية والأجنبية الحاجة الملحة لإجراء بحوث تجمع بين الجوانب النظرية والتطبيقية وتدمج بين نشاط ريادة الأعمال ومقومات الصناعة، مع التركيز على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها المحرك الأساسي للنمو الصناعي. كما تؤكد على أهمية تضمين الأبعاد البيئية والاستدامة والتكنولوجيا الحديثة في هذا الإطار، والتي ما زالت تمثل ثغرة في معظم الدراسات السابقة.

وتأتي هذه الدراسة الحالية لتسد هذه الفجوة المعرفية من خلال اعتمادها على منهجية متكاملة تجمع بين التحليل الوصفي والإحصائي المتقدم، وتركيزها الميداني على قطاع المؤسسات الصناعية في ولاية عين تموشنت، مما يعزز من قيمتها العلمية والتطبيقية في دعم صناعة السياسات الاقتصادية والتنموية في الجزائر. وبالتالي، تمهد هذه الدراسة الطريق لإثراء المعرفة حول الدور الحيوي للنشاط المقاولاتي في تعزيز أداء القطاع الصناعي، بما يسهم في تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة تلبي تطلعات المجتمع والاقتصاد الوطني.

الفصل الثالث: الجانب

التطبيقي للدراسة

تمهيد الفصل:

بعد تناولنا للجانب النظري لكل من النشاط المقاولاتي ومقومات القطاع الصناعي في الجزائر وفي إطار تكملة ما جاء في الفصل الأول حول أهمية النشاط المقاولاتي من أجل ترسيخ مقومات القطاع الصناعي، سوف نحاول في هذا الفصل الأخير دعم التحليلات النظرية السابقة من خلال إجراء دراسة ميدانية نحاول من خلالها الإجابة على الفرضيات الموضوعية في بداية البحث.

سنحاول في هذا الفصل إسقاط الجانب النظري الذي يبين أهمية النشاط المقاولاتي في ترسيخ مقومات النشاط المقاولاتي في ترسيخ مقومات القطاع الصناعي ، وذلك من خلال دراسة ميدانية على أصحاب المؤسسات الصغيرة والصغيرة والمتوسطة التابعة للقطاع الصناعي لولاية عين تموشنت وذلك من خلال توزيع استبانة تشمل عددا من المحاور التي تمثل مختلف متغيرات الدراسة ، ثم إعدادها من طرف الباحثة انطلاقا من النظريات وفرضيات البحث والملاحظات الميدانية وباعتماد على مختلف الدراسات السابقة بالإضافة إلى الاستعانة بآراء المتخصصين ، و ثم تحليل الاستبانات واختبار نتائج الفرضيات باستخدام بعض مقاييس الإحصاء الوصفي و النمذجة بالمعادلات الهيكلية القائمة على المربعات الصغرى الجزئية (Partial Least Squares)، والمعروفة أيضا باسم نمذجة المسار PLS تُستخدم هذه النمذجة أساساً لتأكيد أو رفض نظريات البحث، كما تُستخدم لتطوير النظريات في البحوث الوصفية، من خلال التركيز على تفسير التغيرات الحاصل في المتغيرات التابعة أثناء فحص النموذج.¹

1 توماس، هالت كريستيان، غينكل وماركو زارستد جوزيف، هاير . (2020). الأساس في نمذجة المعادلات الهيكلية بالمربعات الصغرى الجزئية، (ترجمة زكرياء بلخامسة) عمان: مركز الكتاب الأكاديمي، ثم تحميله من الموقع التالي: <https://books.google.dz/books/> ، بتاريخ 2025/20/01، ص23.

المبحث الأول: مدخل للدراسة التطبيقية

المطلب الأول: تقديم لقطاع المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة لولاية عين تموشنت

يمكن تحديد واقع النشاط المقاولاتي والمؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة في ولاية عين تموشنت، من خلال الرجوع إلى الهيئات المرافقة لهاته المؤسسات، مديرية الصناعة والمناجم، وغيرها من المديریات ذات الصلة المتواجدة على مستوى الولاية، حيث نحاول تقديم ما سبق ذكره من خلال توزيع هذه المؤسسات وفقا للحجم، فروع النشاط والبلديات.

1. الوضعية العامة للقطاع الخاص والعام للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عبر الولاية حسب قطاع

النشاط:

جدول 3. 1: حركية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب فروع النشاط لولاية عين تموشنت إلى غاية

ديسمبر 2023

عدد م ص م إلى غاية غاية سنة 2023	عدد م ص م إلى غاية غاية سنة 2023	حركية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومناصب الشغل للقطاع حسب فروع النشاط لسنة 2023						عدد مناصب الشغل إلى غاية سنة 2022	عدد م ص م إلى غاية سنة 2022	قطاع النشاط
		إنشاء		إعادة النشاط		شطب				
		مناصب الشغل	عدد م ص م	مناصب الشغل	عدد م ص م	مناصب الشغل	عدد م ص م			
3687	890	194	34	0	0	1	1	3494	87	البناء والأشغال العمومية
5288	588	7	5	0	0	0	0	5281	583	الزراعة والصيد البحري
1188	290	24	13	0	0	1	1	1165	278	النقل والمواصلات
778	126	23	9	0	0	4	1	759	118	الصناعة الغذائية
2595	1473	232	142	0	0	14	8	2377	1339	التجارة
1791	90	4	1	0	0	0	0	1787	89	مواد البناء
961	324	56	23	0	0	0	0	905	301	الفندقة والإطعام
1575	301	156	10	0	0	0	0	1419	291	خدمات للمؤسسات

999	461	34	26	0	0	3	2	968	437	خدمات للمرافق الجماعية
387	119	0	0	0	0	0	0	387	119	صناعة الخشب والفلين
144	39	6	3	0	0	0	0	138	36	صناعة النسيج
93	1	0	0	0	0	0	0	93	1	صناعة الجلود
256	103	4	3	0	0	0	0	252	100	الحديد والصلب
81	54	4	1	0	0	0	0	77	53	صناعة مختلفة
997	35	32	3	0	0	0	0	965	32	كيميا - مطاط - بلاستيك
48	20	0	0	0	0	0	0	48	20	أعمال عقارية
344	14	0	0	0	0	0	0	344	14	المناجم والمحاجر
988	7	0	0	0	0	0	0	988	7	المياه والطاقة
1134	720	55	22	0	0	0	0	1079	698	خدمات للعائلات
23334	5655	831	295	0	0	23	13	22526	5373	المجموع

المصدر: مصلحة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمديرية الصناعة والمناجم ولولاية عين تموشنت.

2. حركية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب البلديات إلى غاية ديسمبر 2023

جدول 3. 2: حركية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب البلديات إلى غاية ديسمبر 2023.

البلدية	الفلاحة		الصناعة		تجارة وخدمات		سياحة		نقل		مواد البناء	
	عدد المشاريع	عدد العمال المتوقع	عدد المشاريع	عدد العمال المتوقع	عدد المشاريع	عدد العمال المتوقع	عدد المشاريع	عدد العمال المتوقع	عدد المشاريع	عدد العمال المتوقع	عدد المشاريع	عدد العمال المتوقع
عين تموشنت	00	00	55	1912	19	455	04	180	00	00	14	785
اغلال	00	00	05	88	00	00	00	00	00	00	00	00
الامير عبد القادر	00	00	01	05	01	34	00	00	00	00	00	00
العامة	00	00	02	40	02	31	02	50	00	00	00	00
المالح	00	00	16	290	00	00	01	15	00	00	01	07

00	00	00	00	404	06	00	00	00	00	00	00	اولاد بوجمعة
00	00	00	00	279	13	93	05	/	01	00	00	بني صاف
00	00	00	00	447	04	432	14	00	00	00	00	بوزجار
00	00	00	00	1130	31	/	01	00	00	00	00	تارقة
970	16	00	00	72	02	40	02	5771	82	00	00	تامزوغة
24	01	00	00	00	00	00	00	119	06	00	00	حاسي الغلة
00	00	00	00	00	00	00	00	20	01	00	00	حساسنة
00	00	00	00	100	03	57	06	248	10	00	00	حمام بوحجر
355	18	00	00	00	00	258	04	314	21	00	00	سيدي الصافي
00	00	12	01	/	03	00	00	00	00	00	00	سيدي بن عدة
51	03	00	00	00	00	00	00	469	22	23	02	شعبة اللحم
00	00	00	00	00	00	30	01	00	00	00	00	شنتوف
00	00	00	00	00	00	27	03	00	00	00	00	عقب الليل
00	00	00	00	00	01	25	01	46	02	00	00	عين الاربعاء
00	00	00	00	00	00	00	00	/	01	00	00	عين الطلبة
00	00	00	00	00	00	00	00	/	01	00	00	واد الصباح
00	00	00	00	240	05	125	02	00	00	00	00	ولهاصة

المصدر: مديرية الصناعة والمناجم لولاية عين تموشنت.

3. الخريطة الإقليمية لفرص الاستثمار لولاية عين تموشنت إلى غاية ديسمبر 2023:

جدول 3.3: الخريطة الإقليمية لفرص الاستثمار لولاية عين تموشنت إلى غاية ديسمبر 2023

مشاريع متوقفة	مشاريع ملغاة	مشاريع لم تنطلق	مشاريع في طور الانجاز	مشاريع في مرحلة الاستغلال	البلديات		
					عدد العمال	المجموع	
46	00	17	11	18	870	92	عين تموشنت
02	00	03	00	00	88	05	اغلال
01	00	00	00	01	39	02	الامير عبد القادر
01	00	04	00	01	121	06	العامرية
07	00	02	02	10	228	21	المالح
01	00	03	00	02	404	06	اولاد بوجمعة
07	00	06	01	05	322	19	بني صاف
04	00	10	00	04	879	18	بوزجار
03	00	22	02	05	879	32	تارقة
61	00	08	20	18	6854	102	تامزوغه
02	00	01	03	01	143	07	حاسي الغلة
00	00	01	00	00	20	01	حسانة
07	00	02	00	10	405	19	حمام بوحجر
16	00	06	05	16	927	43	سيدي الصافي
01	00	03	00	00	12	04	سيدي بن عدة
19	00	03	02	03	343	27	شعبة اللحم
00	00	00	00	01	20	01	شنتوف

00	00	03	00	00	27	03	عقب الليل
00	00	01	00	03	71	04	عين الاربعاء
00	00	01	00	00	/	01	عين الطلبة
00	00	00	00	01	/	01	واد الصباح
01	00	05	01	00	365	07	ولهاصة

المصدر: مديرية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لولاية عين تموشنت.

➤ أما المشاريع المبرمجة للإلغاء¹:

- المنطقة الصناعية تامزوجة: 15 مشروع.

- المنطقة الصناعية عين تموشنت: 02 مشروعين.

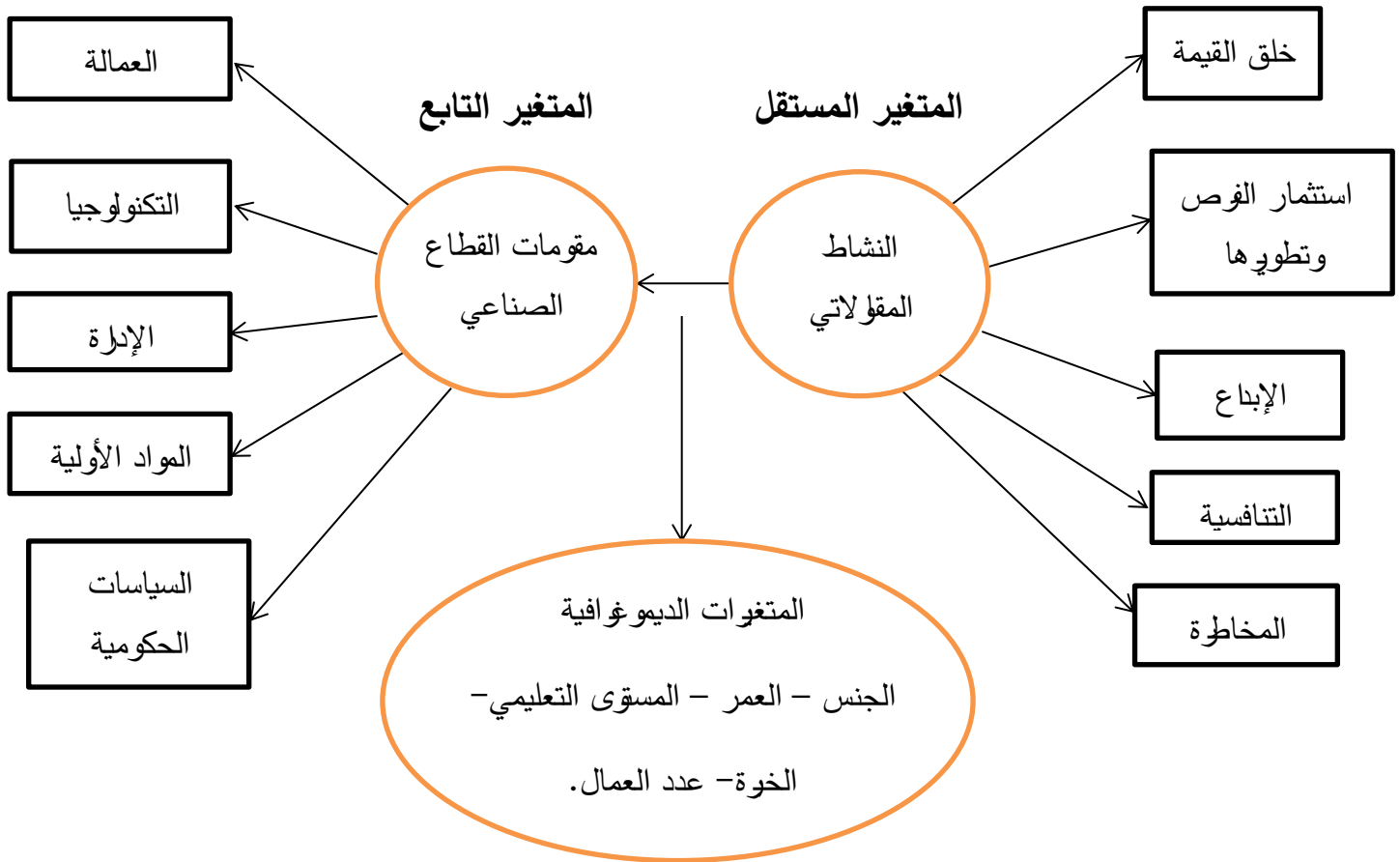
1 مديرية الصناعة والمناجم لولاية عين تموشنت.

المطلب الثاني: نموذج الدراسة وفرضياتها.

ثم بناء نموذج الدراسة وفقا للنماذج الموجودة في الأدبيات النظرية والدراسات السابقة.

1. نموذج الدراسة:

الشكل 3. 1: نموذج الدراسة.



المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على الدراسات السابقة.

2. فرضيات الدراسة:

- ✓ يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للنشاط المقاوлатي في ترسيخ مقومات القطاع الصناعي.
- ✓ يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لأبعاد النشاط المقاولاتي في ترسيخ مقومات القطاع الصناعي.
- ✓ توجد فروق ذات دلالة إحصائية في إدراك أفراد عينة الدراسة للنشاط المقاولاتي في الجزائر تعزى للبيانات الشخصية.
- ✓ توجد فروق ذات دلالة إحصائية في إدراك أفراد عينة الدراسة لمقومات القطاع الصناعي في الجزائر تعزى للبيانات الشخصية.

3. مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة (أصحابها) والتابعة للقطاع الصناعي لولاية عين تموشنت والبالغ عددها 477 مؤسسة مقسمة حسب الجدول التالي:

جدول 3. 4: المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة التابعة للقطاع الصناعي لولاية عين تموشنت.

عدد المؤسسات	قطاع النشاط
126	الصناعة الغذائية
119	صناعة الخشب والفلين والورق
39	صناعة النسيج
1	صناعة الجلود
103	صناعة الحديد والصلب
35	صناعة كيمياء - مطاط - بلاستيك
54	صناعة مختلفة
477	المجموع

المصدر: مصلحة المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة بمديرية الصناعة والمناجم لولاية عين تموشنت.

➤ بالنسبة للمشاريع المعلنة أو المصرح بها فيقدر عددها ب 394 موزعة عبر البلديات ومناطق النشاط
كما يوضح الجدول التالي:

جدول 3. 5: يوضح المشاريع المعلنة والمشاريع الملغاة والمتوقفة لولاية عين تموشنت.

مشاريع متوقفة	مشاريع ملغاة	مشاريع لم تتطلق	مشاريع في طور الانجاز	مشاريع في مرحلة الاستغلال			
					عدد العمال	المجموع	البلدية
46	00	17	11	18	870	92	عين تموشنت
02	00	03	00	00	88	05	اغلال
01	00	00	00	01	39	02	الامير عبد القادر
01	00	04	00	01	121	06	العامة
07	00	02	02	10	228	21	المالح
01	00	03	00	02	404	06	اولاد بوجمعة
07	00	06	01	05	322	19	بني صاف
04	00	10	00	04	879	18	بوزجار
03	00	22	02	05	879	32	تارقة
61	00	08	20	18	6854	102	تامزوغة
02	00	01	03	01	143	07	حاسي الغلة
00	00	01	00	00	20	01	حساسنة
07	00	02	00	10	405	19	حمام بوججر
16	00	06	05	16	927	43	سيدي الصافي
01	00	03	00	00	12	04	سيدي بن عدة
19	00	03	02	03	343	27	شعبة اللحم

00	00	00	00	01	20	01	شنتوف
00	00	03	00	00	27	03	عقب الليل
00	00	01	00	03	71	04	عين الاربعاء
00	00	01	00	00	/	01	عين الطلبة
00	00	00	00	01	/	01	واد الصباح
01	00	05	01	00	365	07	ولهاصة

المصدر: مصلحة المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة بمديرية الصناعة والمناجم لولاية عين تموشنت.

➤ نلاحظ من خلال الجدول أن:

- عدد المشاريع المعلنة 394 مؤسسة.

- عدد المشاريع التي لم تنطلق 101 مؤسسة.

- عدد المشاريع الملغاة 179 مؤسسة.

وبالتالي عدد المشاريع النشطة 114 مؤسسة ولهذا ثم اعتماد مجتمع الدراسة 114 مؤسسة حيث ثم

توزيع 114 استبانة واسترجاع 110 استبانة منها 103 استبانة قابلة للدراسة.

المطلب الثالث: أداة الدراسة وإجراءاتها.

سنحاول التطرق إلى الأداة المتبعة لجمع البيانات في هذا العنصر إضافة إلى اختبار صدق وثبات

هذه الأداة.

1. أداة الدراسة:

تطبق هذه الدراسة طريقة بحثية استقصائية حيث ثم الاعتماد على الاستبيان كأداة لجمع البيانات

والمعلومات، وقمنا بتقسيمه كالتالي:

القسم الأول: تضمن البيانات الديمغرافية لعينة الدراسة (الجنس، العمر، المستوى التعليمي، الخبرة، نشاط المؤسسة، تصنيف المؤسسة).

القسم الثاني: خاص بمتغيرات الدراسة (النشاط المقاولاتي، مقومات القطاع الصناعي)

كما ارتبطت عبارات الاستبيان بمقياس سلم ليكارت الخماسي والذي يعبر من خلاله أفراد العينة عن مدى موافقتهم (اتجاه ورأي ايجابي لأفراد العينة) أو عدم موافقتهم (اتجاه ورأي سلبي لأفراد العينة) لكل عبارة من عبارات الاستبيان ضمن خمس درجات كما يلي:

جدول 3. 6: درجات مقياس ليكارت الخماسي

موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
5	4	3	2	1

المصدر: من إعداد الطالبة

ولتحديد مستويات الموافقة استخدمنا الأدوات الإحصائية التالية:

- المتوسط الحسابي بغية التعرف على متوسط إجابات المبحوثين حول عبارات المقياس ومقارنتها.
- والانحراف المعياري ويوضح التشتت في استجابات أفراد الدراسة فكلما اقتربت قيمته من الصفر فهذا يعني تركيز الإجابات حول درجة المتوسط الحسابي وعدم تشتتها.
- المدى لتحديد طول الفئة = (أعلى درجة (موافق بشدة) - أدنى درجة (غير موافق بشدة) / عدد المستويات، وهذا لتحديد اتجاههم نحو كل عبارة هل هم: موافقون بدرجة عالية جدا، مرتفعة، موافق إلى حد ما، موافقون بدرجة منخفضة، موافقون بدرجة منخفضة جدا.
- تحديد طول الفئة باستخدام المدى حيث: $(1-5) / 5 = 0.8$ حيث نحصل على مجالات كما يلي:

جدول 3. 7: مجالات مقياس ليكرت الخماسي

درجة الموافقة	مقياس ليكرت	مجال المتوسط الحسابي	
درجة منخفضة جدا	غير موافق بشدة	من 01 إلى 1.80 درجة	[1.80 - 1]
درجة منخفضة	غير موافق	من 1.81 إلى 2.60 درجة	[2.60 - 1.81]
درجة متوسطة	محايد	من 2.61 إلى 3.40 درجة	[3.40 - 2.61]
درجة عالية	موافق	من 3.41 إلى 4.20 درجة	[4,20- 3.41]
درجة عالية جدا	موافق بشدة	من 4.21 إلى 5 درجة	[5 - 4.21]

المصدر: من إعداد الطالبة

2. الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة:

تم إخضاع البيانات إلى عملية التحليل الإحصائي باستخدام برنامج التحليل الإحصائي للعلوم الاجتماعية (SPSS: V27) وبرنامج EXCEL من أجل تصميم الأشكال البيانية الخاصة في وصف عينة الدراسة والإحصاءات الوصفية لبيانات الدراسة، وكذا برنامج SMART PLS من أجل اختبار فرضيات الدراسة؛ وتم الاعتماد على بعض الأساليب الإحصائية كما يلي:

 **التكرار والنسبة المئوية والرسوم البيانية:** لوصف أفراد العينة الدراسة وإجاباتهم على عبارات الاستبيان.

 **معامل ألفا كرونباخ:** اختبار ثبات مقاييس الدراسة من خلال بيانات العينة الاستطلاعية.

 **معامل الارتباط بيرسون:** يستخدم لقياس اتجاه وقوة العلاقة بين المتغيرين ومن خلال قيمة معامل الارتباط يمكن إقرار أو عدم إقرار وجود علاقة خطية ذات دلالة إحصائية بين المتغيرين وتم توظيفه في حساب صدق الاستبيان.

✚ **المتوسط الحسابي:** وهو متوسط مجموعة من القيم، أو مجموع القيم المدروسة مقسوم على عددها، وذلك بغية التعرف على متوسط إجابات المبحوثين حول الاستبيان ومقارنتها بالمتوسط الفرضي المقدر ب (03) لأن التنقيط يتراوح من (01) إلى (05)، والمتوسط يساعد في ترتيب العبارات حسب أعلى قيمة له.

✚ **الانحراف المعياري:** وذلك من أجل التعرف على مدى انحراف استجابات أفراد الدراسة اتجاه كل فقرة أو بعد، والتأكد من صلاحية النموذج لاختبار الفرضيات، ويوضح التشتت في استجابات أفراد الدراسة فكلما اقتربت قيمته من الصفر فهذا يعني تركيز الإجابات وعدم تشتتها، وبالتالي تكون النتائج أكثر مصداقية وجودة، كما أنه يفيد في ترتيب العبارات أو العبارات لصالح الأقل تشتتاً عند تساوي المتوسط الحسابي المرجح بينها.

✚ **اختبار ت لعينتين مستقلتين (Independent Samples T-Test):** هو اختبار إحصائي يستخدم لمقارنة متوسطين لمجموعتين مستقلتين (أي مجموعتين غير مرتبطتين)، وذلك لتحديد ما إذا كان هناك فرق ذو دلالة إحصائية بين المتوسطات. يتم استخدامه عندما يكون المتغير التابع مستمراً والمتغير المستقل فئوياً (أي يحتوي على فئتين).

✚ **تحليل التباين الأحادي (ONEWAY-ANOVA):** هو اختبار إحصائي يُستخدم لمقارنة متوسطات أكثر من مجموعتين مستقلة (أكثر من فئتين) لتحديد ما إذا كانت هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين هذه المجموعات. يعتمد على تحليل التباين لفحص الاختلافات بين المجموعات والتحقق مما إذا كانت فروق المتوسطات ناتجة عن عوامل حقيقية أو مجرد صدفة.

أما المصطلحات الموجودة في مخرجات برنامج SMART PLS تعريفها كالتالي¹:

✚ **معامل التحميل (Factor Loading - FL):** معامل التحميل هو مقياس يعبر عن درجة الارتباط بين كل مؤشر (أو متغير ملاحظ) وعامل (أو متغير كامن) في تحليل العوامل. يعكس هذا المعامل مقدار

1 جوزيف، هاير؛ توماس، هالت؛ كريستيان، غينكل؛ وماركو، زارستد، (2020). الأساس في نمذجة المعادلات الهيكلية بالمربعات الصغرى الجزئية. (ترجمة، زكرياء بلخامسة) عمان: مركز الكتاب الأكاديمي.

التباين في المؤشر الذي يمكن تفسيره من خلال العامل. قيم معامل التحميل القريبة من 1 تشير إلى ارتباط قوي، بينما القيم القريبة من 0 تشير إلى ارتباط ضعيف.

➤ الموثوقية المركبة: (Composite Reliability - CR) الموثوقية المركبة هي مقياس يستخدم لتقييم الثبات الداخلي لمجموعة من المؤشرات التي تقيس نفس البعد أو العامل. تعد موثوقية مركبة بديلاً للثبات الداخلي، مثل معامل ألفا كرونباخ، ولكنها تأخذ في الاعتبار الأوزان الفردية لكل مؤشر. القيم الأعلى من 0.7 عادةً ما تعتبر مؤشراً على موثوقية جيدة.

➤ متوسط التباين المستخرج (Average Variance Extracted - AVE) : متوسط التباين المستخرج هو مقياس يستخدم في تحليل العوامل التوكيدية لتقييم مدى تباين المؤشرات التي يتم تفسيرها بواسطة العوامل الكامنة مقارنةً بالتباين الناجم عن الخطأ. القيم الأعلى من 0.5 تعتبر جيدة، مما يشير إلى أن أكثر من 50% من التباين في المؤشرات يفسرها العامل.

➤ التعدد الخطي (Variance Inflation Factor - VIF) : معامل التعدد الخطي هو مقياس يستخدم لتقييم مدى التعدد الخطي بين المتغيرات المستقلة في نموذج الانحدار. التعدد الخطي يحدث عندما تكون المتغيرات المستقلة مرتبطة بشكل كبير ببعضها البعض، مما يمكن أن يؤدي إلى تضخم التباين في تقديرات معاملات الانحدار. تعتبر القيم الأكبر من 10 أو حتى 5 في بعض الحالات مؤشراً على مشكلة التعدد الخطي.

➤ معيار Fornell-Larcker هو تقنية تُستخدم لتقييم الصدق التمييزي بين المتغيرات الكامنة في النماذج الهيكلية. يتم تحقيق الصدق التمييزي عندما يكون الجذر التربيعي لمتوسط التباين المستخرج (AVE) لكل متغير كامن أعلى من معاملات الارتباط بين هذا المتغير والمتغيرات الكامنة الأخرى في النموذج.

➤ معامل التحديد (R Square) : معامل التحديد هو مقياس إحصائي يعكس نسبة التباين في المتغير التابع الذي يمكن تفسيره من خلال المتغيرات المستقلة في النموذج. تتراوح قيمة R Square من 0 إلى 1، حيث تشير القيم الأقرب إلى 1 إلى قدرة أكبر للنموذج على تفسير التباين في المتغير التابع.

➤ **حجم الأثر (F-Square) :** حجم الأثر هو مقياس يُستخدم لتقييم أهمية التأثير الفردي للمتغيرات المستقلة في النموذج الهيكلي. يُحسب حجم الأثر من خلال مقارنة R Square للنموذج الشامل و R Square للنموذج بعد إزالة المتغير المستقل المعني. القيم الشائعة لتفسير حجم الأثر هي 0.02 (صغير)، 0.15 (متوسط)، و 0.35 (كبير).

➤ **مقياس جودة المطابقة (Goodness of Fit - GoF) :** معيار جودة المطابقة هو مقياس يستخدم لتقييم جودة النموذج في تفسير البيانات الفعلية. يأخذ في الاعتبار ملائمة النموذج لكل من القياسات والنموذج الهيكلي، ويُستخدم للتحقق من مدى جودة تطابق النموذج المقترح مع البيانات. يُعتبر GoF أداة شاملة لتقييم النموذج بأكمله.

➤ **Original Sample (O) :** القيمة الأصلية للعينات أو المعاملات المقدرة من النموذج.

➤ **Sample Mean (M) :** المتوسط الحسابي للعينات المتعددة في النموذج.

➤ **Standard Deviation (STDEV) :** الانحراف المعياري للقيم في العينة، وهو مقياس للتشتت.

➤ **T Statistics (|O/STDEV|) :** إحصائية T المستخدمة لاختبار الفرضيات، حيث تشير القيم

الأعلى إلى أن التقدير بعيد عن الصفر بشكل كبير.

➤ **P Values :** قيمة الاحتمالية، وهي مقياس إحصائي يشير إلى احتمال حدوث النتائج المرصودة بالصدفة. القيم الأقل من 0.05 عادةً ما تعتبر دليلاً على الدلالة الإحصائية.

3. الخصائص السيكو مترية لأداة الدراسة:

يمكن تعريف الخصائص السيكو مترية بأنها دلائل أو مؤشرات إحصائية عن مدى جودة الاستبيان وفقراته إذ توجد خصائص سيكو مترية للعبارات وهي تمييز العبارة واتساقها الداخلي أي صدقها، وتوجد خصائص سيكو مترية للاستبيان وهي صدقه وثباته.

1.3. صدق المحكمين (الصدق الظاهري):

بعد إعداد الأسئلة أداة الدراسة (الاستبيان) في صورتها الأولية تم توزيعها توزع على مجموعة من المحكمين من أجل تعديلها وتنقيحها أو ما يعرف بالصدق الظاهري (صدق المحكمين) ويعرف الصدق الظاهري بأنه: " الإشارة إلى مدى قياس الاستبيان للغرض الذي وضع من أجله ظاهرياً، ويتم التوصل إليه من خلال توافق تقديرات المحكمين والمختصين على درجة قياس الاستبيان للسمة (المتغير) والصدق الظاهري، ويقصد به المظهر العام للاستبيان من حيث المفردات وكيفية صياغتها، ودقتها وموضعيته ومدى مناسبة الأداة للغرض الذي وضع لأجله".¹

وتمحورت مجمل آراء السادة المحكمين في حذف العبارات غير المناسبة وإضافة بعض العبارات التي من شأنها إثراء الاستبيان، أو تعديل بعض منها وقد أسفرت العملية وفي ضوء آراءهم على جملة من الملاحظات أخذت بعين الاعتبار، حيث تم إجراء التعديلات المناسبة في إطار تحقيق الأهداف المسطرة في البحث والإشكالية.

2.3. الدراسة الاستطلاعية:

بعد التصميم الأولي لأداة الدراسة ننتقل إلى الخطوة التالية وهي التجريب الأولي للاستبيان أو ما يعرف بالدراسة الاستطلاعية، كما أن التحليل المنطقي ونصائح المحكمين ليست بديلاً عن الدراسة الاستطلاعية، فهذه الدراسة تأتي مساندة ومدعمة لآراء وتحليل المحكمين ومتممة له، ويترتب علينا هنا أن نختار عينة (استطلاعية) من الأفراد من مجتمع الدراسة نفسه الذي ستسحب منه عينة الدراسة الأساسية فيما بعد، وقد لا تتجاوز عدد أفراد العينة الاستطلاعية 30 أو 40 شخصاً.²

1 صفوت فرج 2007 القياس النفسي، مكتبة أنجلو المصرية، الطبعة السادسة، القاهرة، مصر، 2007، ص 239.

2 امطانيوس نايف مخائيل. (2016). بناء الاختبارات والمقاييس النفسية والتربوية وتقنياتها، دار الإعصار العلمي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، ص: 106.

أولاً- أهداف الدراسة الاستطلاعية:

تُحقق الدراسة الاستطلاعية فوائد عديدة منها حساب الصدق وثبات الاستبيان حيث نقوم في ضوءها بإعادة صياغة الأسئلة أو حذفها والتي يتبين أنها تعاني من الغموض، أو غير ثابتة أو غير متسقة (صادقة) مع بعضها ويمكن القول أن الأهداف من وراء الدراسة الاستطلاعية هي كالاتي:

أ- استطلاع ظروف وصعوبات الميدان، وكذا التمهيد للدراسة الأساسية.

ب- إعداد استبيان ملائم للدراسة من حيث: (صياغة الجيدة لعبارات ووضوحها، تحديد الزمن الملائم للإجابة عن الاستبيان، وتحديد طول الاستبيان، عدد العبارات كل بعد).

ج- حساب الصدق وثبات الاستبيان.

ثانياً- عدد أفراد عينة الدراسة الاستطلاعية: قمنا بإجراء دراسة استطلاعية للاستبيان على عينة استطلاعية، تضمنت (40) فرداً وتم إخضاع نتائج إجاباتهم لاختباري الصدق (صدق الاتساق الداخلي لعبارات الاستبيان) والثبات (الثبات بطريقة ألفا كرونباخ).

3.3 حساب صدق وثبات الاستبيان:

أولاً - صدق الاتساق الداخلي وفقاً لمعامل ارتباط بيرسون: يعتبر صدق الاتساق الداخلي أحد مقاييس صدق أداة الدراسة، حيث يقيس مدى تحقق الأهداف التي تسعى الأداة الوصول إليها، ويبين صدق الاتساق الداخلي مدى ارتباط كل عبارة من عبارات البعد بالدرجة الكلية لعبارات البعد مجتمعة، والجداول التالية توضح ذلك:

✓ المحور الأول أبعاد النشاط المقاولاتي:

جدول 3. 8: يوضح صدق الاتساق الداخلي لبعـد خلق القيمة

معامل الارتباط بيرسون	رقم العبارة
0,907**	01
0,939**	02
0,817**	03
0,724**	04
0,903**	05

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.V 27

من خلال الجدول أعلاه نجد معاملات الارتباط Pearson Correlation بين كل عبارة من عبارات البعد والدرجة الكلية لإجمالي البعد دالة إحصائية، حيث أن قيمة SIG^1 (مستوى المعنوية) أقل من مستوى دلالة 0.05، ومنه تعتبر عبارات **بعد خلق القيمة** صادقة لما وضعت لقياسه.

1 قاعدة: إذا كانت قيمة الاحتمال الخطأ (Sig. or P-value) أقل من أو تساوي مستوى الدلالة 0.05 فإنه يوجد ارتباط معنوي بين كل عبارة من عبارات الاستبيان والدرجة الكلية للبعد نفسه.

** دالة عند 0.01/ * دالة عند 0.05

جدول 3. 9: يوضح صدق الاتساق الداخلي لبعء استثمار الفرص وتطويرها

معامل الارتباط بيرسون	رقم العبارة
0,882**	06
0,876**	07
0,905**	08
0,936**	09
0,936**	10

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.V 27

من خلال الجدول أعلاه نجد معاملات الارتباط Pearson Correlation بين كل عبارة من عبارات البعد والدرجة الكلية لإجمالي البعد دالة إحصائية، حيث أن قيمة SIG (مستوى المعنوية) أقل من مستوى دلالة 0,05، ومنه تعتبر عبارات بعد استثمار الفرص وتطويرها صادقة لما وضعت لقياسه.

جدول 3. 10: يوضح صدق الاتساق الداخلي لبعء الإبداع

معامل الارتباط بيرسون	رقم العبارة
0,930**	11
0,922**	12
0,937**	13
0,847**	14
0,893**	15

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.V 27

من خلال الجدول أعلاه نجد معاملات الارتباط Pearson Correlation بين كل عبارة من عبارات البعد والدرجة الكلية لإجمالي البعد دالة إحصائية، حيث أن قيمة SIG (مستوى المعنوية) أقل من مستوى دلالة 0.05، ومنه تعتبر عبارات **بعد الإبداع** صادقة لما وضعت لقياسه.

جدول 3. 11: يوضح صدق الاتساق الداخلي لبعد المخاطرة

معامل الارتباط بيرسون	رقم العبارة
0,812**	16
0,951**	17
0,955**	18
0,845**	19
0,966**	20

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.V 27

من خلال الجدول أعلاه نجد معاملات الارتباط Pearson Correlation بين كل عبارة من عبارات البعد والدرجة الكلية لإجمالي البعد دالة إحصائية، حيث أن قيمة SIG (مستوى المعنوية) أقل من مستوى دلالة 0.05، ومنه تعتبر عبارات **بعد المخاطرة** صادقة لما وضعت لقياسه.

جدول 3. 12: يوضح صدق الاتساق الداخلي لبعد التنافسية

معامل الارتباط بيرسون	رقم العبارة
0,924**	21
0,849**	22
0,808**	23
0,846**	24
0,902**	25

المصدر: من إعداد الباحثة انطلاقاً من مخرجات برنامج SPSS.V 27

من خلال الجدول أعلاه نجد معاملات الارتباط Pearson Correlation بين كل عبارة من عبارات البعد والدرجة الكلية لإجمالي البعد دالة إحصائية، حيث أن قيمة SIG (مستوى المعنوية) أقل من مستوى دلالة 0,05، ومنه تعتبر عبارات بعد التنافسية صادقة لما وضعت لقياسه.

✓ المحور الثاني للاستبيان ترسيخ مقومات القطاع الصناعي

جدول 3. 13: يوضح صدق الاتساق الداخلي لبعد رأس المال البشري.

معامل الارتباط بيرسون	رقم العبارة
0,966**	26
0,973**	27
0,941**	28
0,937**	29
0,777**	30

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.V 27

من خلال الجدول أعلاه نجد معاملات الارتباط Pearson Correlation بين كل عبارة من عبارات البعد والدرجة الكلية لإجمالي البعد دالة إحصائية، حيث أن قيمة SIG (مستوى المعنوية) أقل من مستوى دلالة 0.05، ومنه تعتبر عبارات **بعد رأس المال البشري** صادقة لما وضعت لقياسه.

جدول 3. 14: يوضح صدق الاتساق الداخلي لبعد التكنولوجيا.

معامل الارتباط بيرسون	رقم العبارة
0,858**	31
0,881**	32
0,828**	33
0,797**	34
0,835**	35

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.V 27

من خلال الجدول أعلاه نجد معاملات الارتباط Pearson Correlation بين كل عبارة من عبارات البعد والدرجة الكلية لإجمالي البعد دالة إحصائية، حيث أن قيمة SIG (مستوى المعنوية) أقل من مستوى دلالة 0.05، ومنه تعتبر عبارات **بعد التكنولوجيا** صادقة لما وضعت لقياسه.

جدول 3. 15: يوضح صدق الاتساق الداخلي لبعء الإدارة.

معامل الارتباط بيرسون	رقم العبارة
0,855**	36
0,880**	37
0,793**	38
0,817**	39
0,773**	40

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.V 27

من خلال الجدول أعلاه نجد معاملات الارتباط Pearson Correlation بين كل عبارة من عبارات البعد والدرجة الكلية لإجمالي البعد دالة إحصائية، حيث أن قيمة SIG (مستوى المعنوية) أقل من مستوى دلالة 0,05، ومنه تعتبر عبارات بعد الإدارة صادقة لما وضعت لقياسه.

جدول 3. 16: يوضح صدق الاتساق الداخلي لبعء السياسات والحكومات.

معامل الارتباط بيرسون	رقم العبارة
0,833**	41
0,742**	42
0,775**	43
0,825**	44
0,769**	45

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.V 27

من خلال الجدول أعلاه نجد معاملات الارتباط Pearson Correlation بين كل عبارة من عبارات البعد والدرجة الكلية لإجمالي البعد دالة إحصائية، حيث أن قيمة SIG (مستوى المعنوية) أقل من مستوى دلالة 0.05، ومنه تعتبر عبارات بعد السياسات والحكومات صادقة لما وضعت لقياسه.

جدول 3. 17: يوضح صدق الاتساق الداخلي لبعء المواد الأولية.

معامل الارتباط بيرسون	رقم العبارة
0,838**	46
0,784**	47
0,767**	48
0,821**	49
0,885**	50

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.V 27

من خلال الجدول أعلاه نجد معاملات الارتباط Pearson Correlation بين كل عبارة من عبارات البعد والدرجة الكلية لإجمالي البعد دالة إحصائية، حيث أن قيمة SIG (مستوى المعنوية) أقل من مستوى دلالة 0.05، ومنه تعتبر عبارات **بعد السياسات والحكومات** صادقة لما وضعت لقياسه.

ثانياً - ثبات الاستبيان:

يقصد بثبات الاستبيان أنه يعطي نفس النتائج إذا ما أعيد على نفس المجموعة في نفس الظروف وبمعنى آخر لو كررت علميات قياس الفرد الواحد لأظهرت نفس درجة شيئاً من الاتساق أي أن درجته لا تتغير جوهرياً بالتكرار، أي أن مفهوم الثبات يعني أن يكون الاختبار قادراً على أن يحقق دائماً النتائج نفسها في حالة تطبيقه مرتين على نفس المجموعة. وتوجد عدة معادلات وطرق إحصائية لحساب ثبات الاستبيان. وفي دراستنا تم التحقق من ثبات عبارات محاور الاستبيان، من خلال استخدام طريقة معامل ألفا كرونباخ.

طريقة معامل ألفا كرونباخ: تعد من أكثر مقاييس الثبات استخداماً من طرف الباحثين، حيث يقيس درجة ثبات عبارات الاستبيان، بمعنى ما نسبة الحصول على نفس النتائج أو الاستنتاجات فيما لو أعيد تطبيق نفس الأداة وفق ظروف مماثلة.¹

1- مصطفى طويطي. (2018). التحليل الإحصائي لبيانات الاستبيان - تطبيقات عملية على برنامج Excel-، دار النشر الجامعي، تلمسان، الجزائر، ص 149.

وهناك مجالات مختلفة لدرجة الثبات ل معامل Cronbach's Alpha:

جدول 3. 18: يوضح المجالات المختلفة لدرجة الثبات (Alpha)

قيمة (Alpha)	دلالة (Alpha)
$0.6 > \text{Alpha}$	غير كافية
$0.65 > \text{Alpha} > 0.6$	ضعيفة
$0.70 > \text{Alpha} > 0.65$	مقبولة نوعا ما
$0.85 > \text{Alpha} > 0.70$	حسنة
$0.90 > \text{Alpha} > 0.85$	جيدة
$0.90 < \text{Alpha}$	ممتازة

المصدر: Mana carricano et Fanny Poujol ، Analyse de données avec spss ، 2009, p53, Edition PERSON

وفي دراستنا تحصلنا على النتائج التالية:

جدول 3. 19: يبين قيمة معامل Cronbach's Alpha لمحاور وأبعاد الاستبيان

معامل ألفا كرونباخ	عدد العبارات	محاور وأبعاد الاستبيان	
0.912	5	خلق القيمة	أبعاد النشاط المقاولاتي
0.946	5	استثمار الفرص وتطويرها	
0.945	5	الإبداع	
0.947	5	المخاطرة	
0.913	5	التنافسية	
0.983	25	المجموع الكلي لعبارات المحور	
0.954	5	رأس المال البشري (العمالة)	تربيع مقومات القطاع
0.895	5	التكنولوجيا	
0.882	5	الإدارة	

0.846	5	السياسات والحكومات
0.875	5	المواد الأولية
0.814	25	المجموع الكلي لعبارات المحور

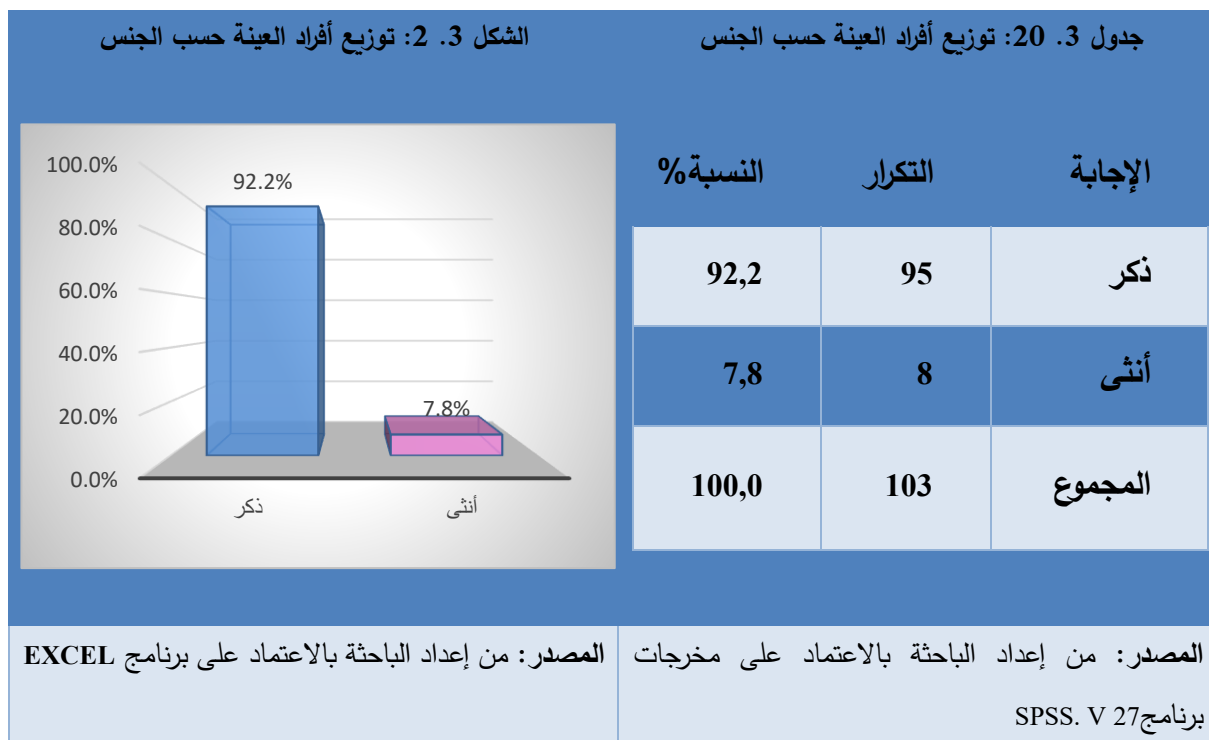
المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS. V 27

يظهر من خلال الجدول أعلاه أن قيمة معامل ألفا كرونباخ ذات قيم مرتفعة في جميع محاور الاستبيان وهي أكبر من الحد الأدنى 0.70 مما يدل على ثبات أداة الدراسة وتجدر الإشارة أن قيمة معامل ألفا كرونباخ كلما اقتربت من 01 دل على أن قيمة الثبات ممتازة، ومنه فإن أداة الدراسة بعد تطبيقها على عينة استطلاعية ظهر لنا أن الاستبيان على درجة عالية من الصدق والثبات وعليه سنطبقه على عينة الدراسة الأساسية.

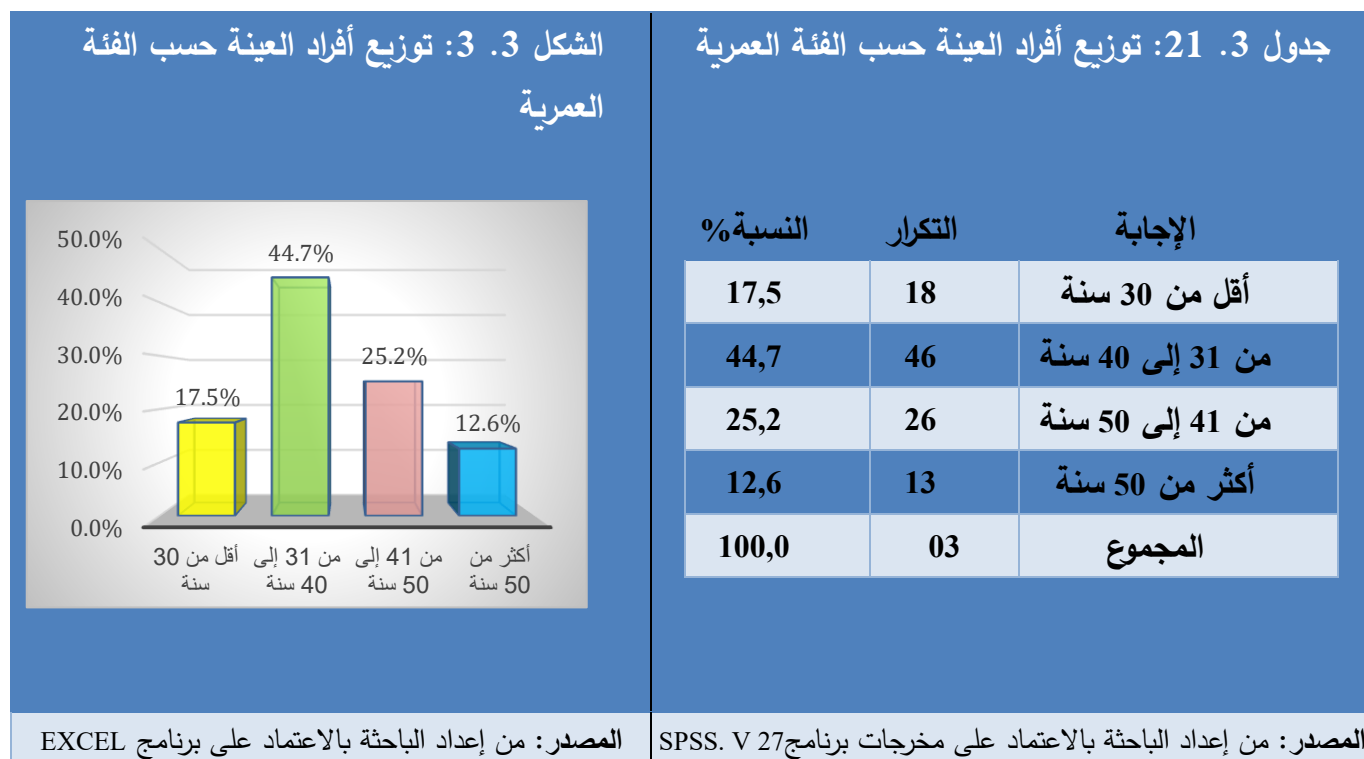
المبحث الثاني: العرض والتحليل الوصفي لإجابات أفراد عينة الدراسة على محاور الاستبيان

المطلب الأول: وصف البيانات الديموغرافية لعينة الدراسة:

فيما يلي عرض للبيانات الديموغرافية لعينة الدراسة لأفراد عينة الدراسة.

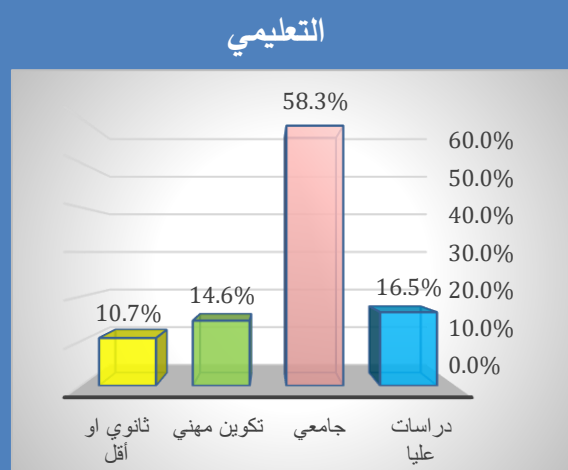


تشير نتائج الجدول رقم 39 والشكل رقم (18) إلى أن أغلبية أفراد العينة هم من الذكور بنسبة 92.2% وعددهم 95 مقاول، في حين أن الإناث يمثلن نسبة 7.8% بعدد 8 مقاولات.



تشير نتائج الجدول رقم (36) والشكل رقم (15) إلى أن أغلبية أفراد العينة تتراوح أعمارهم بين 31 إلى 40 سنة بنسبة 44.7% وعددهم 46 مقاول. يليهم فئة الأعمار من 41 إلى 50 سنة بنسبة 25.2% (26 مقاول)، بينما تمثل الفئة العمرية "أقل من 30 سنة" 17.5% (18 مقاول)، وأخيراً تمثل الفئة العمرية "أكثر من 50 سنة" 12.6% (13 مقاول).

الشكل 3. 4: توزيع أفراد العينة حسب المستوى



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج
EXCEL

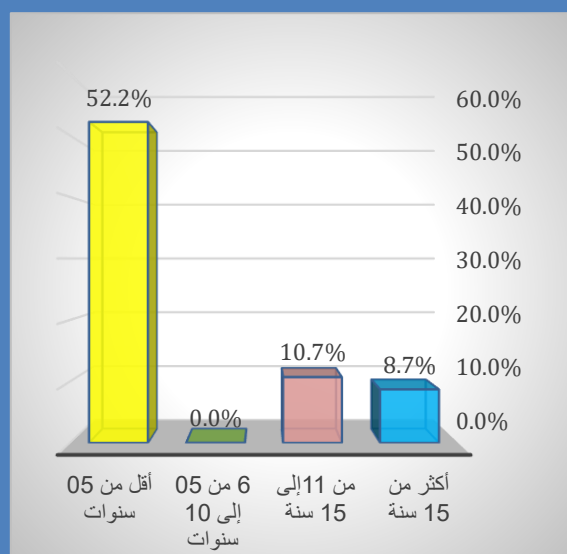
جدول 3. 22: توزيع أفراد العينة حسب المستوى

التعليمي	التكرار	النسبة %
ثانوي أو أقل	11	10,7
تكوين مهني	15	14,6
جامعي	60	58,3
دراسات عليا	17	16,5
المجموع	103	100,0

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج
SPSS. V 27

تشير نتائج الجدول رقم (37) والشكل رقم (16) إلى أن الأغلبية الكبرى من أفراد العينة (58.3%) يحملون شهادة جامعية، حيث بلغ عددهم 60 مشاركاً. كما أن 16.5% من الأفراد حصلوا على دراسات عليا (17 مقاولاً)، بينما بلغ عدد الأفراد ذوي المستوى التعليمي الثانوي أو أقل 10.7% (11 مقاول)، كما أن 14.6% حصلوا على تكوين مهني (15 مقاول).

الشكل 3. 5: توزيع أفراد العينة حسب الخبرة المهنية



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج
EXCEL

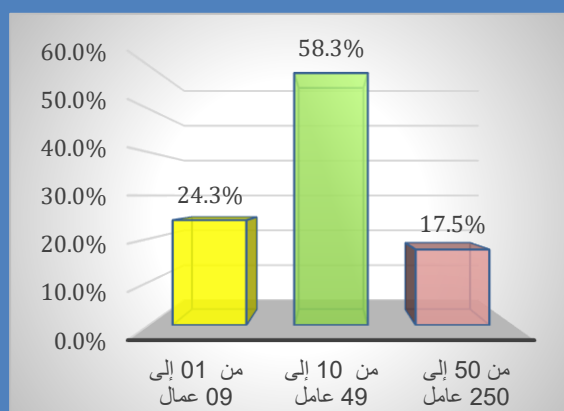
جدول 3. 23: توزيع أفراد العينة حسب الخبرة المهنية

الإجابة	التكرار	النسبة %
أقل من 05 سنوات	54	52,4
6 من 05 إلى 10 سنوات	29	2,2
من 11 إلى 15 سنة	11	10,7
أكثر من 15 سنة	9	8,7
المجموع	103	100,0

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج
SPSS. V 27

تشير نتائج الجدول رقم (38) والشكل رقم (17) إلى أن أكبر نسبة من أفراد العينة (52.4%) لديهم خبرة مهنية تقل عن 5 سنوات، حيث بلغ عددهم 54 مقاول. كما يمثل الأفراد الذين تتراوح خبرتهم المهنية بين 5 إلى 10 سنوات نسبة 28.2% (29 مقاول). أما الأفراد ذوي الخبرة المهنية التي تتراوح بين 11 إلى 15 سنة فقد بلغت نسبتهم 10.7% (11 مقاول)، بينما بلغ عدد الأفراد ذوي الخبرة المهنية التي تزيد عن 15 سنة 8.7% (9 مقاولين).

الشكل 3. 6 : توزيع أفراد العينة حسب عدد العمال



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج EXCEL

جدول 3. 24: توزيع أفراد العينة حسب عدد العمال

الإجابة	التكرار	النسبة %
من 01 إلى 09 عمال	25	24,3
من 10 إلى 49 عامل	60	58,3
من 50 إلى 250 عامل	18	17,5
المجموع	103	100,0

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج

SPSS. V 27

يوضح الجدول رقم (39) والشكل رقم (18) توزيع أفراد العينة حسب الفئات العمرية، حيث تركزت النسبة الأكبر تشير نتائج الجدول رقم (39) والشكل رقم (18) إلى أن غالبية أفراد العينة (58.3%) يعملون في مؤسسات تضم ما بين 10 إلى 49 عاملاً، حيث بلغ عددهم 60 مقاول. في حين أن 24.3% من المقاولين يعملون في مؤسسات بها ما بين 1 إلى 9 عمال (25 مقاول). كما أن 17.5% من الأفراد يعملون في مؤسسات بها من 50 إلى 250 عاملاً (18 مقاول).

المطلب الثاني: عرض وتحليل إجابات أفراد العينة على فقرات المحور الأول من الاستبيان الموجه للمقاولين والمتعلق بأبعاد النشاط المقاولاتي:

1. بعد خلق القيمة:

جدول 3. 25: نتائج تحليل إجابات أفراد العينة على العبارات المتعلقة بـ بعد خلق القيمة.

البيان	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التقييم
01	روح المبادرة لدي تدفعني لخلق القيمة للمؤسسة.	3,6408	1,10129	درجة عالية
02	لدي القدرة على تقديم ممارسات إدارية جديدة من أجل خلق الثروة.	3,4563	1,15280	درجة عالية
03	أطرح أفكار وطرق جديدة تساهم في تطوير منتجات المؤسسة.	3,4951	1,13650	درجة عالية
04	تعمل المؤسسة على تطوير رأس المال الإبداعي لدي.	3,0971	0,96522	درجة متوسطة
05	أساهم في حل المشكلات الاجتماعية في المؤسسة.	3,6311	1,03838	درجة عالية
	مستوى خلق القيمة حسب وجهة نظر أفراد العينة	3,4602	0,70228	درجة عالية

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS. V 27

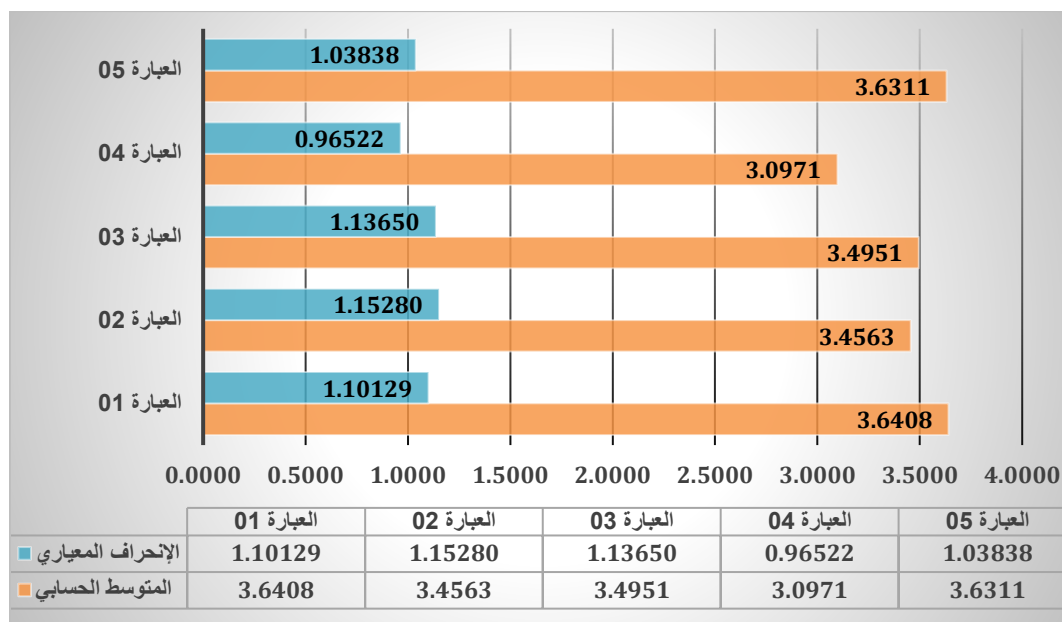
تشير نتائج تحليل إجابات أفراد العينة حول "بعد خلق القيمة" إلى وجود مستوى مرتفع من الوعي والإدراك بأهمية هذا البعد، حيث بلغ المتوسط الحسابي العام (3.4602) مع انحراف معياري منخفض نسبياً (0.70228)، مما يعكس تقييماً إيجابياً ومتفقاً عليه بين أفراد العينة. وقد حظيت العبارة المتعلقة بـ "روح المبادرة ودورها في خلق القيمة للمؤسسة" بأعلى متوسط حسابي (3.6408)، مما يعكس مدى استعداد الأفراد لتقديم مساهمات فعالة تعزز من تحقيق أهداف المؤسسة. يعكس هذا النتيجة بيئة تنظيمية داعمة تشجع على الابتكار وروح المبادرة، وهي سمات أساسية لتحفيز النشاط المقاولاتي.

أما القدرة على تقديم ممارسات إدارية جديدة لخلق الثروة فقد حققت تقييماً عالياً (3.4563)، مما يشير إلى امتلاك الأفراد تصورات إيجابية نحو الإبداع الإداري ودوره في تعزيز الأداء المؤسسي. ومع ذلك، فإن درجة الانحراف المعياري المرتفعة نسبياً (1.15280) تعكس تبايناً في وجهات النظر أو في مستوى الدعم المقدم للأفراد لتنفيذ هذه الممارسات. كما أن النتائج المتعلقة بطرح أفكار جديدة لتطوير منتجات المؤسسة سجلت تقييماً عالياً (3.4951)، مما يدل على وعي الأفراد بأهمية التجديد، على الرغم من وجود تباين طفيف في مستوى المبادرة الإبداعية.

من جهة أخرى، أظهرت العبارة المتعلقة بتطوير رأس المال الإبداعي أدنى متوسط حسابي (3.0971)، مما يشير إلى أن المؤسسات قد تكون بحاجة إلى تحسين سياساتها وبرامجها الموجهة لتطوير القدرات الابتكارية. هذا الجانب يعد نقطة ضعف تحتاج إلى معالجتها من خلال إطلاق مبادرات أكثر استدامة لدعم الإبداع، مثل التدريب المتخصص والتحفيز. في المقابل، سجلت العبارة المتعلقة بالمساهمة في حل المشكلات الاجتماعية مستوى عالياً (3.6311)، مما يعكس وعياً كبيراً من الأفراد بمسؤوليتهم الاجتماعية، وهو مؤشر إيجابي على وجود بيئة تعاونية تشجع على التعامل مع التحديات بفعالية.

بصورة عامة، فإن هذه النتائج تؤكد أن بعد "خلق القيمة" يتمتع بتقييم إيجابي بين أفراد العينة، ما يعكس ديناميكية ريادية تعزز من النشاط المقاولاتي في القطاع الصناعي. ومع ذلك، فإن الحاجة ماسة لتعزيز تطوير رأس المال الإبداعي كعنصر أساسي في تحسين أداء المؤسسات وتحقيق النمو المستدام في هذا القطاع.

الشكل 3. 7: ترتيب عبارات البعد المتعلق بقياس مستوى خلق القيمة



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج EXCEL.

2. بعد استثمار الفرص وتطويرها:

جدول 3. 26: نتائج تحليل إجابات أفراد العينة على العبارات المتعلقة بـ: استثمار الفرص وتطويرها.

البيان	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التقييم
06	تساهم الاجتماعات الدورية في خلق فرص استثمارية جديدة واقتناصها.	3,3398	1,22517	درجة متوسطة
07	لدي المعلومات الضرورية والكافية حول الفرص الاستثمارية.	3,4757	1,07416	درجة عالية
08	أحرص على رصد التغيرات في بيئة الأعمال والفرص المتاحة وتقييمها وفقاً للتكلفة والعائد ثم استغلالها.	3,3107	1,13784	درجة متوسطة
09	أمتلك أساليب فعالة لاقتناص الفرص وأعمل على تطويرها باستمرار	3,2233	1,24406	درجة متوسطة
10	أستثمر الفرص المتاحة لاستقطاب عملاء المنافسين.	3,3981	1,15758	درجة متوسطة
	مستوى استثمار الفرص وتطويرها حسب وجهة نظر أفراد العينة	3,3495	0,84237	درجة متوسطة

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS. V 27

تشير نتائج تحليل "بعد استثمار الفرص وتطويرها" إلى أن مستوى استثمار الفرص بين أفراد العينة جاء بدرجة متوسطة، حيث بلغ المتوسط الحسابي العام (3.3495) مع انحراف معياري (0.84237)، مما يعكس تبايناً نسبياً في تقييم أفراد العينة لهذا الجانب من النشاط المقاولاتي. وعلى الرغم من وجود بعض

المؤشرات الإيجابية، إلا أن النتائج تشير إلى وجود فجوات تتطلب معالجة لتعزيز القدرة على استثمار الفرص بشكل أفضل.

حصلت العبارة المتعلقة بالمعلومات الضرورية حول الفرص الاستثمارية على أعلى متوسط حسابي (3.4757)، مما يشير إلى أن الأفراد يمتلكون معرفة معقولة حول الفرص المتاحة، وهو مؤشر إيجابي يعكس توفر الحد الأدنى من الدعم المعلوماتي. مع ذلك، فإن النتائج تظهر أن هذه المعرفة لا تُترجم دائماً إلى ممارسات فعالة لاستثمار الفرص، وهو ما يمكن ملاحظته من النتائج المتوسطة لبقية العبارات.

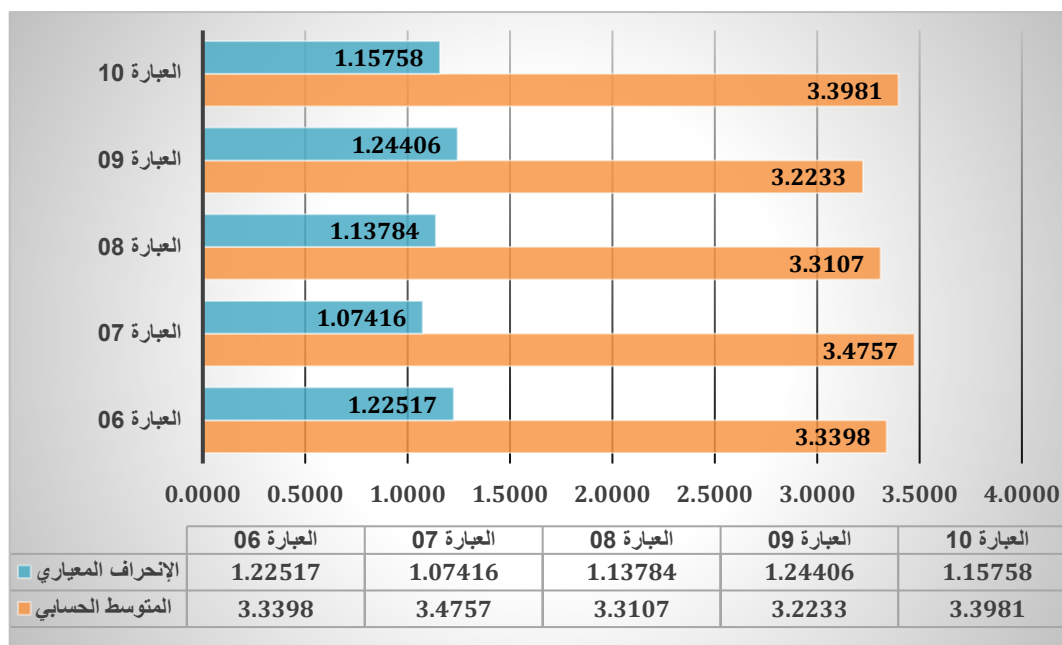
على سبيل المثال، العبارة التي تناولت المساهمة في خلق فرص استثمارية من خلال الاجتماعات الدورية حققت متوسطاً حسابياً (3.3398)، مما يعكس دوراً محدوداً لهذه الاجتماعات في تعزيز قدرة الأفراد على اقتناص الفرص. قد يكون السبب وراء ذلك ضعف تفعيل هذه الاجتماعات أو غياب آليات فعالة لتحفيز النقاشات البناءة التي تسهم في خلق فرص استثمارية جديدة.

أما العبارة المتعلقة برصد التغيرات في بيئة الأعمال وتقييم الفرص وفقاً للتكلفة والعائد، فقد حصلت على متوسط حسابي (3.3107)، مما يعكس وعياً مبدئياً بأهمية تحليل البيئة المحيطة، لكنه يشير أيضاً إلى قصور في تطبيق هذا الوعي بشكل منتظم أو فعال. وقد تعزز هذه النتيجة ما أظهرته العبارة المتعلقة بامتلاك أساليب فعالة لاقتناص الفرص وتطويرها، التي سجلت أدنى متوسط حسابي (3.2233)، مما يبرز الحاجة لتطوير المهارات العملية لدى الأفراد للتعامل مع الفرص بطرق أكثر ابتكاراً واستدامة.

أخيراً، العبارة المتعلقة باستثمار الفرص لاستقطاب عملاء المنافسين سجلت متوسطاً حسابياً (3.3981)، مما يشير إلى وجود محاولات لاستغلال الفرص المتاحة، لكنها تظل في نطاق المتوسط، وهو ما يعكس قصوراً في استراتيجيات الاستهداف الفعال للعملاء.

بصورة عامة، تُظهر النتائج أن استثمار الفرص وتطويرها يشكل جانباً يحتاج إلى تحسين وتطوير. لتجاوز هذه الفجوات، يتعين على المؤسسات تعزيز التدريب الموجه نحو تطوير المهارات الاستراتيجية للأفراد، وتوفير الأدوات والموارد اللازمة لتفعيل الاجتماعات والنقاشات المنتجة، بالإضافة إلى تبني أساليب مبتكرة لرصد وتحليل بيئة الأعمال بطرق تتيح استغلال الفرص بشكل أكثر فعالية. إن تعزيز هذا البعد سيكون له أثر إيجابي مباشر على قدرة المؤسسات على المنافسة والنمو في السوق.

الشكل 3. 8: ترتيب عبارات البعد المتعلق بقياس مستوى استثمار الفرص وتطويرها.



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج EXCEL.

3. بعد الإبداع:

جدول 3. 27: نتائج تحليل إجابات أفراد العينة على العبارات المتعلقة بـ بعد الإبداع.

العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التقييم	الترتيب
يمنح الحرية للعاملين في تحديد أهدافهم في إطار الأهداف العامة للمؤسسة.	3,4660	1,07389	درجة عالية	11
يهمل القائد الاعمال الموكلة للعاملين ولا يتابعها.	3,2718	1,12192	درجة متوسطة	12
يفوض سلطته في اتخاذ القرار للموظفين على نطاق واسع.	3,1748	1,24008	درجة متوسطة	13

14	يفتقد القدرة على التحكم في النظام الداخلي للعمل.	3,9223	0,85965	درجة عالية
15	يعتمد على روح الفريق من خلال وضع التعليمات واللوائح التنظيمية ولهم حرية التصرف في ذلك.	3,0388	1,25184	درجة متوسطة
	مستوى الإبداع حسب وجهة نظر أفراد العينة	3,3748	0,76475	درجة متوسطة

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS. V 27

تشير نتائج تحليل "بعد الإبداع" إلى أن مستوى الإبداع حسب وجهة نظر أفراد العينة جاء بدرجة متوسطة، حيث بلغ المتوسط الحسابي العام (3.3748) مع انحراف معياري (0.76475)، مما يعكس تقييماً متفاوتاً بين العبارات المتعلقة بهذا البعد. يشير ذلك إلى أن الإبداع يُعد عنصراً مهماً ضمن النشاط المقاولاتي، لكن تفعيله على أرض الواقع يعاني من بعض القصور الذي يتطلب معالجة.

أظهرت العبارة المتعلقة بـ "منح الحرية للعاملين في تحديد أهدافهم ضمن إطار الأهداف العامة للمؤسسة" درجة تقييم عالية (3.4660)، مما يشير إلى وجود بيئة عمل تدعم الاستقلالية النسبية وتعزز من الشعور بالمسؤولية، وهو ما يُعتبر شرطاً مهماً لتحفيز الإبداع. ومع ذلك، فإن هذه النتيجة تعني أن الحرية قد تكون مقيدة ضمن نطاق معين لا يتيح إطلاق الإمكانيات الإبداعية بالكامل.

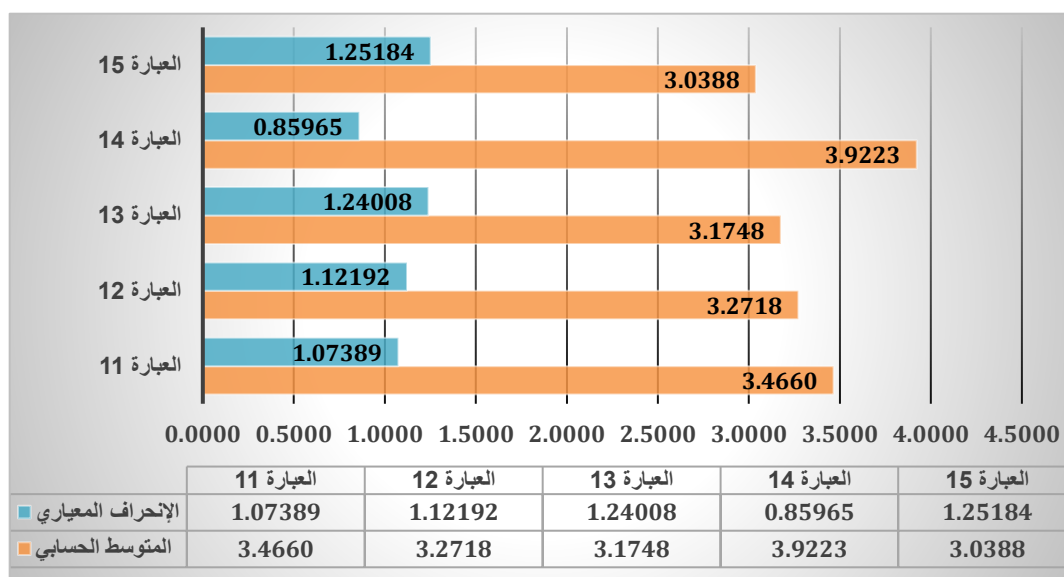
على النقيض، حصلت العبارة المتعلقة بـ "تفويض السلطة على نطاق واسع" على درجة تقييم متوسطة (3.1748)، مما يعكس تردداً واضحاً في تفويض الصلاحيات، وهو عامل يمكن أن يحد من قدرة الموظفين على اتخاذ قرارات مبتكرة بشكل مستقل. بالإضافة إلى ذلك، أشارت النتائج إلى درجة تقييم متوسطة فيما يخص اعتماد القائد على "روح الفريق وتوفير الحرية ضمن اللوائح التنظيمية" (3.0388)، مما يدل على أن البيئة التعاونية في المؤسسة تحتاج إلى تعزيز أكبر لدعم العمل الجماعي الإبداعي.

أما العبارة التي تتعلق بغياب القائد عن متابعة الأعمال الموكلة للعاملين، فقد سجلت درجة متوسطة أيضاً (3.2718). قد يُفسر ذلك على أنه يعطي العاملين مساحة لتنفيذ أعمالهم، لكنه في الوقت نفسه يعكس نقصاً في التوجيه والإشراف الذي قد يؤدي إلى ضعف في التوجه الإبداعي. من جهة أخرى، سجلت العبارة المتعلقة بـ "افتقاد القدرة على التحكم في النظام الداخلي للعمل" أعلى متوسط حسابي (3.9223)، مما يشير

تساؤلات حول مدى وجود نظام داخلي واضح ومستقر يدعم الإبداع، إذ إن ضعف التحكم قد يُضعف التنظيم لكنه يُتيح في الوقت ذاته مرونة أكبر يمكن أن تكون بيئة خصبة للإبداع.

بصورة عامة، تشير النتائج إلى أن مستوى الإبداع في المؤسسات يعاني من تباين في الدعم والتفعيل. لتحسين هذا الجانب، من المهم تعزيز ثقافة الإبداع من خلال توفير بيئة تشجع على التجريب والمبادرة، وزيادة الثقة في العاملين عبر تفويض أوسع للسلطات، وتبني استراتيجيات قيادة توازن بين الحرية والتوجيه. كما أن تعزيز روح الفريق عبر سياسات واضحة وإتاحة المجال للتصرف المستقل قد يسهم بشكل كبير في تعزيز الأداء الإبداعي ورفع كفاءة العمل المقاولاتي.

الشكل 3. 9: ترتيب عبارات البعد المتعلق بقياس مستوى الإبداع.



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج EXCEL.

4. بعد المخاطرة:

جدول 3. 28: نتائج تحليل إجابات أفراد العينة على العبارات المتعلقة بـ بعد المخاطرة.

الدرجة	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التقييم
16	تتخذ مؤسستي قرارات جريئة بالرغم من حالة عدم التأكد التي تحيط بها.	3,3883	1,08676	درجة متوسطة
17	أقوم بتقييم المخاطر الداخلية والخارجية واتخاذ الإجراءات اللازمة لمواجهتها.	3,4272	1,10792	درجة عالية
18	مؤسستي قادرة على إدارة الأزمات وإيجاد الحلول البديلة ذات الفائدة بالرغم من مخاطرها العالية.	3,1553	1,11810	درجة متوسطة
19	تساعد عملية التقييم المستمرة للأعمال على النجاح في تحقيق الأهداف.	3,7087	0,89257	درجة عالية
20	توفر لي مؤسستي الموارد اللازمة للمخاطرة وتجريب الفرص الجديدة.	3,1262	1,24207	درجة متوسطة
	مستوى المخاطرة حسب وجهة نظر أفراد العينة	3,3612	0,67798	درجة متوسطة

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS. V 27

تشير نتائج تحليل "بعد المخاطرة" إلى أن مستوى المخاطرة حسب وجهة نظر أفراد العينة جاء بدرجة متوسطة، حيث بلغ المتوسط الحسابي العام (3.3612) مع انحراف معياري (0.67798). يعكس هذا التقييم توجهًا عامًا نحو تبني ممارسات تحمل طابعًا متوسطًا من الجرأة والمخاطرة، مع وجود بعض النقاط التي تبرز الأداء الجيد وأخرى تكشف عن نواحٍ تحتاج إلى تعزيز.

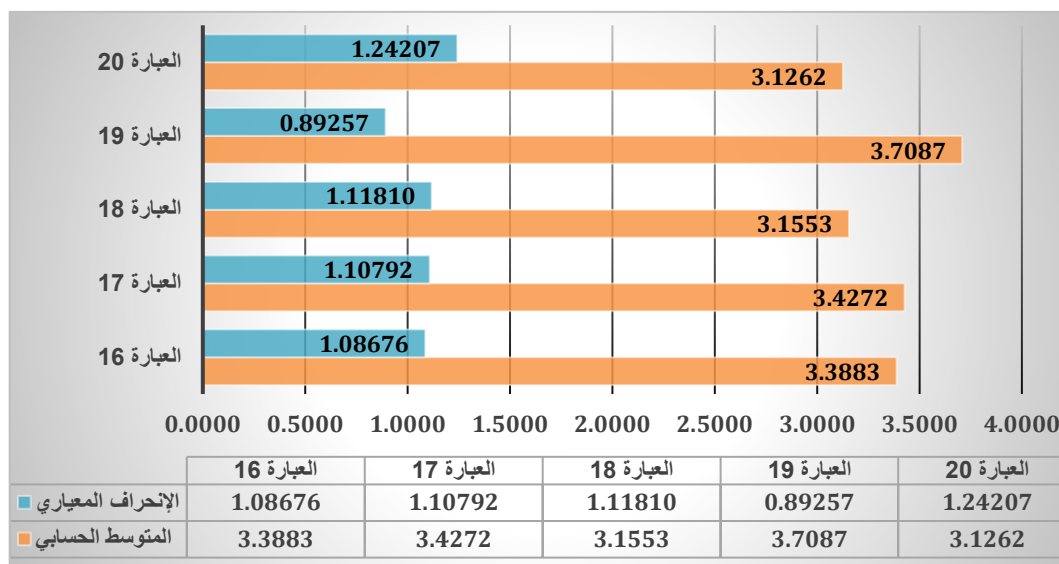
أظهرت العبارة المتعلقة بـ "عملية التقييم المستمرة للأعمال لتحقيق الأهداف" أعلى متوسط حسابي (3.7087)، مما يعكس إدراك أفراد العينة لأهمية التقييم كعنصر أساسي في تحسين الأداء وتقليل المخاطر.

المرتبطة بالأنشطة المختلفة. تُعد هذه النتيجة مؤشراً إيجابياً على وجود آليات مراجعة ومتابعة تُعزز من فرص النجاح، إلا أن التقييم وحده لا يكفي لضمان اتخاذ قرارات جريئة أو استغلال الفرص بشكل كامل. في المقابل، حصلت العبارة المتعلقة بـ"قدرة المؤسسة على إدارة الأزمات وإيجاد الحلول البديلة بالرغم من المخاطر العالية" على متوسط حسابي (3.1553)، مما يشير إلى أن إدارة الأزمات تُمارس بشكل متوسط مع وجود مساحة لتحسين الأساليب الحالية في التعامل مع المخاطر العالية. يعكس ذلك حاجة المؤسسة إلى تعزيز قدراتها في الاستجابة الفعّالة للأزمات وتبني حلول مبتكرة تُقلل من الأثر السلبي لهذه الأزمات. أما العبارة التي تتعلق بـ"توفر الموارد اللازمة للمخاطرة وتجريب الفرص الجديدة"، فقد سجلت درجة متوسطة (3.1262)، مما يشير إلى وجود قصور في دعم الأفراد بالموارد التي تشجعهم على اتخاذ المخاطر المحسوبة واستكشاف الفرص الجديدة. هذا القصور قد يحد من قدرة المؤسسة على الاستفادة من إمكانيات موظفيها الابتكارية.

وفيما يتعلق بالقرارات الجريئة في ظل حالة عدم اليقين، حصلت العبارة على متوسط حسابي (3.3883)، مما يعكس توجهاً عاماً نحو الجرأة، لكنه لا يزال محدوداً نتيجة تأثير المؤسسة بالعوامل المحيطة. من جهة أخرى، أظهرت العبارة المتعلقة بـ"تقييم المخاطر الداخلية والخارجية واتخاذ الإجراءات اللازمة لمواجهة" درجة عالية (3.4272)، مما يدل على وعي بأهمية تقييم المخاطر، وهو أمر جوهري في أي نهج استراتيجي للمخاطرة.

بصورة عامة، تعكس النتائج وجود وعي مبدئي بأهمية المخاطرة كعنصر أساسي في النشاط المقاولاتي، لكن تطبيق هذا الوعي يعاني من بعض التحديات. لتحسين الأداء في هذا البعد، يُوصى بتعزيز الدعم المادي والمعنوي الذي يُشجع الموظفين على اتخاذ قرارات أكثر جرأة، وتطوير برامج تدريبية تُركز على إدارة الأزمات والمخاطر. بالإضافة إلى ذلك، يمكن تحسين نظم التقييم المستمر للأعمال لتعزيز الثقة في اتخاذ القرارات المتعلقة بالمخاطرة واستغلال الفرص، مع التأكيد على توفير الموارد اللازمة التي تُمكن الأفراد من الابتكار وتجريب الحلول الجديدة.

الشكل 3. 10: ترتيب عبارات البعد المتعلق بقياس مستوى المخاطرة.



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج EXCEL.

5. بعد التنافسية:

جدول 3. 29: نتائج تحليل إجابات أفراد العينة على العبارات المتعلقة ببعد التنافسية.

الدرجة	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التقييم
21	لدي القدرة على الوفاء باحتياجات الزبائن وفقا لرغباتهم.	3,7864	0,89279	درجة عالية
22	أقدم منتجات مماثلة للمنتجات المعروضة من قبل المنافسين من حيث الجودة وبأقل سعر.	3,9320	0,83151	درجة عالية
23	أتميز في تقديم خدمات ما بعد البيع ومساعدات تقنية أكثر للزبائن.	3,8058	0,84085	درجة عالية
24	أتميز في استقطاب وتوظيف أفراد متخصصين.	3,3883	1,27751	درجة متوسطة
25	أركز على شريحة من الزبائن وأخدمهم بكفاءة وفعالية.	3,3786	1,29188	درجة متوسطة
	مستوى التنافسية حسب وجهة نظر أفراد العينة	3,6583	0,56958	درجة عالية

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS. V 27

تشير نتائج تحليل "بعد التنافسية" إلى أن مستوى التنافسية حسب وجهة نظر أفراد العينة جاء بدرجة عالية، حيث بلغ المتوسط الحسابي العام (3.6583) مع انحراف معياري (0.56958)، مما يعكس قدرة المؤسسات على تحقيق أداء تنافسي قوي في العديد من المجالات، مع وجود نقاط تتطلب تعزيزاً إضافياً لضمان استدامة هذه التنافسية.

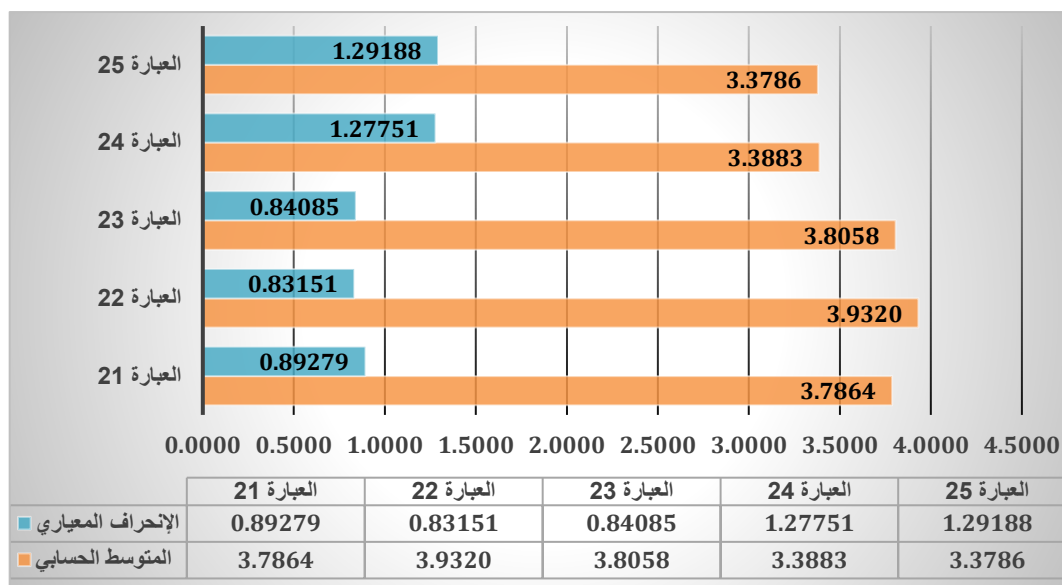
حققت العبارة المتعلقة بـ "تقديم منتجات مماثلة من حيث الجودة وبأقل سعر" أعلى متوسط حسابي (3.9320)، مما يشير إلى أن المؤسسات تمتلك قدرة جيدة على التكيف مع متطلبات السوق والمنافسة من خلال الجمع بين الجودة والسعر التنافسي، وهو عنصر جوهري في الحفاظ على العملاء وزيادة الحصة السوقية. كما سجلت العبارة الخاصة بـ "خدمات ما بعد البيع والمساعدات التقنية للزبائن" متوسطاً مرتفعاً (3.8058)، مما يعكس تميزاً واضحاً في تعزيز العلاقة مع العملاء وضمان رضاهم، وهو مؤشر إيجابي على وجود استراتيجيات فعالة لتقديم قيمة مضافة بعد عملية البيع.

أما العبارة المتعلقة بـ "القدرة على الوفاء باحتياجات الزبائن وفقاً لرغباتهم"، فقد سجلت متوسطاً مرتفعاً أيضاً (3.7864)، مما يدل على وجود فهم جيد لاحتياجات العملاء وقدرة على تلبيتها، وهو أمر ضروري لبناء ولاء العملاء وضمان استمرار التعامل معهم.

ومع ذلك، أظهرت العبارات المتعلقة بـ "استقطاب وتوظيف أفراد متخصصين" و "التركيز على شريحة محددة من الزبائن وخدمتهم بكفاءة" متوسطات أقل نسبياً (3.3883 و 3.3786 على التوالي)، مما يعكس وجود تحديات في تطوير الكفاءات البشرية واستهداف فئات محددة بفعالية. يشير ذلك إلى ضرورة تحسين استراتيجيات التوظيف لضمان جذب المواهب المتخصصة التي تسهم في تعزيز التنافسية، بالإضافة إلى تبني استراتيجيات تسويقية أكثر دقة وابتكاراً لاستهداف الشرائح المختلفة من العملاء وتلبية احتياجاتهم بشكل أفضل.

بصورة عامة، تعكس هذه النتائج وجود مستوى تنافسي جيد، مع أداء قوي في مجالات مثل تقديم المنتجات بأسعار تنافسية، وخدمات ما بعد البيع، وتلبية احتياجات العملاء. لتحسين الأداء بشكل أكبر، يُوصى بزيادة الاستثمار في تطوير الكفاءات البشرية المتخصصة، بالإضافة إلى تحسين استراتيجيات استهداف الشرائح السوقية. كما يمكن تعزيز الابتكار في الخدمات والمنتجات لتقديم عروض فريدة تُعزز من موقع المؤسسة التنافسي في السوق وتُسهم في تحقيق نمو مستدام.

الشكل 3. 11: ترتيب عبارات البعد المتعلق بقياس مستوى التنافسية.



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج EXCEL.

المطلب الثالث: عرض وتحليل إجابات أفراد العينة على فقرات المحور الثاني من الاستبيان الموجه للأفراد والمتعلق بترسيخ مقومات القطاع الصناعي.

1. بعد رأس المال البشري (العمالة):

جدول 3. 30: نتائج تحليل إجابات أفراد العينة على العبارات المتعلقة ببعد رأس المال البشري (العمالة).

الدرجة	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التقييم
26	تسعى المؤسسة لزيادة عدد العمال من خلال توسيع وتنويع النشاط.	3,3398	1,07150	درجة متوسطة
27	يتم الاحتفاظ بالمعارف المتنوعة ومشاركتها بين الموظفين القدامى والجدد.	3,5049	1,03728	درجة عالية
28	تحرص المؤسسة على إشراك الموظفين في دورات تدريبية لتنمية معارفهم ومهاراتهم.	3,2427	1,30959	درجة متوسطة
29	يتم خلق مناصب شغل لأصحاب المهارات التي ترفع من قيمة المنتج.	3,5340	1,24314	درجة عالية
30	تعمل المؤسسة على تدريب الموظفين على المهارات السلوكية.	2,9320	1,01230	درجة متوسطة
	مستوى رأس المال البشري (العمالة) حسب وجهة نظر أفراد العينة	3,3107	0,85577	درجة متوسطة

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS. V 27

تشير نتائج تحليل "بعد رأس المال البشري (العمالة)" إلى أن مستوى رأس المال البشري في المؤسسات الصناعية حسب وجهة نظر أفراد العينة جاء بدرجة متوسطة، حيث بلغ المتوسط الحسابي العام (3.3107)

مع انحراف معياري (0.85577)، تعكس هذه النتائج تبايناً في الجهود المبذولة لتعزيز رأس المال البشري، حيث توجد بعض الممارسات الإيجابية، إلا أن هناك مجالات تحتاج إلى تحسين لتعزيز مساهمة رأس المال البشري في ترسيخ مقومات القطاع الصناعي.

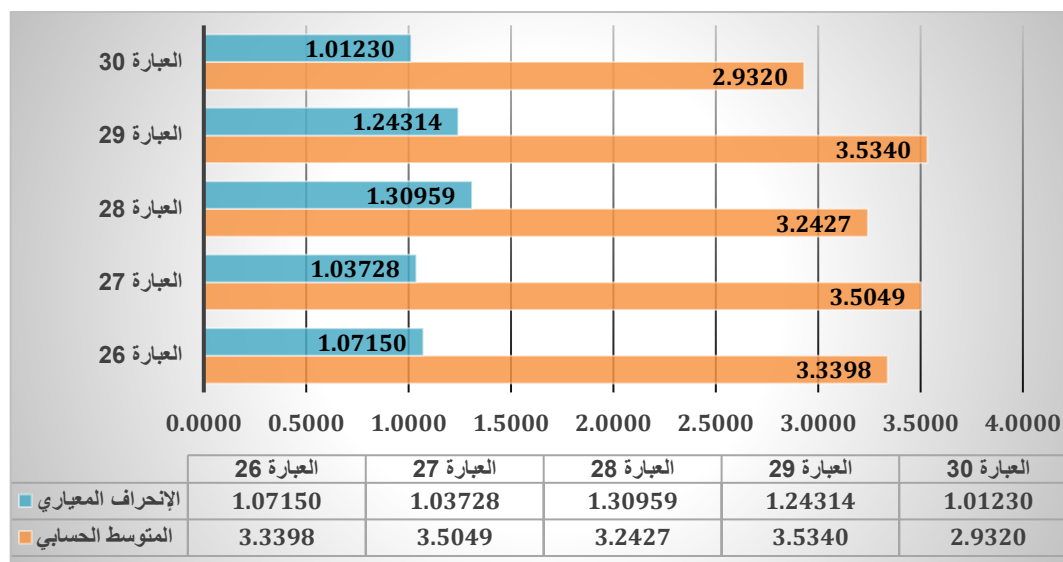
حققت العبارة المتعلقة بـ "خلق مناصب شغل لأصحاب المهارات التي ترفع من قيمة المنتج" أعلى متوسط حسابي (3.5340)، مما يعكس وعي المؤسسات بأهمية استقطاب العمالة الماهرة القادرة على تحسين جودة المنتجات وزيادة تنافسية المؤسسات. كما سجلت العبارة الخاصة بـ "الاحتفاظ بالمعارف المتنوعة ومشاركتها بين الموظفين القدامى والجدد" متوسطاً مرتفعاً (3.5049)، مما يدل على وجود جهود لتعزيز المعرفة التنظيمية ونقلها بين الموظفين، وهو أمر حيوي لاستدامة الأداء وتحسين الإنتاجية.

ومع ذلك، أظهرت العبارات المتعلقة بـ "إشراك الموظفين في دورات تدريبية لتنمية معارفهم ومهاراتهم" (3.2427) و"تدريب الموظفين على المهارات السلوكية" (2.9320) متوسطات أقل، مما يشير إلى نقص في برامج التدريب الموجهة لتنمية القدرات الفنية والسلوكية للعاملين. يشير ذلك إلى حاجة المؤسسات إلى زيادة الاستثمار في تطوير برامج التدريب والتأهيل لضمان تحسين أداء العاملين وتعزيز كفاءاتهم بما يخدم أهداف القطاع الصناعي.

العبارة المتعلقة بـ "زيادة عدد العمال من خلال توسيع وتنويع النشاط" سجلت متوسطاً (3.3398)، مما يعكس وجود جهود لتوسيع النشاط الصناعي وزيادة عدد العمال، لكنها قد تكون محدودة أو غير منتظمة، مما يستدعي تبني استراتيجيات أكثر وضوحاً واستدامة لتوسيع القوى العاملة بما يتماشى مع متطلبات التوسع الصناعي.

بصورة عامة، تعكس هذه النتائج وجود مستوى متوسط في تطوير رأس المال البشري، مع تركيز إيجابي على استقطاب العمالة الماهرة وتعزيز تبادل المعرفة. ومع ذلك، ينبغي تحسين جوانب التدريب والتأهيل الفني والسلوكي، وزيادة الجهود المبذولة لتوسيع النشاط الصناعي بما يعزز من فرص العمل ويساهم في دعم القطاع الصناعي. توصي الدراسة المؤسسات بتطوير خطط استراتيجية متكاملة لتعزيز رأس المال البشري كأحد المقومات الأساسية للنمو الصناعي المستدام

الشكل 3. 12: ترتيب عبارات البعد المتعلق بقياس مستوى رأس المال البشري (العمالة).



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج EXCEL.

2. بعد التكنولوجيا:

جدول 3. 31: نتائج تحليل إجابات أفراد العينة على العبارات المتعلقة ببعد التكنولوجيا.

البيان	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التقييم
31	3,4854	1,01811	درجة عالية
32	3,2330	1,05908	درجة متوسطة
33	3,1456	0,84491	درجة متوسطة
34	3,0097	1,02417	درجة متوسطة
35	2,8350	1,09452	درجة متوسطة
مستوى التكنولوجيا حسب وجهة نظر أفراد العينة			
	3,1417	0,52516	درجة متوسطة

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS. V 27

تشير نتائج تحليل بعد "التكنولوجيا" إلى أن مستوى التكنولوجيا في المؤسسات الصناعية، وفقاً لوجهة نظر أفراد العينة، جاء بدرجة متوسطة، حيث بلغ المتوسط الحسابي العام (3.1417) مع انحراف معياري (0.52516). تُظهر هذه النتائج أن المؤسسات تولي اهتماماً متوسطاً بالجانب التكنولوجي، مع وجود بعض المبادرات الإيجابية التي تحتاج إلى تعزيز وتطوير لتلبية متطلبات التقدم الصناعي.

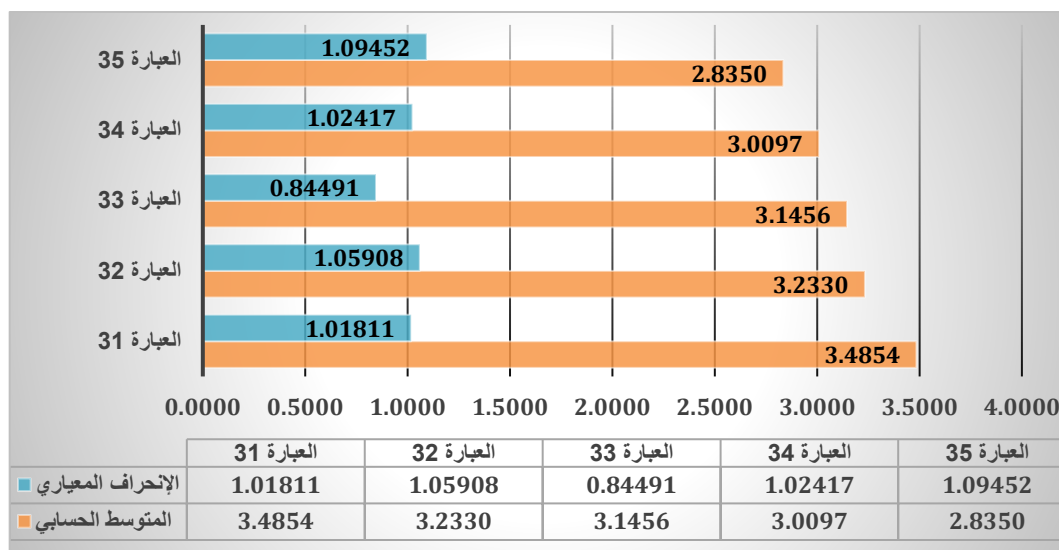
حققت العبارة المتعلقة بـ "تسعي المؤسسة إلى إدخال تقنيات جديدة في العمل" أعلى متوسط حسابي (3.4854)، مما يعكس توجهاً إيجابياً نحو تبني التكنولوجيا الحديثة كوسيلة لتحسين الأداء والإنتاجية. ومع ذلك، يتضح أن هذا الجهد يقتصر في الغالب على مراحل محددة، حيث أن متوسط العبارة الخاصة بـ "الاستجابة السريعة للتطورات التكنولوجية الخاصة بمجال الإنتاج" جاء أقل (3.2330)، مما يشير إلى أن المؤسسات قد تواجه تحديات في متابعة التطورات التكنولوجية بشكل فعال وسريع.

فيما يخص تطوير الوسائل التكنولوجية، سجلت العبارة المتعلقة بـ "عمل المؤسسة على تطوير وسائلها التكنولوجية" متوسطاً (3.1456)، وهو مؤشر على أن هذه الجهود موجودة لكنها غير كافية لتعزيز قدرة المؤسسات على تحقيق التنافسية المطلوبة. بالإضافة إلى ذلك، يُظهر المتوسط المنخفض للعبارة الخاصة بـ "حرص المؤسسة على تدريب الموظفين على المهارات الرقمية" (2.8350) نقصاً واضحاً في استراتيجيات التدريب الرقمي، مما يؤثر على قدرة العاملين على التكيف مع التحولات التكنولوجية.

العبارة المتعلقة بـ "استقطاب المواهب لتكوين وإعداد إطارات المؤسسة" سجلت متوسطاً (3.0097)، مما يشير إلى أن استقطاب المواهب يتم بدرجة متوسطة ولا يزال بحاجة إلى خطط محكمة لضمان توفير الكفاءات اللازمة لتعزيز التكنولوجيا وتطويرها.

بصورة عامة، تعكس هذه النتائج وجود مستوى متوسط من تبني التكنولوجيا وتطويرها في المؤسسات الصناعية، مع إشارات إيجابية محدودة في إدخال التقنيات الجديدة. ومع ذلك، فإن التحديات المرتبطة بالاستجابة للتطورات التكنولوجية، وضعف الاستثمار في تدريب العاملين على المهارات الرقمية، والاهتمام المحدود باستقطاب المواهب تُشكل عقبات أمام تحقيق الاستفادة القصوى من التكنولوجيا. توصي الدراسة المؤسسات بضرورة وضع استراتيجية شاملة لتطوير البنية التكنولوجية، تتضمن خططاً واضحة لتدريب الموظفين، وتعزيز الاستجابة للتطورات التكنولوجية، واستقطاب المواهب القادرة على قيادة التغيير التكنولوجي ودعمه.

الشكل 3. 13: ترتيب عبارات البعد المتعلق بقياس مستوى التكنولوجيا.



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج EXCEL.

3. بعد الإدارة:

جدول 3. 32: نتائج تحليل إجابات أفراد العينة على العبارات المتعلقة بسبع الإدارة.

العبارة	المتوسط الانحراف الحسابي المعياري	درجة التقييم
36 نظم المعلومات وقواعد البيانات المتكاملة للمؤسسة تساهم في اتخاذ القرارات بكفاءة وفعالية.	3,3689	1,04778 درجة متوسطة
37 تقوم المؤسسة بمراجعة وتقييم عملياتها الإدارية وتطويرها بصفة مستمرة للتقليل من الأخطاء وتحقيق الاداء المتميز.	3,4175	1,05277 درجة عالية
38 نظم المعلومات وقواعد البيانات المتكاملة للمؤسسة تساهم في تحسين أداء الأعمال	3,4660	1,02723 درجة عالية
39 يتميز الهيكل التنظيمي للمؤسسة بالمرونة.	3,4757	1,02751 درجة عالية
40 يتم الاعتماد على أساليب الإدارة الحديثة كإدارة الأزمات، الإدارة بالأهداف... الخ	3,2816	1,03296 درجة متوسطة
مستوى الإدارة حسب وجهة نظر أفراد العينة	3,4019	0,57836 درجة متوسطة

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS. V 27

أظهرت نتائج تحليل بعد "الإدارة" أن مستوى الإدارة في المؤسسات الصناعية، وفقاً لآراء أفراد العينة، جاء بدرجة تقييم متوسطة، حيث بلغ المتوسط الحسابي العام (3.4019) مع انحراف معياري (0.57836)، هذه النتائج تعكس صورة جزئية حول كيفية تأثير الأنظمة الإدارية على أداء المؤسسة، حيث تشير إلى وجود ممارسات إدارية جيدة إلى حد ما ولكنها بحاجة إلى مزيد من التطوير والتحسين لتحقيق مستويات أعلى من الكفاءة والفعالية بالنظر إلى التفاصيل، نجد أن بعض مكونات الإدارة مثل استخدام نظم المعلومات وقواعد البيانات المتكاملة لدعم اتخاذ القرارات وتحسين الأداء كانت أقل تأثيراً مما هو متوقع، في حين أن بعض العناصر الأخرى مثل الهيكل التنظيمي ومرونته بدت أكثر إيجابية.

من بين العبارات التي تم تحليلها، كانت العبارة المتعلقة بنظم المعلومات وقواعد البيانات المتكاملة وأثرها في اتخاذ القرارات بكفاءة وفعالية قد حصلت على متوسط حسابي قدره (3.3689)، مما يشير إلى أن نظم المعلومات تُستخدم في بعض الحالات لدعم اتخاذ القرارات، لكن تبقى فعالية هذه الأنظمة تحت المتوسط، ويبدو أن المؤسسات بحاجة إلى تحسين التكامل بين النظم المعتمدة لضمان دعم فعال للمسؤولين في اتخاذ القرارات. وهذا يشير إلى أن المؤسسات قد تفتقر إلى الأنظمة المتطورة أو أن هناك صعوبة في دمج الأنظمة المختلفة بشكل كفاء.

أما مراجعة وتقييم العمليات الإدارية بشكل مستمر، فقد حصلت على متوسط (3.4175)، مما يعكس أن المؤسسات تعطي اهتماماً كبيراً لمراجعة وتقييم العمليات الإدارية لتحسين الأداء وتقليل الأخطاء، وهو ما يشير إلى وعي متزايد لدى المؤسسات بأهمية هذه العمليات لتحقيق أداء متميز. ومع ذلك، لا يزال هناك مجال لتحسين هذه العمليات من خلال تعزيز آليات التقييم وضمان أن تكون هذه المراجعات منهجية ومعتمدة على بيانات دقيقة.

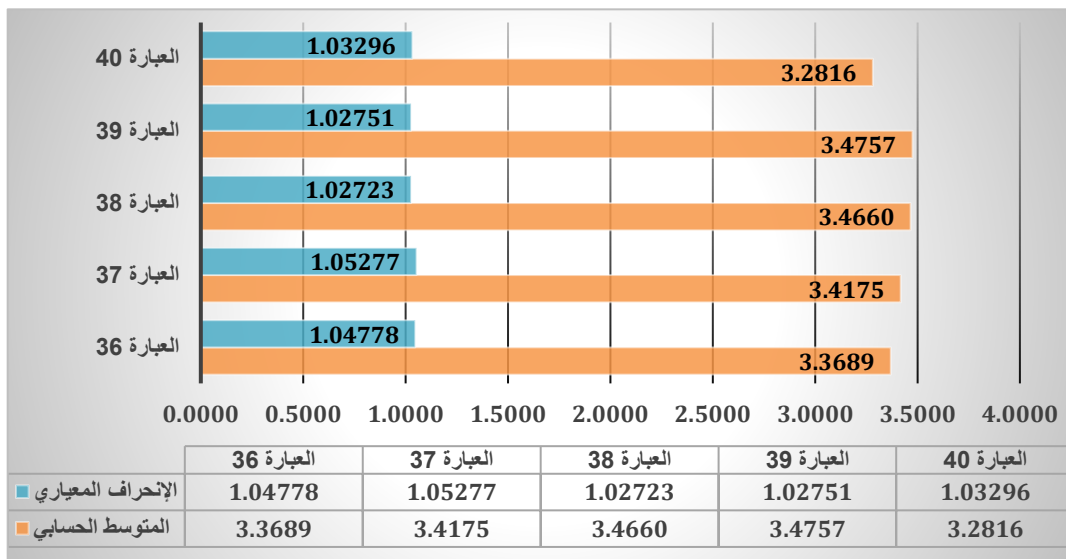
فيما يتعلق بنظم المعلومات وقواعد البيانات المتكاملة وأثرها على تحسين أداء الأعمال، فقد حصلت على متوسط (3.4660)، وهو ما يعكس أن هذه النظم تُسهم بشكل جيد في تحسين الأداء، مما يشير إلى أن المؤسسات قد بدأت تدرك أهمية التكنولوجيا في تعزيز القدرة التنافسية. ولكن على الرغم من ذلك، فإن هذه النتيجة تشير إلى أن هناك إمكانيات لتحسين النظام بحيث يصبح أكثر تكاملاً وتخصصاً في دعم كافة جوانب الإدارة.

أما الهيكل التنظيمي للمؤسسة ومرونته، فقد حقق أعلى متوسط (3.4757)، مما يعكس أن بعض المؤسسات تتمتع بمرونة كافية في هيكلها التنظيمي تمكنها من التكيف مع التغيرات وتطوير الأداء. تعد هذه النتيجة مؤشراً إيجابياً على أن المؤسسات التي تتمتع بهياكل مرنة قادرة على استيعاب التغيرات المتسارعة في بيئة العمل، ما يساعد على استدامة الأداء العالي.

بالنسبة لـ الاعتماد على أساليب الإدارة الحديثة مثل إدارة الأزمات والإدارة بالأهداف، فقد حصلت على متوسط (3.2816)، وهو ما يعكس استخداماً محدوداً لهذه الأساليب، إذ لا تعتمد جميع المؤسسات بشكل كافٍ على الأساليب الإدارية الحديثة في تسير عملياتها. هذا يشير إلى ضرورة تعزيز التدريب على هذه الأساليب لضمان تطبيقها بشكل فعال في التعامل مع التحديات المختلفة.

في الختام، تشير النتائج إلى أن مستوى الإدارة في المؤسسات الصناعية يتمتع بممارسات جيدة في بعض الجوانب، مثل مرونة الهيكل التنظيمي واستخدام نظم المعلومات لتحسين الأداء، ولكن يظل هناك العديد من المجالات التي تحتاج إلى تحسين، مثل تكامل نظم المعلومات وتوسيع استخدام أساليب الإدارة الحديثة. بناءً على هذه النتائج، يُوصى بتحسين التكامل بين الأنظمة الرقمية وتوسيع تدريب الموظفين على الأساليب الحديثة، مما يمكن المؤسسات من تحقيق أداء أعلى ومنافسة أكثر فعالية في السوق.

الشكل 3. 14: ترتيب عبارات البعد المتعلق بقياس مستوى الإدارة.



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج EXCEL.

4. بعد السياسات والحكومات:

جدول 3. 33: نتائج تحليل إجابات أفراد العينة على العبارات المتعلقة بسعد السياسات والحكومات.

العبارة	المتوسط الانحراف الحسابي المعياري	درجة التقييم
41 الاستفادة من الأنظمة الجبائية التحفيزية يساهم في دعم المشاريع وتوسيعها.	3,4951 1,03728	درجة عالية
42 تستفيد المؤسسة من صناديق الدعم لترقية وحماية المنتجات الصناعية.	3,6602 1,10749	درجة عالية
43 سهولة الإجراءات التي تضعها الدولة للمقاولين ساعدت المؤسسة على البدء في المشروع وتوسعه بسرعة.	2,4078 1,05195	درجة متوسطة
44 تساهم أجهزة المرافقة المقاولاتية في دعم المقاولين وحصولهم على المعلومات.	3,6796 1,06838	درجة عالية
45 المناخ التنظيمي للمؤسسة يشجع على الاستثمار.	2,8544 1,30915	درجة متوسطة
مستوى السياسات والحكومات حسب وجهة نظر أفراد العينة	3,2194 0,47570	درجة متوسطة

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS. V 27.

أظهرت نتائج تحليل بعد "السياسات والحكومات" أن تقييم مستوى تأثير السياسات الحكومية على المؤسسات الصناعية جاء بدرجة متوسطة، حيث بلغ المتوسط الحسابي العام (3.2194) مع انحراف معياري (0.47570). هذه النتائج تشير إلى أن السياسات الحكومية تؤثر بشكل إيجابي في بعض المجالات، لكن هناك أيضًا بعض الجوانب التي تحتاج إلى تحسين لتحقيق تأثير أكثر فعالية على دعم المشاريع الصناعية. العبارة التي حصلت على أعلى متوسط هي "تستفيد المؤسسة من صناديق الدعم لترقية وحماية المنتجات الصناعية"، حيث بلغ متوسطها (3.6602)، مما يعكس استفادة المؤسسات بشكل كبير من الدعم الحكومي لحماية المنتجات المحلية وتعزيز قدرتها التنافسية. هذا يشير إلى أن الحكومة توفر حوافز فعالة يمكن أن تساهم في نجاح المؤسسات الصناعية، مما يتيح لها التوسع والنمو. كما أن "أجهزة المرافقة المقاولاتية" في دعم المقاولين وحصولهم على المعلومات "قد حصلت على متوسط (3.6796)، وهو ما يعكس أهمية

الدعم المؤسسي الذي تقدمه هذه الأجهزة لتسهيل استفادة المقاولين من المعلومات الحيوية التي تساعدهم في توسيع مشاريعهم.

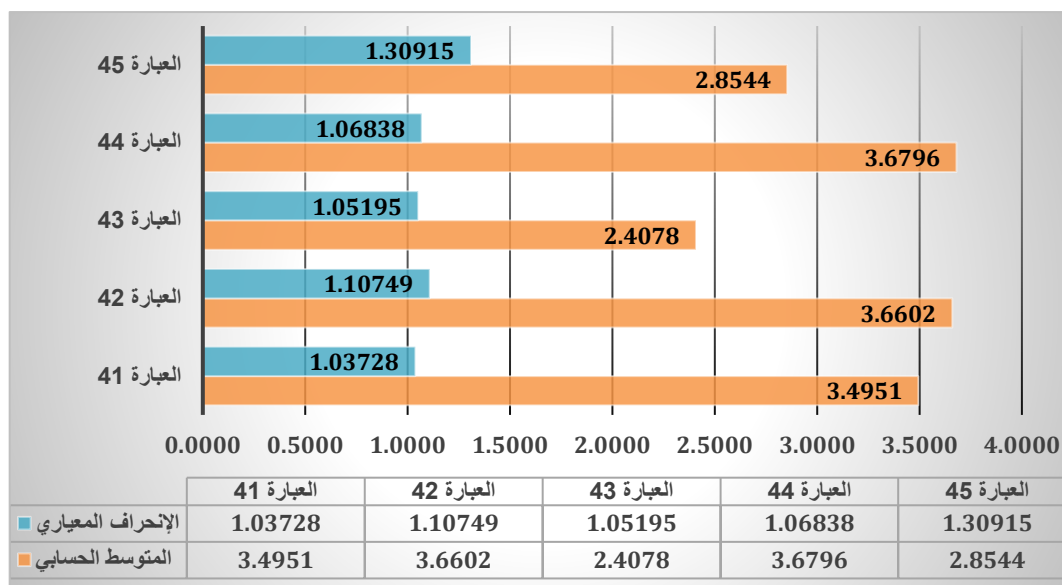
من جهة أخرى، الاستفادة من الأنظمة الجبائية التحفيزية حصلت على متوسط (3.4951)، مما يعني أن النظام الجبائي التحفيزي له تأثير إيجابي في دعم المشاريع الصناعية وتوسيع نطاقها، إلا أن هناك مجالاً أكبر لتحسين فعالية هذه الأنظمة لتحقيق استفادة أكبر.

أما سهولة الإجراءات التي تضعها الدولة للمقاولين، فقد حصلت على متوسط منخفض نسبياً (2.4078)، مما يشير إلى أن الإجراءات الحكومية، رغم وجود تحفيزات معينة، قد تكون معقدة أو تحتاج إلى تبسيط لتحقيق تسهيل أكبر للمقاولين عند البدء في مشاريعهم أو توسيعها. قد تعكس هذه النتيجة بعض القيود الإدارية أو البيروقراطية التي قد تواجهها المؤسسات خلال مراحل مختلفة من تطورها.

بالنسبة لـ المناخ التنظيمي للمؤسسة وتشجيعه على الاستثمار، فقد حصلت على متوسط (2.8544)، مما يشير إلى أن المناخ التنظيمي في بعض المؤسسات قد لا يكون مشجعاً بما فيه الكفاية للاستثمار، وهو ما يتطلب تحسين السياسات الداخلية للمؤسسات لتشجيع جذب الاستثمارات.

في الختام، تشير النتائج إلى أن هناك سياسات حكومية ملائمة لدعم المؤسسات الصناعية، مثل صناديق الدعم وتسهيل الحصول على المعلومات من خلال أجهزة المرافقة، لكنها قد تحتاج إلى مزيد من التحسين في بعض المجالات مثل تبسيط الإجراءات الحكومية وتوفير بيئة تنظيمية أكثر تشجيعاً للاستثمار. بناءً على هذه النتائج، يُوصى بتحسين الإجراءات الحكومية لتسهيل بدء المشاريع وتطويرها، بالإضافة إلى تعزيز المناخ التنظيمي داخل المؤسسات لتحفيز المزيد من الاستثمارات.

جدول 3. 34: ترتيب عبارات البعد المتعلق بقياس مستوى الإدارة.



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج EXCEL.

5. بعد المواد الأولية:

جدول 3. 35: نتائج تحليل إجابات أفراد العينة على العبارات المتعلقة بسبع المواد الأولية.

العبارة	المتوسط الانحراف الحسابي المعياري	درجة التقييم
46 يتم الاعتماد على المواد الأولية المحلية في الإنتاج.	2,9806 0,91802	درجة متوسطة
47 يتم البحث المستمر عن المواد الأولية البديلة لتخفيض التكلفة والتوسع في المشاريع.	4,1748 0,58456	درجة عالية
48 تتم المشاركة في نشاطات المناولة من خلال إنتاج مستلزمات للمؤسسات الكبرى.	2,7573 1,14160	درجة متوسطة
49 تتم المشاركة في نشاطات المناولة للحصول على مستلزمات الإنتاج بأقل تكلفة.	3,5631 1,00655	درجة عالية
50 تتخبط المؤسسة في شبكة تمويل خاصة تشرف على عملية تنظيم وتحسين التمويل بالمواد الأولية.	3,5922 1,07043	درجة عالية
مستوى المواد الأولية حسب وجهة نظر أفراد العينة	3,4136 0,40706	درجة عالية

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS. V 27.

أظهرت نتائج تحليل بعد "المواد الأولية" أن تقييم مستوى تأثير المواد الأولية على الإنتاج في المؤسسات جاء بدرجة عالية، حيث بلغ المتوسط الحسابي العام (3.4136) مع انحراف معياري (0.40706). هذه النتائج تشير إلى أن المؤسسات تولي اهتمامًا كبيرًا في إدارة المواد الأولية بشكل فعال، مما يعكس أهمية هذا البعد في دعم استمرارية الإنتاج وتوسيع المشاريع الصناعية.

العبارة التي حصلت على أعلى متوسط هي "يتم البحث المستمر عن المواد الأولية البديلة لتخفيض التكلفة والتوسع في المشاريع"، حيث بلغ متوسطها (4.1748)، مما يدل على أن المؤسسات تركز بشكل كبير على البحث والابتكار في توفير المواد الأولية البديلة كوسيلة لتخفيض التكاليف وتعزيز قدرتها التنافسية.

يُظهر هذا التوجه اهتمام المؤسسات بتقليل التكاليف وزيادة الكفاءة التشغيلية من خلال تحسين إدارة المواد الأولية.

كما أن "تتم المشاركة في نشاطات المناولة للحصول على مستلزمات الإنتاج بأقل تكلفة" قد حصلت على متوسط (3.5631)، مما يشير إلى أن المؤسسات تسعى إلى تقليل تكاليف الإنتاج عبر المشاركة في الأنشطة المتعلقة بالمناولة، وهو ما يعكس حرصها على الحصول على المواد الأولية بأقل تكلفة ممكنة لزيادة الكفاءة الاقتصادية.

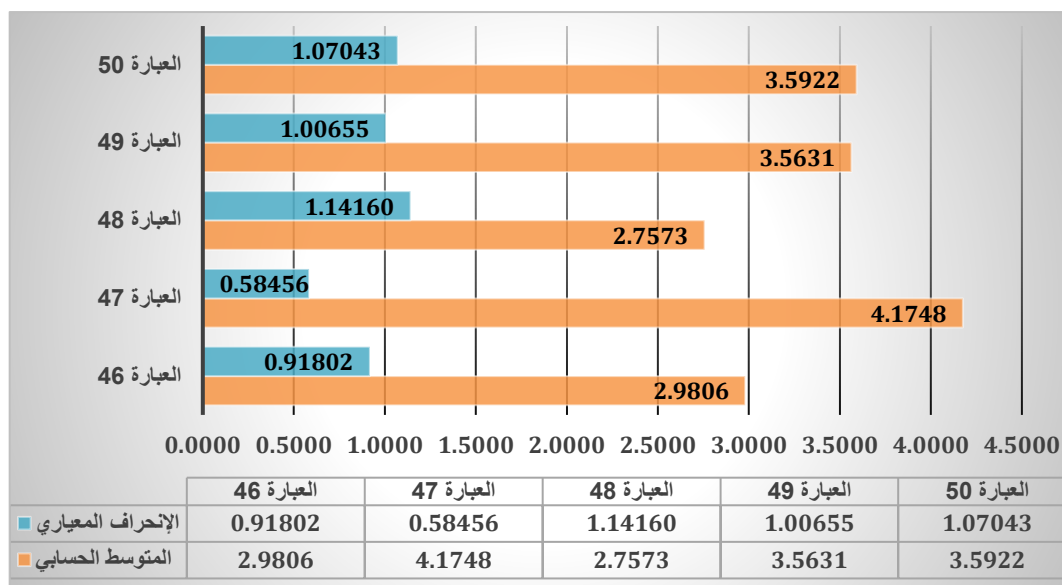
إضافة إلى ذلك، "تتخرط المؤسسة في شبكة تموين خاصة تشرف على عملية تنظيم وتحسين التموين بالمواد الأولية" قد حصلت على متوسط (3.5922)، مما يعكس أن المؤسسات تعتمد على شبكات تموين منسقة لضمان استمرارية الحصول على المواد الأولية بالجودة والكميات المطلوبة، وهو ما يعزز قدرتها على تلبية احتياجات الإنتاج بكفاءة.

أما بالنسبة لـ "يتم الاعتماد على المواد الأولية المحلية في الإنتاج"، فقد حصلت على متوسط (2.9806)، مما يشير إلى أن الاعتماد على المواد الأولية المحلية في الإنتاج هو عنصر متوسط الأهمية بالنسبة للمؤسسات، ما قد يعكس تحديات في توافر هذه المواد محلياً أو تفضيلها للمواد المستوردة في بعض الحالات.

فيما يتعلق بـ "تتم المشاركة في نشاطات المناولة من خلال إنتاج مستلزمات للمؤسسات الكبرى"، حصلت على متوسط (2.7573)، وهو ما يشير إلى أن المؤسسات قد لا تشارك بشكل كبير في هذه الأنشطة، وبالتالي قد تحتاج إلى تعزيز مشاركتها في هذا المجال لتوسيع نطاق إنتاجها وتقليل التكاليف.

في الختام، تشير النتائج إلى أن المؤسسات تولي اهتماماً كبيراً للبحث عن بدائل للمواد الأولية وتشارك في الأنشطة التي تساعد في خفض تكاليف الإنتاج وضمان الحصول على المواد اللازمة بشكل مستمر. إلا أنه هناك مجال لتحسين الاعتماد على المواد الأولية المحلية وزيادة المشاركة في نشاطات المناولة مع المؤسسات الكبرى لتحقيق أقصى استفادة من هذه الموارد.

الشكل 3. 15: ترتيب عبارات البعد المتعلق بقياس مستوى المواد الأولية.



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج EXCEL.

المبحث الثالث: تحليل البيانات باستخدام نمذجة المعادلات الهيكلية - طريقة المربعات الصغرى

الجزئية باستعمال برنامج 4 SMART PLS:

أصبح اختبار الفرضيات الإحصائية من أهم الخصائص التي تميز البحوث الميدانية والتجريبية والهدف الأساسي من اختبار الفرضيات هو استنتاج خصائص المجتمع أو بعضها من ملاحظة العينة التي أخذت منه.

وقد استخدمنا في هذه الدراسة لاختبار فرضيات الدراسة نمذجة المعادلات الهيكلية القائمة على المربعات الصغرى الجزئية (Partial Least Squares) وتسمى أيضا نمذجة مسار PLS، "وتستخدم النمذجة القائمة على التغير أساسا لتأكيد أو رفض نظريات البحث، كما تستخدم نمذجة المعادلات الهيكلية القائمة على المربعات الصغرى الجزئية أساسا لتطوير النظريات في البحوث الوصفية، وهذا بواسطة التركيز على تفسير التغير الذي يحدث في المتغيرات التابعة عند قيامنا بفحص النموذج"¹.

يتم تقييم نموذج البحث حسب منهجية نمذجة المعادلات الهيكلية (طريقة المربعات الصغرى الجزئية) بالاعتماد على برنامج SMART PLS، عبر مرحلتين أولاً تقييم واختبار العلاقة الارتباطية بين متغيرات الدراسة والمؤشرات التابعة لها وتسمى هذه المرحلة بالتقييم القياسي للنموذج Assessment of Measurement Model، أما المرحلة الثانية وهي مرحلة تقييم جودة واختبار العلاقة بين المتغيرات الكامنة ببعضها البعض داخل نموذج الدراسة وتسمى بمرحلة التقييم الهيكلي للنموذج² structural Model Assessment of.

1 جوزيف، هاير؛ توماس، هالت؛ كريستيان، غينكل؛ وماركو، زارستد، مرجع سبق ذكره، ص 23-24.

2 سارة، ماضي. (2024). دور التفكير الإبداعي في تبني الاستراتيجية الخضراء في المؤسسات الناشئة - دراسة حالة الجزائر -، أطروحة دكتوراه علوم، تخصص مقاولاتية، جامعة 8 ماي 1945، ص 157.

المطلب الأول: تقييم نموذج القياس.

ولتقييم نموذج القياس نستخدم مؤشرات الصدق التقاربي والتحقق من عدم وجود مشكلة التعدد الخطي وكذا الصدق التمايزي.

1. الصدق التقاربي وموثوقية النموذج والتحقق من عدم وجود مشكلة التعدد الخطي:

جدول 3. 36: الصدق التقاربي وموثوقية النموذج والتحقق من عدم وجود مشكلة التعدد الخطي
لنموذج الدراسة (محور النشاط المقاولاتي)

المتغير	العوامل	العبارات	معامل التحميل (FL)	ألفا كرونباخ	RHO-A	الموثوقية المركبة (CR)	متوسط التباين المستخرج (AVE)	التعدد الخطي (VIF)
النشاط المقاولاتي	خلق القيمة	العبارة 1	0.870	0.876	0.889	0.910	0.670	2.679
		العبارة 2	0.805					2.328
		العبارة 3	0.832					2.106
		العبارة 4	0.711					2.007
		العبارة 5	0.865					2.703
	استثمار الفرص وتطويرها	العبارة 6	0.802	0.874	0.879	0.908	0.666	2.383
		العبارة 7	0.865					2.821
		العبارة 8	0.813					2.034
		العبارة 9	0.854					3.395
		العبارة 10	0.739					2.395
	الإبداع	العبارة 11	0.810	0.882	0.884	0.914	0.679	2.092
		العبارة 12	0.803					1.869
		العبارة 13	0.848					2.607

2.295					0.831	العبارة 14		
2.370					0.827	العبارة 15		
2.593					0.797	العبارة 16		
3.501					0.902	العبارة 17		
2.917	0.667	0.909	0.896	0.876	0.885	العبارة 18	المخاطرة	
1.894					0.735	العبارة 19		
1.602					0.751	العبارة 20		
2.765					0.800	العبارة 21		
3.010					0.843	العبارة 22		
2.907	0.678	0.913	0.896	0.882	0.851	العبارة 23	التنافسية	
2.308					0.859	العبارة 24		
2.024					0.760	العبارة 25		

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات (SMART PLS 4)

جدول 3. 37: الصدق التقاربي وموثوقية النموذج والتحقق من عدم وجود مشكلة التعدد الخطي

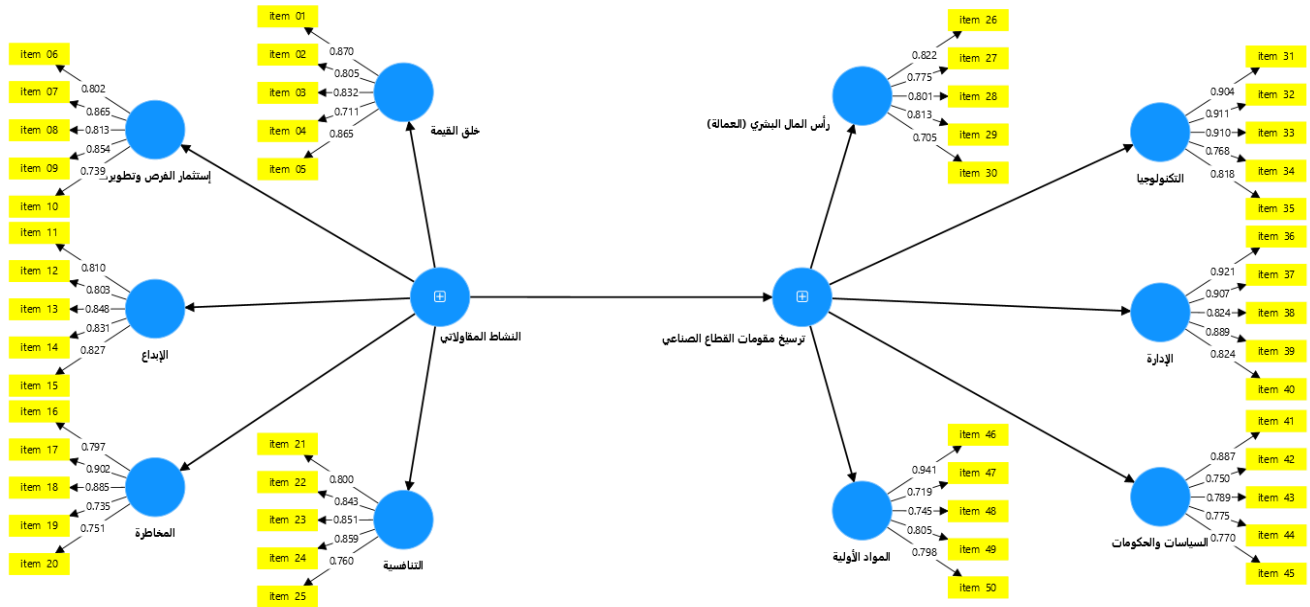
لنموذج الدراسة (محور ترسيخ مقومات القطاع الصناعي).

المتغير	العوامل	العبارات	معامل التحميل (FL)	ألفا كرونباخ	RHO-A	الموثوقية المركبة (CR)	متوسط التباين المستخرج (AVE)	التعدد الخطي (VIF)
ترسيخ مقومات القطاع الصناعي	رأس المال البشري (العمالة)	العبارة 26	0.822	0.843	0.849	0.889	0.615	2.008
		العبارة 27	0.775					1.867
		العبارة 28	0.801					1.802
		العبارة 29	0.813					2.083

1.580					0.705	العبارة 30		
4.176					0.904	العبارة 31		
4.743					0.911	العبارة 32		
3.747	0.747	0.936	0.924	0.914	0.910	العبارة 33	التكنولوجيا	
2.616					0.768	العبارة 34		
2.213					0.818	العبارة 35		
4.687					0.921	العبارة 36		
4.162					0.907	العبارة 37		
2.410	0.764	0.942	0.931	0.922	0.824	العبارة 38	الإدارة	
3.263					0.889	العبارة 39		
2.392					0.824	العبارة 40		
2.633					0.887	العبارة 41		
2.090					0.750	العبارة 42		
2.122	0.633	0.896	0.888	0.856	0.789	العبارة 43	السياسات والحكومات	
1.951					0.775	العبارة 44		
2.141					0.770	العبارة 45		
4.147					0.941	العبارة 46		
2.561					0.719	العبارة 47		
2.326	0.648	0.901	0.895	0.867	0.745	العبارة 48	المواد الأولية	
2.328					0.805	العبارة 49		
2.230					0.798	العبارة 50		

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات (SMART PLS 4)

الشكل 3. 16:الصدق التقاربي وموثوقية النموذج والتحقق من عدم وجود مشكلة التعدد الخطي



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات (SMART PLS 4)

استنادًا إلى الجدول والشكل السابق، يظهر أن معاملات التحميل (Factor Loadings) لجميع العوامل تجاوزت القيمة (0.7). بالإضافة إلى ذلك، فإن معاملات ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha)، والموثوقية المركبة (Composite Reliability)، وقيم (RHO-A) كانت جميعها أعلى من الحد الأدنى المقبول وهو (0.7). كما يتضح أن متوسط التباين المستخرج (Average Variance Extracted) لكل العوامل كان ذا دلالة إحصائية ومقبولاً، حيث تجاوزت قيمه لجميع العوامل (0.50)، مما يشير إلى أن كل متغير كامن يفسر أكثر من نصف التباين الخاص بعوامله. علاوة على ذلك، لا توجد أي مشكلات تتعلق بالتعدد الخطي في النموذج، إذ كانت جميع قيم (VIF) أقل من الحد المسموح به وهو (5). بناءً على ذلك، يمكن استنتاج أن النموذج يحقق شروط الصدق التقاربي، وموثوقية القياسات، وخلوه من مشكلة التعدد الخطي، وذلك وفقاً للمعايير التي حددها (Hair, Hult, Ringle, & Sarstedt, 2017).

2. الصديق التمايزي:

هنا نقيس اختلاف المتغيرات، ويجب أن تكون قيمة العلاقة بين المتغير ونفسه أكبر من قيمة العلاقة مع متغير آخر لكي نقول بأن الأبعاد مستقلة حسب معيار Fornell-Larcker¹.

جدول 3. 38: الصديق التمايزي

رأس المال البشري (العمالة)	خلق القيمة	المواد الأولية	المخاطرة	السياسات والحكومات	التنافسية	التكنولوجيا	الإدارة	الإبداع	استثمار الفرص وتطويرها
									0.816
								0.824	0.523
							0.874	0.364	0.211
						0.864	0.590	0.324	0.227
					0.823	0.196	0.125	0.367	0.262
				0.796	0.032	0.342	0.487	0.248	0.276
			0.817	0.101	0.568	0.200	0.043	0.456	0.252
		0.805	-0.128	0.267	-0.158	0.347	0.411	0.156	0.056
	0.819	0.075	0.427	0.061	0.342	0.138	0.116	0.394	0.321
0.784	0.220	0.436	0.189	0.572	0.134	0.601	0.680	0.379	0.356

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات (SMART PLS 4)

1 Hair, J. F., Hult, T. T., Ringle, C. M., & Sarstedt, M. (2017). *A primer on partial least squares structural equation modeling (PLS-SEM)*. USA: SAGE. P148.

استنادًا إلى الجدول أعلاه يتضح بأن جميع المتغيرات الكامنة لها علاقة أكبر مع نفسها مقارنة مع متغير آخر، ومنه يمكننا قبول الصدق التمييزي للنموذج.

المطلب الثاني: تقييم النموذج الهيكلي.

بعد التأكد من أن عملية بناء نموذج الدراسة موثوقة وصالحة، يتم خلال هذه المرحلة تقييم النموذج الهيكلي أو البنائي (Structural model)، حيث يشمل فحص القدرات التنبؤية للنموذج والعلاقات بين البنات، باستخدام مؤشرات التطابق كما هو موضح أدناه حيث يتكون تقييم النموذج الهيكلي من خمس اختبارات مختلفة:

- معامل التحديد R مربع.
- حجم التأثير F مربع.
- جودة التنبؤ Q مربع.
- جودة المطابقة GOF.
- المسارات واختبار الفرضيات.

1. معامل التحديد (R Square):

يعتبر المقياس الأكثر استخدامًا لتقييم النموذج الهيكلي هو معامل التحديد (قيمة R^2)، وهو مقياس القوة التنبؤية للنموذج يتم حسابه بمربع الارتباط بين القيم الفعلية للمبنى الداخلي المحدد وبين قيمة المتغير المتنبئ به، يمثل هذا المعامل مجموع التأثيرات للمتغيرات الكامنة الخارجية على المتغير الكامن الداخلي، أي أنه يمثل مقدار التباين في المباني الداخلية المفسر بواسطة جميع المباني الخارجية المرتبطة بها ولأن R^2 هو مربع الارتباط بين لقيم الفعلية وبين القيم المتنبئ بها، فإنه يشمل جميع البيانات التي استخدمت في تقدير النموذج للحكم على القدرة التنبؤية للنموذج¹، وفيما يلي معامل التحديد المتحصل عليه في الدراسة:

1 جوزيف هاير، توماس هالت، كريستيان غينكل، ماركوزارستد. (2020)، الأساس في نمذجة المعادلات الهيكلية بالمربعات الصغرى الجزئية، ترجمة زكرياء بلخامسة، مركز الكتاب الأكاديمي: عمان، ص 263.

جدول 3. 39: معامل التحديد R²

المتغيرات التابعة	R ²	R ² AJUSTED	حجم التفسير (الأثر)
ترسيخ مقومات القطاع الصناعي	0.524	0.518	متوسط

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات (SMART PLS 4)

تعكس نتائج معامل التحديد (R^2) الموضحة في الجدول قوة التفسير أو القدرة التنبؤية للنموذج المستخدم في الدراسة. حيث تُظهر قيمة معامل التحديد للمتغير التابع "ترسيخ مقومات القطاع الصناعي" بأنها بلغت (0.524)، مما يعني أن المتغيرات الكامنة الخارجية المرتبطة بهذا المتغير تفسر حوالي 52.4% من التباين الكلي فيه. وتُعد هذه النسبة وفق الأدبيات الإحصائية دلالة على تأثير متوسط.

أما القيمة المعدلة لمعامل التحديد (R^2 Adjusted) التي بلغت (0.518)، فهي تأخذ في الحسبان عدد المتغيرات المستقلة المدرجة في النموذج وحجم العينة، مما يعزز من دقة التفسير دون المبالغة فيه.

بالاعتماد على هذه النتائج، يمكن القول إن النموذج يُظهر قدرة متوسطة في تفسير التباين في المتغير "ترسيخ مقومات القطاع الصناعي"، ما يشير إلى وجود عوامل أخرى غير مشمولة في الدراسة قد تكون لها تأثير إضافي على هذا المتغير.

2. حجم الأثر (F-Square):

بالإضافة إلى تقييم قيم R^2 لجميع المباني الداخلية، يمكن استخدام التغير في قيمة R^2 عند حذف مبنى خارجي محدد من النموذج لتقييم ما إذا كان المبنى محذوف له تأثير جوهري على المباني الداخلية، ويشار إلى هذا المقياس باسم حجم الأثر (Effect size) وينصح باستعماله بشكل متزايد من قبل محري المجالات والمراجعين، وكقاعدة عامة لتقييم حجم الأثر، فإن قيمة أقل من (0.02) تمثل تأثيراً صغيراً للمتغير الكامن الخارجي، وتمثل القيمة من (0.15) إلى (0.34) تأثيراً متوسطاً للمتغير الكامن الخارجي، وتمثل القيمة أكبر من (0.35) تأثيراً قوياً للمتغير الكامن الخارجي، أما قيمة حجم التأثير التي تكون أصغر من (0.02) فتشير إلى عدم وجود أي تأثير للمتغير الكامن الخارجي (هاير وآخرون، 2020، ص 267).

جدول 3. 40: معامل حجم الأثر (F-Square)

F-square	النشاط المقاولاتي - ترسيخ مقومات القطاع الصناعي
1.101	

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات (SMART PLS 4)

تعكس نتائج حجم الأثر (F-Square) دور المتغيرات الكامنة الخارجية في تفسير التباين في المتغيرات الكامنة الداخلية. وفقًا للنتائج الواردة، بلغت قيمة حجم الأثر للمتغير الكامن الخارجي "النشاط المقاولاتي" في تأثيره على المتغير الكامن الداخلي "ترسيخ مقومات القطاع الصناعي" (1.101)، مما يُظهر تأثيرًا قويًا وفقًا للمعايير التي حددها (Hair وآخرون، 2020).

بناءً على هذه القيمة، يمكن القول أن "النشاط المقاولاتي" يساهم بدرجة محدودة في تفسير التباين في "ترسيخ مقومات القطاع الصناعي". ومع ذلك، فإن هذا التأثير ليس معدومًا، بل يُشير إلى وجود ارتباط ملحوظ بين المتغيرين وإن كان التأثير ليس كبيرًا، وللتأكد من مؤشرات جودة النموذج واعتماده مستقبلاً قمنا بحساب جودة المطابقة (GOF) كما يلي:

3.2.3 جودة المطابقة: يعتمد معيار جودة المطابقة (Goodness of Fit (GoF) على تحديد ما إذا كان نموذج الدراسة صالحًا أم لا على معايير GoF (أقل من 0.1 = غير مناسب، من 0.1 إلى 0.25 = مطابقة صغيرة، من 0.25 إلى 0.36 = مطابقة مناسبة، أعلى من 0.36 = مطابقة كبيرة) وهو يحسب بالقانون التالي¹:

$$GOF = \sqrt{(R^2 \times AVE)}$$

وفي هذه الدراسة قد بلغ (0.49) ومنه نستنتج بأن نموذج الدراسة يتمتع بمطابقة كبيرة.

1 Wetzels, M., Odekerken-Schröder, G., & Van Oppen, C. (2009). Using PLS path modeling for assessing hierarchical construct models: Guidelines and empirical illustration. MIS quarterly, 177-195.

المطلب الثالث: اختبار فرضيات الدراسة.

1. الفرضية الأولى:

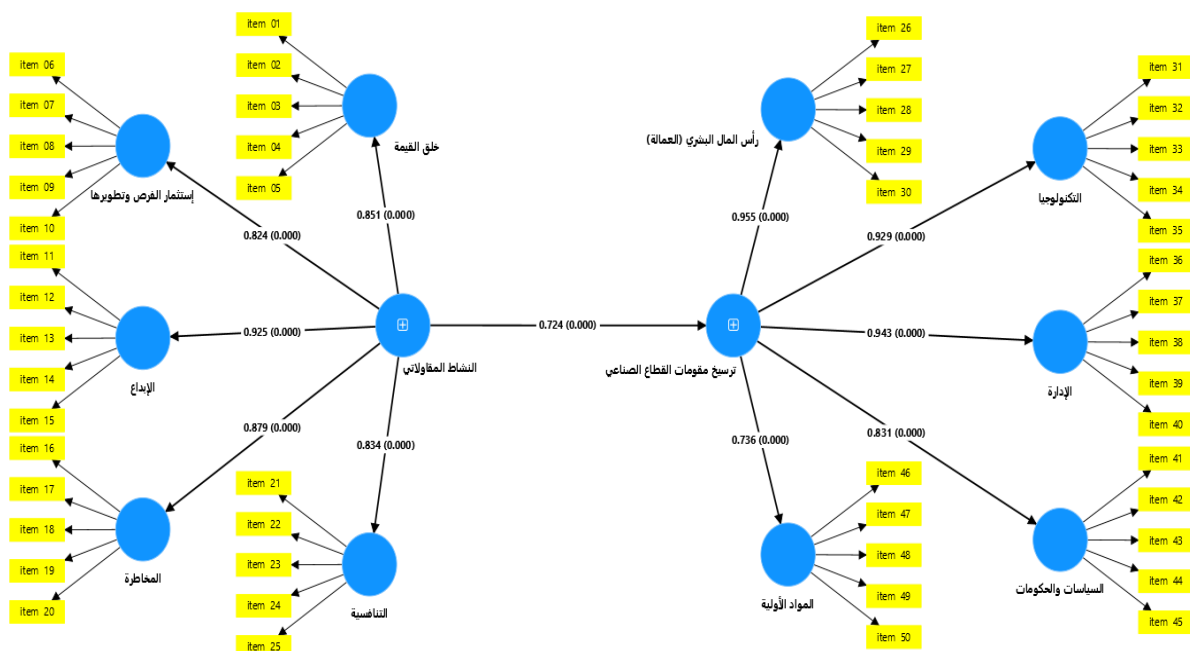
يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للنشاط المقاولاتي في ترسيخ مقومات القطاع الصناعي.

جدول 3. 41: نتيجة الفرضية الأولى

معامل المسار للأثر المباشر					
P Values	T Statistics (O/STDEV)	Standard Deviation (STDEV)	Sample Mean (M)	Original Sample (O)	المتغيرات
0.000	7.349	0.099	0.723	0.724	النشاط المقاولاتي -> ترسيخ مقومات القطاع الصناعي

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات (SMART PLS 4)

الشكل 3. 17: نتيجة الفرضية الأولى



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات (SMART PLS 4)

تظهر نتائج اختبار الفرضية الأولى بشكل واضح أن هناك تأثيراً قوياً وإيجابياً للنشاط المقاولاتي في ترسيخ مقومات القطاع الصناعي، حيث بلغ معامل المسار 0.724، وهو ما يُعتبر مؤشراً قوياً على العلاقة الوثيقة بين النشاط المقاولاتي وتعزيز مقومات القطاع الصناعي إضافةً إلى ذلك، تُظهر قيمة الإحصاء (T) المرتفعة 7.349، وقيمة الاحتمالية 0.000 (P)، أن العلاقة ليست فقط موجودة ولكنها ذات دلالة إحصائية قوية، مما يجعل هذه النتيجة قابلة للتعميم في سياقات مشابهة.

هذا التأثير يمكن تفسيره من منظور متعدد الأبعاد فمن جهة، يشكل النشاط المقاولاتي، لا سيما من قبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمصغرة، عاملاً جوهرياً في تعزيز الديناميكية الاقتصادية داخل القطاع الصناعي، فالمبادرات المقاولاتية غالباً ما تُدخل الابتكار إلى العملية الإنتاجية، سواء من خلال تحسين الكفاءة التشغيلية أو تطوير منتجات وخدمات جديدة تلبي احتياجات السوق المتغيرة كما أن هذه المؤسسات تعد بمثابة نقاط انطلاق رئيسية لتحقيق التنوع الاقتصادي، حيث تساهم في تقليل الاعتماد على القطاعات التقليدية مثل المحروقات وتعزيز قطاعات أخرى مثل الصناعة الغذائية، صناعة النسيج، والكيمياء.

علاوةً على ذلك، يُظهر هذا الأثر أن النشاط المقاولاتي يعمل كحلقة وصل بين الموارد المتاحة والسياسات الحكومية التي تهدف إلى تعزيز القطاع الصناعي. ففي السياق الجزائري، قد تكون السياسات الحكومية الداعمة، مثل برامج دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الناشئة (Startups) وتوفير الحوافز المالية والإدارية، قد لعبت دوراً حاسماً في تمكين أصحاب المشاريع من دخول السوق الصناعي والمساهمة في ترسيخ دعائمه. هذه البيئة المحفزة تتيح للمقاولين الفرصة للتغلب على التحديات المتمثلة في التمويل، البيروقراطية، أو الوصول إلى الأسواق.

ومن جهة أخرى، تُبرز النتائج أهمية الأنشطة المقاولاتية في تعزيز التنافسية على مستوى القطاع الصناعي. فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تُعد أكثر مرونة في الاستجابة للتغيرات في الطلب والأسواق، مما يعزز من قدرتها على الاستدامة والنمو. هذه الديناميكية لا تسهم فقط في ترسيخ القطاع الصناعي ككل، ولكنها تخلق أيضاً شبكة من الترابط الصناعي، حيث تتعاون المؤسسات الصغيرة مع الشركات الكبيرة في سلاسل التوريد والإنتاج.

بالإضافة إلى ذلك، تُشير هذه النتائج إلى الدور المحوري للمشاريع الصناعية النشطة، والتي تمثل نسبة كبيرة من العينة المدروسة. فالمشاريع التي دخلت حيز التنفيذ أو في مراحل متقدمة من الإنجاز تُعد نموذجًا حيًا لكيفية تأثير النشاط المقاولاتي بشكل فعلي في الواقع الصناعي. هذه المشاريع النشطة تُوفر فرص عمل، تحفز النمو الاقتصادي المحلي، وتدعم الاستقرار الاجتماعي في المناطق المستهدفة، مما يعزز من أهمية تعزيز البيئة المقاولاتية.

2. الفرضية الثانية:

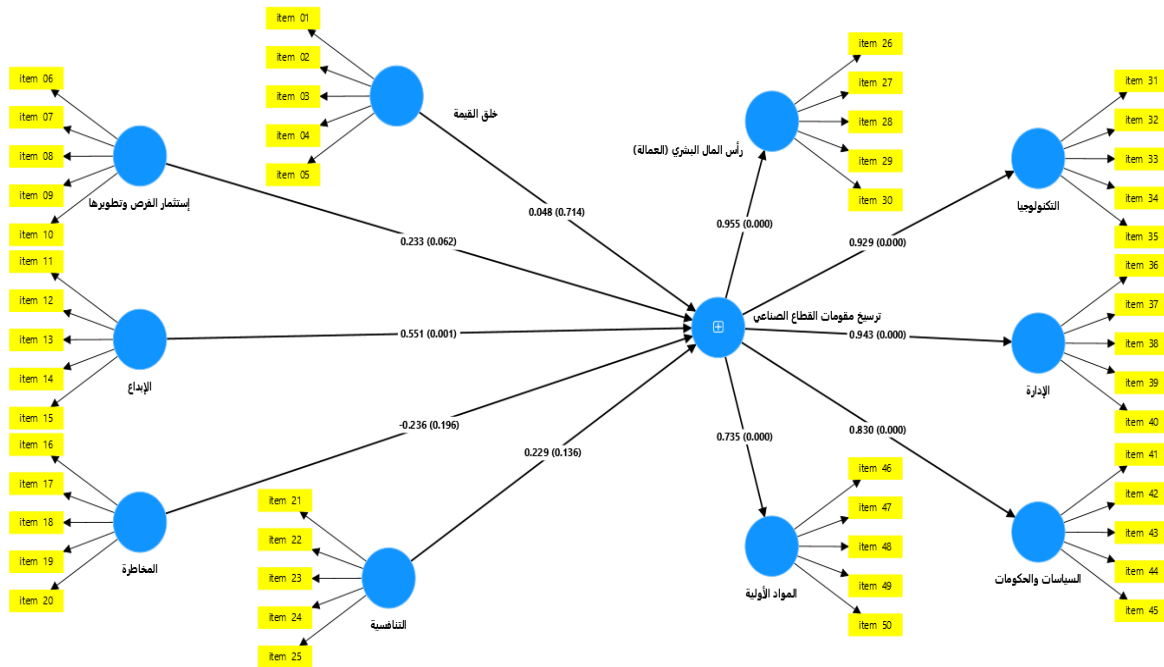
يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لأبعاد النشاط المقاولاتي في ترسيخ مقومات القطاع الصناعي.

جدول 3. 42: نتيجة الفرضية الثانية

معامل المسار للأثر المباشر					
P Values	T Statistics (O/STDEV)	Standard Deviation (STDEV)	Sample Mean (M)	Original Sample (O)	المتغيرات
0.062	1.863	0.125	0.239	0.233	استثمار الفرص وتطويرها -> ترسيخ مقومات القطاع الصناعي
0.001	3.403	0.162	0.535	0.551	الإبداع -> ترسيخ مقومات القطاع الصناعي
0.136	1.492	0.154	0.233	0.229	التنافسية -> ترسيخ مقومات القطاع الصناعي
0.196	1.292	0.183	-0.246	-0.236	المخاطرة -> ترسيخ مقومات القطاع الصناعي
0.714	0.367	0.130	0.073	0.048	خلق القيمة -> ترسيخ مقومات القطاع الصناعي

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات (SMART PLS 4)

الشكل 3. 18:نتيجة الفرضية الثانية



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات (SMART PLS 4)

تشير نتائج الفرضية الثانية إلى وجود تباين في تأثير أبعاد النشاط المقاوлатي على ترسيخ مقومات القطاع الصناعي، حيث أظهرت بعض الأبعاد تأثيراً قوياً وإيجابياً، بينما لم تكن بعض الأبعاد الأخرى ذات دلالة إحصائية.

أولاً، يظهر أن الإبداع له التأثير الأكبر من بين أبعاد النشاط المقاوлатي على ترسيخ القطاع الصناعي، حيث بلغ معامل المسار 0.551، وقيمة الإحصاء 3.403 (T)، وهي قيمة تتجاوز المستوى الحرج عند مستوى دلالة 0.05، مع قيمة احتمالية 0.001 (P)، مما يشير إلى وجود تأثير قوي وإيجابي ودال إحصائياً. يمكن تفسير هذا التأثير بأن الإبداع يعزز من قدرة المؤسسات على تقديم حلول مبتكرة، تطوير منتجات جديدة، ورفع الكفاءة الإنتاجية، مما يساهم بشكل مباشر في تحسين أداء القطاع الصناعي ورفع تنافسيته.

على النقيض، أبعاد مثل استثمار الفرص وتطويرها والتنافسية، رغم تسجيلها معاملات مسار إيجابية (0.233 و 0.229 على التوالي)، إلا أن قيم الإحصاء 1.863 (T) و 1.492 لم تصل إلى المستوى الحرج للدلالة الإحصائية (P = 0.062 و 0.136 على التوالي)، يشير ذلك إلى أن تأثير هذه الأبعاد على ترسيخ مقومات

القطاع الصناعي موجود ولكنه غير قوي بما يكفي ليكون ذا دلالة إحصائية، قد يكون هذا نتيجة لعدم كفاية الموارد أو البيئة الاقتصادية والتنظيمية المحيطة، التي ربما تعيق استغلال الفرص بشكل فعال أو تقلل من القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

أما البُعد الخاص بالمخاطرة، فقد أظهر معامل مسار سلبي بقيمة -0.236، مع قيمة إحصاء (T) 1.292، وقيمة احتمالية 0.196 (P)، مما يشير إلى أن تأثير هذا البُعد ليس دالاً إحصائياً، بل قد يكون تأثيره عكسياً طفيفاً. يُفسر ذلك بأن الميل إلى المخاطرة قد يؤدي في بعض الأحيان إلى اتخاذ قرارات غير محسوبة أو إلى مواجهة تحديات أكبر من قدرة المؤسسات على تحملها، خاصة في بيئات اقتصادية غير مستقرة مثل تلك التي تعيشها الجزائر أحياناً.

كما كان تأثير خلق القيمة غير دال إحصائياً ($P = 0.714$)، مما يشير إلى أن هذا البعد قد لا يكون ذا أولوية في استراتيجيات المؤسسات الصناعية الحالية أو أن تأثيره قد يكون غير مباشر ويتطلب تفاعله مع أبعاد أخرى ليظهر أثره بوضوح.

بناءً على هذه النتائج، يمكن استنتاج أن الإبداع هو البُعد الأكثر تأثيراً وأهمية في ترسيخ مقومات القطاع الصناعي، مما يشير إلى ضرورة التركيز على تعزيز الابتكار داخل المؤسسات الصناعية. في المقابل، تحتاج أبعاد مثل استثمار الفرص والتنافسية إلى دعم أكبر من حيث الموارد والسياسات لضمان تحقيق نتائج ملموسة. أما فيما يتعلق بالمخاطرة، فيبدو أن المؤسسات تحتاج إلى بناء قدرات أفضل لإدارة المخاطر، مع توفير بيئة تشجع على اتخاذ قرارات محسوبة ومدروسة.

3. الفرضية الثالثة:

توجد فروق ذات دلالة إحصائية في إدراك أفراد عينة الدراسة للنشاط المقاولاتي في الجزائر تعزى للبيانات الشخصية (الجنس، العمر، المؤهل العلمي، عدد العمال، الخبرة).

أولاً سنقوم باختبار التوزيع الطبيعي لبيانات الدراسة حتى نتأكد إذا كانت البيانات تتبع التوزيع الطبيعي أم لا بعدها نقرر إما اختيار الأسلوب الإحصائي البارومتري (لعينتين مستقلتين Independent Samples)

(T-Test) أو اختبار الأسلوب الاحصائي اللابارامتري مان وتني لعينتين مستقلتين (Mann-Whitney) عند إجراء المقارنة تبعا لمتغير الجنس.

والأسلوب الاحصائي البارامتري تحليل التباين الاحادي (ONEWAY-ANOVA) أو اختبار الأسلوب الاحصائي اللابارامتري كروكسال واليس (Kruskal-Wallis) عند إجراء اختبار الفروق بدلالة متغيرات العمر، المؤهل العلمي عدد العمال الخبرة)

والجدول الموالي يبين اختبار توزيع البيانات:

جدول 3. 43: نتيجة اختبار توزيع البيانات

اختبار			اختبار			المتغيرات
Shapiro-Wilk			Kolmogorov-Smirnova			
مستوى الدلالة.	درجات الحرية	قيمة الاختبار	مستوى الدلالة.	درجات الحرية	قيمة الاختبار	
0,550	103	0,989	,200*0	103	0,073	النشاط المقاولاتي
0,379	103	0,986	0,175	103	0,075	ترسيخ مقومات القطاع الصناعي

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج SPSS

تُظهر نتائج اختبار توزيع البيانات باستخدام اختباري Kolmogorov-Smirnov و Shapiro-Wilk أن جميع مستويات الدلالة (Sig.) للمتغيرات المدروسة، وهي "النشاط المقاولاتي" و"ترسيخ مقومات القطاع الصناعي"، تفوق العتبة الإحصائية المقبولة (0.05). تشير هذه النتائج إلى أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي، مما يتيح استخدام الأساليب الإحصائية البارامترية لتحليل الفروق والاختلافات. يُعد هذا الأمر مهماً من الناحية المنهجية، حيث إن الأساليب البارامترية، مثل اختبار T لعينتين مستقلتين (Independent Samples T-Test) أو تحليل التباين الأحادي (One-Way ANOVA)، تُعتبر أكثر قوة ودقة في استخلاص النتائج الإحصائية عند التعامل مع بيانات تتبع التوزيع الطبيعي. بناءً على ذلك، يمكن الاعتماد على هذه الأساليب

لتحليل الفروق تبعًا لمتغيرات مثل الجنس، العمر، المؤهل العلمي، عدد العمال، والخبرة، مما يعزز من موثوقية ودقة النتائج المستخلصة من الدراسة.

والجدول الموالي يوضح نتائج الفرضية الثالثة

جدول 3. 44: يوضح نتائج اختبار الفرضية الثالثة

المتغيرات	قيمة الاختبار	Sig
الجنس	0.432	0.664
العمر	0.225	0.879
المؤهل العلمي	0.823	0.484
عدد العمال	0.002	0.998
الخبرة	0.613	0.608

المصدر: بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.V25

تشير نتائج اختبار الفرضية الثالثة إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في إدراك أفراد عينة الدراسة للنشاط المقاوлатي في الجزائر تعزى للبيانات الشخصية (الجنس، العمر، المؤهل العلمي، عدد العمال، الخبرة). يتضح ذلك من قيم الاحتمالية (Sig) التي جاءت جميعها أكبر من مستوى الدلالة التقليدي 0.05، مما يعني أن هذه المتغيرات الشخصية لم تؤثر بشكل ملحوظ على آراء أو إدراك المبحوثين للنشاط المقاولاتي.

فعلى سبيل المثال، جاءت قيمة الاختبار لمتغير الجنس 0.432 مع قيمة احتمالية 0.664، مما يشير إلى عدم وجود فروق إحصائية تُعزى لهذا المتغير، وهو ما قد يعكس تصورًا موحدًا بين الذكور والإناث حول النشاط المقاولاتي في السياق الجزائري. وبالمثل، أظهرت نتائج متغير العمر قيمة الاختبار 0.225 وقيمة Sig 0.879 أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الفئات العمرية المختلفة، مما يعكس توافقًا عامًا بين الأجيال حول واقع النشاط المقاولاتي.

أما بالنسبة لمتغير المؤهل العلمي، فقد أظهرت النتائج قيمة الاختبار 0.823 وقيمة Sig 0.484 أن المؤهل التعليمي لم يكن له تأثير جوهري على إدراك الأفراد للنشاط المقاوлатي. يمكن تفسير ذلك بأن النشاط المقاوлатي قد يُنظر إليه بشكل مشابه بغض النظر عن مستوى التعليم، ربما بسبب الخبرة العملية أو التعرض المشترك لبيئة العمل المقاولاتي في الجزائر.

بالإضافة إلى ذلك، لم يظهر متغير عدد العمال قيمة الاختبار 0.002 وقيمة Sig 0.998 أي تأثير إحصائي، مما يشير إلى أن حجم المؤسسة (عدد العمال) ليس عاملاً فارقاً في إدراك المبحوثين للنشاط المقاولاتي. وأخيراً، جاءت نتائج متغير الخبرة قيمة الاختبار 0.613 وقيمة Sig 0.608 لتؤكد أيضاً أن سنوات الخبرة لا تلعب دوراً كبيراً في تشكيل نظرة الأفراد للنشاط المقاولاتي.

تُظهر هذه النتائج أن إدراك أفراد العينة للنشاط المقاولاتي موحد نسبياً بغض النظر عن المتغيرات الشخصية. قد يكون هذا نتيجة لتأثير عوامل بيئية أو اقتصادية أوسع نطاقاً، مثل السياسات العامة والتحديات التي تواجه النشاط المقاولاتي، والتي تؤثر على الأفراد بشكل متساوٍ بغض النظر عن خصائصهم الشخصية. بناءً على ذلك، يمكن اقتراح أن الجهود المبذولة لتعزيز النشاط المقاولاتي في الجزائر يجب أن تكون موجهة نحو معالجة العوامل البيئية والتنظيمية المشتركة، بدلاً من التركيز على الخصائص الشخصية للفئات المستهدفة.

4. الفرضية الرابعة:

توجد فروق ذات دلالة إحصائية في إدراك أفراد عينة الدراسة لمقومات القطاع الصناعي في الجزائر تعزى للبيانات الشخصية (الجنس، العمر، المؤهل العلمي، عدد العمال، الخبرة).

جدول 3. 45: يوضح نتائج اختبار الفرضية الرابعة

المتغيرات	قيمة الاختبار	Sig
الجنس	1.303	0.196
العمر	0.519	0.670
المؤهل العلمي	0.111	0.954
عدد العمال	0.420	0.658
الخبرة	0.777	0.510

المصدر: بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.V25

تشير نتائج اختبار الفرضية الرابعة إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في إدراك أفراد عينة الدراسة لمقومات القطاع الصناعي في الجزائر تعزى للبيانات الشخصية مثل الجنس، العمر، المؤهل العلمي، عدد العمال، والخبرة. تتجلى هذه النتيجة من خلال القيم العالية للاحتتمالية (Sig)، التي كانت جميعها أكبر من مستوى الدلالة التقليدي 0.05، مما يعني أن هذه المتغيرات الشخصية لا تؤثر بشكل كبير في كيفية إدراك الأفراد للمقومات الأساسية للقطاع الصناعي.

الجنس، على سبيل المثال، سجل قيمة اختبار 1.303 مع قيمة احتمالية 0.196، مما يشير إلى أن الفروق بين الذكور والإناث في إدراك مقومات القطاع الصناعي ليست ذات دلالة إحصائية. وبالتالي، يبدو أن الجنس لا يلعب دوراً كبيراً في تصورات الأفراد حول واقع القطاع الصناعي في الجزائر.

أما بالنسبة لـ العمر، فقد أظهرت النتائج قيمة اختبار 0.519 مع قيمة احتمالية 0.670، مما يعني أن هناك تقارباً في آراء مختلف الفئات العمرية حول مقومات القطاع الصناعي. هذه النتيجة قد تعكس توافقاً عاماً بين الأجيال في إدراك الواقع الصناعي، ربما بسبب تأثيرات البيئات الاقتصادية والاجتماعية المشتركة التي يعايشها الجميع.

وبالنسبة لـ المؤهل العلمي، فقد أظهرت النتائج قيمة اختبار 0.111 مع قيمة احتمالية 0.954، مما يعكس أن مستوى التعليم لا يحدث فرقاً جوهرياً في إدراك الأفراد لمقومات القطاع الصناعي. ربما يكون ذلك ناتجاً عن أن التصورات حول القطاع الصناعي تتشكل أساساً من الخبرات العملية، بغض النظر عن المستوى الأكاديمي.

عدد العمال أيضاً لم يظهر له تأثير إحصائي دال، حيث سجلت النتائج قيمة اختبار 0.420 مع قيمة احتمالية 0.658، مما يشير إلى أن حجم المؤسسة (عدد العمال) لا يؤثر على التصورات الفردية لمقومات القطاع الصناعي. هذا قد يعكس حقيقة أن الأفراد في مختلف أحجام المؤسسات الصناعية يتعرضون لظروف مشابهة من حيث التحديات الاقتصادية والتنظيمية، وبالتالي تتشابه آراءهم.

أخيراً، الخبرة أظهرت قيمة اختبار 0.777 مع قيمة احتمالية 0.510، مما يدل على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الأفراد ذوي الخبرات المختلفة في إدراك مقومات القطاع الصناعي. وهذا يمكن تفسيره بأن جميع الأفراد، بغض النظر عن سنوات الخبرة، يعيشون بيئة صناعية مشابهة تؤثر في رؤاهم بنفس الطريقة.

بناءً على هذه النتائج، يمكن الاستنتاج أن إدراك مقومات القطاع الصناعي في الجزائر يتأثر بعوامل اقتصادية وتنظيمية أكبر من العوامل الشخصية للأفراد. ويعكس ذلك أهمية العوامل الهيكلية في تشكيل التصورات حول القطاع الصناعي، مما يشير إلى ضرورة التركيز على تحسين البيئة الاقتصادية والتنظيمية كسبيل لتعزيز الفهم الجماعي والوعي بمقومات القطاع الصناعي.

خلاصة الفصل:

تناول هذا الفصل الجانب التطبيقي لأهمية النشاط المقاولاتي من أجل ترسيخ مقومات القطاع الصناعي، وذلك من خلال استقصاء آراء عينة من المقاولين والتي تتمثل في أصحاب المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة لولاية عين تموشنت والتابعة للقطاع الصناعي، حيث قمنا خلال هذا الفصل بالتحليل الوصفي لبيانات الاستبيان واعتمدنا على التحليل الكمي لاختبار الفرضيات ونموذج الدراسة باستخدام برنامج SPSS. V 27 وبرنامج Smart PLs 4، ولقد توصلنا إلى عدة نتائج منها:

- أظهرت نتائج التحليل الوصفي للمحور الأول من الاستبيان لدى أفراد العينة وجود مستوى مرتفع لكل من بعدي خلق القيمة والتنافسية ومستوى متوسط لكل من الأبعاد التالية بعد استثمار الفرص وتطويرها وبعد الإبداع وبعد المخاطرة.
- كما أظهرت نتائج التحليل الوصفي للمحور الثاني من الاستبيان والمتعلق بترسيخ مقومات القطاع الصناعي وجود مستوى مرتفع لبعد المواد الأولية ومستوى متوسط لكل من بعد العمالة والتكنولوجيا والإدارة وكذلك بعد السياسات الحكومية.
- فيما يخص نتائج التحليل الكمي لاختبار الفرضيات فقد بينت أن هناك ارتباط قوي بين متغيرات الدراسة، ووجود أثر ذو دلالة إحصائية لأهمية النشاط المقاولاتي من أجل ترسيخ مقومات القطاع الصناعي.
- كما أظهرت نتائج التحليل الكمي أن هناك أثر متباين لأبعاد النشاط المقاولاتي في ترسيخ مقومات القطاع الصناعي وأن بعد أن الإبداع هو البعد الأكثر تأثيراً وأهمية في ترسيخ مقومات القطاع الصناعي.
- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في إدراك أفراد عينة الدراسة للنشاط المقاولاتي في الجزائر تعزى للبيانات الشخصية (الجنس، العمر، المؤهل العلمي، عدد العمال، الخبرة).
- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في إدراك أفراد عينة الدراسة لمقومات القطاع الصناعي في الجزائر تعزى للبيانات الشخصية مثل الجنس، العمر، المؤهل العلمي، عدد العمال، والخبرة.

الخاتمة العامة

في ظل التحولات الاقتصادية العالمية والتحديات التي تواجه الاقتصاد الوطني، أصبح النشاط المقاوالاتي أحد العوامل الأساسية التي تلعب دورا محوريا في تعزيز وتطوير القطاع الصناعي، خاصة في دول تسعى لتنويع مصادر دخلها مثل الجزائر. ومن هذا المنطلق، جاء بحثنا ليتناول هذا الموضوع الحساس من خلال منهجية متعددة الأبعاد، جمعت بين الدراسة النظرية التي استندت إلى الإطار المفاهيمي للنشاط المقاوالاتي والقطاع الصناعي، والدراسة الميدانية التي استهدفت أصحاب المشاريع الصناعية، حيث تم جمع البيانات وتحليلها باستخدام أدوات إحصائية حديثة.

لقد أبرزت نتائج الدراسة الدور الكبير الذي يلعبه النشاط المقاوالاتي، لا سيما من خلال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، في ترسيخ مقومات القطاع الصناعي وتعزيز قدرته على المنافسة. إذ تبين أن هذه المؤسسات تمتلك مرونة عالية في التكيف مع متطلبات السوق وتستطيع إدخال الابتكار في عملياتها الإنتاجية، مما يسهم في تنويع الإنتاج وتحسين الجودة. كما أن النشاط المقاوالاتي يشكل جسرا فعالا بين الموارد المحلية والسياسات الحكومية الرامية إلى دعم الصناعة، ويحفز على تطوير بيئة اقتصادية أكثر حيوية وديناميكية.

علاوة على ذلك، أثبت البحث أن الإبداع والابتكار يمثلان محورين لا يمكن الاستغناء عنهما في بناء قطاع صناعي قوي ومتجدد، يتماشى مع متطلبات التنمية المستدامة. كما أكدنا على أهمية دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالموارد اللازمة والبرامج التدريبية لتطوير مهاراتها في إدارة المخاطر وتعزيز تنافسيتها. إن تعزيز ثقافة الابتكار داخل هذه المؤسسات والتشجيع على البحث والتطوير يشكلان استراتيجية ناجحة لتحقيق التنويع الاقتصادي. وقد جاءت نتائج البحث مفصلة على النحو التالي:

➤ تبرز النتائج أهمية الأنشطة المقاوالاتية في تعزيز التنافسية على مستوى القطاع الصناعي فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعد أكثر مرونة في الاستجابة للتغيرات في الطلب والأسواق، مما يعزز من قدرتها على الاستدامة والنمو.

- تساهم ديناميكية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترسيخ القطاع الصناعي ككل، كما تخلق أيضا شبكة من الترابط الصناعي، حيث تتعاون المؤسسات الصغيرة مع الشركات الكبيرة في سلاسل التوريد والإنتاج.
- يشكل النشاط المقاولاتي، لا سيما من قبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمصغرة، عاملا جوهريا في تعزيز الديناميكية الاقتصادية داخل القطاع الصناعي، فالمبادرات المقاولاتية غالبا ما تدخل الابتكار إلى العملية الإنتاجية، سواء من خلال تحسين الكفاءة التشغيلية أو تطوير منتجات وخدمات جديدة تلبي احتياجات السوق المتغيرة.
- تعتبر المؤسسات المقاولاتية بمثابة نقطة انطلاق رئيسية لتحقيق التنويع الاقتصادي، حيث تساهم في تقليل الاعتماد على القطاعات التقليدية مثل المحروقات وتعزيز قطاعات أخرى مثل الصناعة الغذائية، صناعة النسيج، والكيمياء.
- يعمل النشاط المقاولاتي كحلقة وصل بين الموارد المتاحة والسياسات الحكومية التي تهدف إلى تعزيز القطاع الصناعي.
- الإبداع هو البعد الأكثر تأثيرا وأهمية في ترسيخ مقومات القطاع الصناعي، مما يشير إلى ضرورة التركيز على تعزيز الإبداع والابتكار داخل المؤسسات الصناعية.
- تحتاج أبعاد مثل استثمار الفرص والتنافسية إلى دعم أكبر من حيث الموارد والسياسات لضمان تحقيق نتائج ملموسة.
- تحتاج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى بناء قدرات أفضل لإدارة المخاطر.

نتائج اختبار الفرضيات:

- قبول الفرضية الأولى: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للنشاط المقاولاتي في ترسيخ مقومات القطاع الصناعي.

➤ قبول الفرضية الثانية جزئياً: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لأبعاد النشاط المقاوлатي في ترسيخ مقومات القطاع الصناعي.

➤ رفض الفرضية الثالثة: توجد فروق ذات دلالة إحصائية في إدراك أفراد عينة الدراسة للنشاط المقاوлатي في الجزائر تعزى للبيانات الشخصية (الجنس، العمر، المؤهل العلمي، عدد العمال، الخبرة).

➤ رفض الفرضية الرابعة: توجد فروق ذات دلالة إحصائية في إدراك أفراد عينة الدراسة لمقومات القطاع الصناعي في الجزائر تعزى للبيانات الشخصية (الجنس، العمر، المؤهل العلمي، عدد العمال، الخبرة).

في ضوء هذه النتائج، تقدم الدراسة مجموعة من التوصيات العملية التي تسعى إلى تمكين القطاع الصناعي من الاستفادة القصوى من إمكانيات النشاط المقاولاتي:

➤ تعزيز ثقافة الإبداع داخل المؤسسات المقاوлатية من خلال تحفيز الابتكار والإبداع في طرق الإنتاج والخدمات الصناعية بالإضافة إلى تنظيم ورش عمل تدريبية في مجالات الإبداع والتصميم الصناعي.

➤ دعم البحث والتطوير داخل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال تسهيل الولوج إلى التمويل البنكي ورؤوس الأموال الاستثمارية وإصلاح الإطار التشريعي والتنظيمي لجعله أكثر مرونة وتحفيزاً للمبادرات الصناعية والابتكار الصناعي.

➤ التركيز على التكوين والتأهيل في المجالات التقنية والإدارية ذات الصلة بالصناعة والمقاوлатية وإدماج الإبداع كمحور أساسي في المناهج التكوينية لإحداث تغير صناعي.

ختاماً، يمكن القول إن النشاط المقاوлатي يشكل ركيزة أساسية في مستقبل الصناعة الوطنية والتنمية الاقتصادية، ويتطلب ذلك استمرار الجهود التنموية والدعم المستدام لتحقيق تكامل فعال بين مختلف الأطراف الاقتصادية، بما يضمن دفع عجلة النمو وتحقيق أهداف التنمية الشاملة في الجزائر.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: الكتب

1. آمال، خدامية. (2020). متطلبات النهوض بالمناطق الصناعية لدعم النمو الاقتصادي في الجزائر - دراسة حالة المنطقة الصناعية بعنابة-مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، المجلد (06)، العدد (01)، المكرر (01)، الجزائر.
2. أنيس، صقر، الخصاونة. (2018). أثر نظم المعلومات الإدارية على ريادة الأعمال في قطاع الصناعات الدوائية الأردنية، مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 17، العدد 2، الأردن.
3. بلحاج، طارق. (2021). الإسلام وروح المقاومة: هل كان ماكس فيبر على حق؟، مجلة الرسالة للدراسات والبحوث الإنسانية، المجلد 6، العدد 4.
4. بوعبد الله، خالد، وزواش، عبد الله. (2005). **Entrepreneuriat et développement**. Cahiers du CREAD n°73. 'économique
5. جوامع، اسماعين وآخرون. (2018). مدى أهمية المدخل المقاوлатي في تدويل نشاط الصناعات الصغيرة والمتوسطة الجزائر، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد الثالث، العدد الثاني، ديسمبر 2018، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، الجزائر.
6. حورية، بالأطرش & جابرة، مجدوب. (2020). أثر مناخ الأعمال على النشاط المقاولاتي في الجزائر - دراسة ميدانية لعينة من المقاولين في ولاية ورقلة، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، المجلد 7، العدد 2، الجزائر.
7. صقر، ميادة محمد أحمد. (2019). مقومات الصناعات الغذائية في محافظة الغربية، مجلة البحث العلمي في الآداب، الجزء 10، العدد 20.

8. عبد الكريم، بن خلف الهويش. (2014). القطاع الصناعي في المملكة العربية السعودية: نظرة اقتصادية تحليلية مكانية، مجلة جامعة الشارقة، العلوم الانسانية والاجتماعية، المجلد 15، العدد 1، المملكة العربية السعودية.
9. عيد سالم، عيد العازمي. (2022). مقومات توطن الصناعات الكيماوية في دولة الكويت، المجلة العلمية لكلية الآداب، جامعة أسيوط، تخصص الجغرافيا الاقتصادية.
10. فرج، صفوت. (2007). القياس النفسي، مكتبة أنجلو المصرية، القاهرة، مصر.
11. لطيفة، مناد. (2018). تطور النشاط المقاولاتي في الجزائر، مجلة التكامل، العدد 3، الجزائر.
12. محمد، عقوني. (2024). التكنولوجيا والإدارة الحديثة، مكتبة نور، الجزائر.
13. مخايل، امطانيوس نايف. (2016). بناء الاختبارات والمقاييس النفسية والتربوية وتقنياتها، دار الإعصار العلمي، عمان، الأردن.
14. مصطفى، يوسف كافي. (2022). الابتكار وريادة الأعمال، طبع مشترك، الدار الجزائرية والوراق للنشر والتوزيع، الأردن.
15. ميادة محمد أحمد صقر. (2019). مقومات الصناعات الغذائية في محافظة الغربية، مجلة البحث العلمي في الآداب، العدد 20، الجزء 10، مصر.
16. Drucker, P. (2013). **The Discipline of Innovation in On Innovation**. Harvard Business Review.
17. Fayolle, A. (2004). **Entrepreneuriat**. Dunod, Paris.
18. Gabriela Dobrota. (2013). The economic components of sustunable development function at the level of the industrial enterprises, fiability &durability, N01, targu jiu.
19. Hair, J. F., et al. (2017). **A primer on partial least squares structural equation modeling (PLS-SEM)**. SAGE.
20. Martin, J.C.-M. (1994). **Managing Innovation and Entrepreneurship in Technology-Based Firms**. John Wiley & Sons.

21. Meyer N, Meyer D.F)... (2019) EXAMINING THE IMPACT OF ENTREPRENEURIAL ACTIVITY ON EMPLOYMENT AND ECONOMIC GROWTH, THE CASE OF THE VISEGRAD COUNTRIES, POLISH JORNAL OF MANAGEMENT STUDIES, VOL 20, NO1, SOUTH AFRICA.
22. Porter, M. (1999). **L'avantage concurrentiel**. Paris : Dunod.

ثانيًا: الأطروحات والمذكرات الجامعية

1. أيت سعيد، فوزي. (2022). **المرافقة المقاولاتية وآثارها على تنشيط الصناعات التقليدية والحرف في الجزائر**. أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3.
2. أيوب، مسيخ. (2017). **دور الروح المقاولاتية في ديمومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة - دراسة عينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (المقاولين) في ولاية سكيكدة، جامعة سكيكدة، الجزائر**.
3. بن مبروك، نبيلة. (2017). **تفعيل دور الموارد البشرية في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**. أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3.
4. بوعدله، سارة. (2021). **أثر تحرير التجارة الخارجية على القطاع الصناعي في الجزائر**. أطروحة دكتوراه، جامعة تلمسان.
5. جودي، حنان. (2017). **استراتيجية تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**. أطروحة دكتوراه، جامعة بسكرة.
6. دباح، نادية. (2012). **واقع المقاولاتية في الجزائر وآفاقها**. مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر 3.
7. رياحين رياض، فاضل الشيخ عيسى. (2010). **أثر أبعاد الريادة في أداء الأعمال الصناعية الصغيرة العاملة في العاصمة عمان، رسالة ماجستير، تخصص إدارة الأعمال، كلية دراسات الإدارة والمالية العليا، عمان، الأردن**.

8. زيدان، عبد الرزاق. (2017). دور المزيج التسويقي المصرفي الإلكتروني. أطروحة دكتوراه، جامعة المدية.
9. سنيق، رانيا. (2018). مقومات الصناعة، موقع موضوع.
10. فاتح، مرزوق. (2021). بعنوان دور الحاضنات الصناعية في ترقية النشاط المقاوالاتي في الجزائر، أطروحة دكتوراه، تخصص إدارة الأعمال، جامعة الجزائر 3، الجزائر.
11. قوجيل، محمد. (2015)، 2016. (دراسة وتحليل سياسات دعم المقاوالاتية في الجزائر. أطروحة دكتوراه، جامعة ورقلة.
12. ماضي، سارة. (2024). دور التفكير الإبداعي في تبني الاستراتيجية الخضراء. أطروحة دكتوراه، جامعة 8 ماي 1945.
13. محمدي، كمال. (2017). المقاوالاتية وإسهاماتها في التنمية الاقتصادية. مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر 2.
14. مخايل، امطانيوس نايف. (2016). بناء الاختبارات والمقاييس النفسية والتربوية وتقنياتها، دار الإعصار العلمي.
15. مرزوق، فاتح. (2021). دور الحاضنات الصناعية في ترقية النشاط المقاوالاتي. أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3.
16. مرمي، مراد. (2010). أهمية نظم المعلومات الإدارية. مذكرة ماجستير، جامعة سطيف.
17. مقري، زكية، وعبد الصمد، نجوى. (2021). مرجع سبق ذكره.
18. ناصر الدين، قريبي. (2016). القطاع الصناعي في الجزائر ومساهمته في التنمية، مجلة التكامل الاقتصادي.
19. ناصر، لبنى. (2019). القطاع الصناعي الجزائري منذ الاستقلال. مذكرة ماجستير.

ثالثاً: المقالات الأكاديمية (مجلات محكمة)

1. Behun, M. et al. (2018). **The Impact of the Manufacturing Industry...**, Journal of Competitiveness.
2. Dobrota, G. (2013). **The economic components of sustainable development...**, Fiability & Durability.
3. Emin, S. & Philippart, P. (2016). **David McClelland La motivation de l'entrepreneur**, ResearchGate.
4. Gartner, B. (1990). **What are we talking about when we talk about entrepreneurship?** Journal of Business Venturing.
5. Hosseini, R. (2019). **Role of Entrepreneurship in the Development of Industry**, Journal of Contemporary Research in Business.
6. Julien, P-A. & Vaghel, I-P. (2008). **Opportunités et capacités informationnelles**, Congrès international PME.
7. Lipovatz, D., et al. (2000). **Multivariate analysis...**, Applied Stochastic Models in Business and Industry.
8. Meyer, N. & Meyer, D.F. (2019). **Entrepreneurial activity and growth**, Polish Journal of Management Studies.
9. MOHAMMED, HIMRANE&MOHAMMED, BOUZNIT. (2019). Les déterminants de l'activité entrepreneuriale dans le Maghreb, EL-BAHITH Review, VOL 19, NUM 1, ALGERIE.
10. ROHOLLAH, HOSSEINI. (2019). Role of the Entrepreneurship in the Development of Industry, Journal of contemporary Research in business, Economics and Finance, Vol 1, Num 1, Tehran,Iran
11. Serhii Serykov, (2023). (THE ROLE AND IMPORTANCE OF SUPPORT FOR ENTREPRENEURIAL ACTIVITYIN MODERN CONDITIONS , ADMINISTRATION LAW AND PROCESS ,UKRAINE.
12. Shen, Y., et al. (2021). **Entrepreneurial Learning, Self-Efficacy...**, Frontiers in Psychology.
13. Singh, Shailender and Singh, Gajendra (2007) "Impact of Growth and Development of Industrial Sector on the Economic Development of India," Management Dynamics: Vol. 7: No. 2, Article 6.

14. Verstraete, T. & Fayolle, A. (2005). **Paradigmes et entrepreneuriat**, Revue de l'Entrepreneuriat.
15. Virtanen, M. (1997). **The Role of Different Theories...**, Journal of Best Papers, ICSB.
16. YASMINE, Hussien Ramy. (2020). Entrepreneurship Small and Medium Enterprises Impact on the Egyptian Tourism Industry, scientific journal of the faculty of tourism and hotels, vol17, num 02.

رابعًا: المواقع الإلكترونية والتقارير الدولية

1. GEM, Global Entrepreneurship Monitor. (2023). **Global Report 2023/2024**. <https://www.gemconsortium.org/>
2. Lipovatz, D., Mandaraka, M., & Mourelatos, A. (2000). Multivariate analysis for the assessment of factors affecting industrial competitiveness: The case of Greek food and beverage industries. *Applied Stochastic Models in Business and Industry*, 16(2), 85–98. [https://doi.org/10.1002/1526-4025\(200004/06\)16:2<85: AID-ASMB384>3.0.CO;2-D](https://doi.org/10.1002/1526-4025(200004/06)16:2<85: AID-ASMB384>3.0.CO;2-D)
3. Liu, W., & Zhao, D. (2011). Influencing factors of the industrial economic growth and its regional differences in China. 1299–1301. <https://doi.org/10.1109/MSIE.2011.5707661>
4. van der Zwan, P., Hessels, J., & Sanders, M. (2013). Entrepreneurial activity, industry orientation, and economic growth. *Scales Research Reports*. <http://ondernemerschap.panteia.nl/pdf-ez/h201307.pdf>
5. World Bank Group. (2024). **Business Ready**. <https://reproducibility.worldbank.org>

6. البنك المركزي الجزائري: <https://www.bank-of-algeria.dz/ar/>

7. منصة رائد الأعمال العربي: <https://ar-entrepreneur.com>

8. موقع موضوع: <https://mawdoo3.com>

9. وزارة الصناعة والإنتاج الصيدلاني، الجزائر <https://www.industrie.gov.dz/>

خامساً: الجريدة الرسمية (قوانين وتشريعات)

1. المادة 75، الجريدة الرسمية، العدد 78، 31 ديسمبر 2014.
2. المادة 11، الجريدة الرسمية، العدد 67، 15 نوفمبر 2020.
3. المادة 21 مكرر، الجريدة الرسمية، العدد 70، 22 نوفمبر 2020.
4. المادة 09، الجريدة الرسمية، العدد 02، 11 يناير 2017.

قائمة الملاحق

الملحق 01: قائمة الأسماء المحكمين للاستبيان في الدراسة

الرقم	الاسم واللقب الأستاذ (ة)	الجامعة
01	الأستاذ المشرف وراد فؤاد	أستاذة بكلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير بجامعة عين تموشنت
02	الأستاذ محفوظ هنداوي	أستاذ بكلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير بجامعة عين تموشنت
03	الأستاذ وهراني عبد الكريم	أستاذ بكلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير بجامعة عين تموشنت ومدير دار المقاولاتية
04	الأستاذة توزان	أستاذة بكلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير بجامعة عين تموشنت
06	الأستاذ حسناوي مريم	أستاذة بكلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير بجامعة عين تموشنت
07	الأستاذة قراري يمينة	أستاذة بكلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير بجامعة تلمسان

المصدر: من إعداد الطالبة

الملحق 02: استبيان

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة عين تموشنت

كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

تخصص اقتصاد دولي



استبيان

السادة الأفاضل والسيدات الفضليات

بهدف الحصول على شهادة الدكتوراه في علوم التسيير تحت عنوان "أهمية النشاط المقاولاتي من أجل ترسيخ مقومات القطاع الصناعي"، والتي تهدف إلى وضع تصور مقترح للنشاط المقاولاتي ودوره في ترسيخ مقوماته في مختلف القطاعات الصناعية الجزائرية، تم إعداد هذه الاستمارة من أجل جمع البيانات اللازمة، لذا نرجو من سيادتكم الإجابة على عباراتها بدقة ونحيطكم علما أن البيانات سرية ولا تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي.

ملاحظة الإجابة تكون بوضع إشارة (x) أمام العبارة المناسبة.

تقبلوا منا فائق التقدير والاحترام

الطالبة: حموتي نسيمه

تحت إشراف: د. وراد فؤاد

الجزء الأول: البيانات العامة والشخصية

أولاً: البيانات الشخصية

الجنس	ذكر	أنثى		
الفئة العمرية	أقل من 30 سنة	من 31 إلى 40 سنة	من 41 إلى 50 سنة	أكثر من 50 سنة
المستوى التعليمي	ثانوي أو أقل	تكوين مهني	جامعي	دراسات عليا
الخبرة	أقل من 05 سنوات	من 05 إلى 10 سنوات	من 11 إلى 15 سنة	أكثر من 15 سنة

ثانيا :البيانات العامة

الصناعات الغذائية	صناعة المنسوجات	الصناعات الميكانيكية والكهربائية والالكترونية	صناعة الحديد والصلب والتعدين	نوع النشاط
صناعة مواد التجميل	الصناعة الصيدلانية والشبه صيدلانية	صناعات مواد البناء	الصناعات الكيماوية والبتروكيماوية	
	صناعات أخرى	صناعة تحويل البلاستيك	صناعة الورق والكرتون	
	من 50 إلى 250 عامل	من 10 إلى 49 عامل	من 01 إلى 09 عامل	عدد العمال

الجزء الثاني: محاور الدراسة

المحور الأول: أبعاد النشاط المقاولاتي

الرقم	العبارة	سلم القياس				
	البعد الأول: خلق القيمة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
01	روح المبادرة لدي تدفعني لخلق القيمة للمؤسسة.					
02	لدي القدرة على تقديم ممارسات إدارية جديدة من أجل خلق الثروة.					
03	أطرح أفكار وطرق جديدة تساهم في تطوير منتجات المؤسسة.					
04	تعمل المؤسسة على تطوير رأس المال الإبداعي لدي.					
05	أساهم في حل المشكلات الاجتماعية في المؤسسة.					
	البعد الثاني: استثمار الفرص وتطويرها	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
06	تساهم الاجتماعات الدورية في خلق فرص استثمارية جديدة واقتناصها.					
07	لدي المعلومات الضرورية والكافية حول الفرص الاستثمارية.					
08	أحرص على رصد التغيرات في بيئة الأعمال والفرص المتاحة وتقييمها وفقا للتكلفة والعائد ثم استغلالها.					
09	أمتلك أساليب فعالة لاقتناص الفرص وأعمل على تطويرها باستمرار					
10	أستثمر الفرص المتاحة لاستقطاب عملاء المنافسين.					

	البعد الثالث: الإبداع					
موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة		
					أحرص على تقديم الأفكار الجديدة لغرض تحسين تطوير المنتجات.	11
					بيئة العمل تحفزني على الإبداع والتميز في الأداء.	12
					تمنح مؤسستي فرص للعاملين ذوي الفرص الإبداعية لتطوير العمل.	13
					تقدم الإدارة العليا الدعم الكافي للأفكار المقترحة من موظفيها.	14
					تستعين مؤسستي بباحثين خارجيين من أجل تطوير منتجاتها.	15
موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	البعد الرابع: المخاطرة	
					تتخذ مؤسستي قرارات جريئة بالرغم من حالة عدم التأكد التي تحيط بها.	16
					أقوم بتقييم المخاطر الداخلية والخارجية واتخاذ الإجراءات اللازمة لمواجهتها.	17
					مؤسستي قادرة على إدارة الأزمات وإيجاد الحلول البديلة ذات الفائدة بالرغم من مخاطرها العالية.	18
					تساعد عملية التقييم المستمرة للأعمال على النجاح في تحقيق الأهداف.	19
					توفر لي مؤسستي الموارد اللازمة للمخاطرة وتجريب الفرص الجديدة.	20
موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	البعد الخامس: التنافسية	
					لدي القدرة على الوفاء باحتياجات الزبائن وفقا لرغباتهم.	21

					أقدم منتجات مماثلة للمنتجات المعروضة من قبل المنافسين من حيث الجودة وبأقل سعر.	22
					أتميز في تقديم خدمات ما بعد البيع ومساعدات تقنية أكثر للزبائن.	23
					أتميز في استقطاب وتوظيف أفراد متخصصين.	24
					أركز على شريحة من الزبائن وأخدمهم بكفاءة وفعالية.	25

المحور الثاني: ترسيخ مقومات القطاع الصناعي

الرقم	العبارة	سلم القياس				
		غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
	البعد الأول: رأس المال البشري (العمالة)					
01	تسعى المؤسسة لزيادة عدد العمال من خلال توسيع وتنويع النشاط.					
02	يتم الاحتفاظ بالمعارف المتنوعة ومشاركتها بين الموظفين القدامى والجدد.					
03	تحرص المؤسسة على إشراك الموظفين في دورات تدريبية لتنمية معارفهم ومهاراتهم.					
04	يتم خلق مناصب شغل لأصحاب المهارات التي ترفع من قيمة المنتج.					
05	تعمل المؤسسة على تدريب الموظفين على المهارات السلوكية.					
	البعد الثاني: التكنولوجيا					
06	تسعى المؤسسة إلى إدخال تقنيات جديدة في العمل.					
07	تستجيب المؤسسة بسرعة للتطورات التكنولوجية الخاصة بمجال الانتاج.					
08	تعمل المؤسسة جاهدة على تطوير وسائلها التكنولوجية.					
09	يساعد استقطاب المواهب في تكوين وإعداد إطارات المؤسسة.					
10	تحرص المؤسسة على تدريب الموظفين على المهارات الرقمية لمسايرة التطورات.					

	البعد الثالث: الإدارة					
موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة		
					11 نظم المعلومات وقواعد البيانات المتكاملة للمؤسسة تساهم في اتخاذ القرارات بكفاءة وفعالية.	
					12 تقوم المؤسسة بمراجعة وتقييم عملياتها الإدارية وتطويرها بصفة مستمرة للتقليل من الأخطاء وتحقيق الاداء المتميز.	
					13 نظم المعلومات وقواعد البيانات المتكاملة للمؤسسة تساهم في تحسين أداء الأعمال.	
					14 يتميز الهيكل التنظيمي للمؤسسة بالمرونة.	
					15 يتم الاعتماد على أساليب الإدارة الحديثة كإدارة الأزمات، الإدارة بالأهداف... الخ	
موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	البعد الرابع: السياسات والحكومات	
					16 الاستفادة من الأنظمة الجبائية التحفيزية يساهم في دعم المشاريع وتوسيعها.	
					17 تستفيد المؤسسة من صناديق الدعم لترقية وحماية المنتجات الصناعية.	
					18 سهولة الإجراءات التي تضعها الدولة للمقاولين ساعدت المؤسسة على البدء في المشروع وتوسعه بسرعة.	
					19 تساهم أجهزة المرافقة المقاولاتية في دعم المقاولين وحصولهم على المعلومات.	

					20	المناخ التنظيمي للمؤسسة يشجع على الاستثمار.
موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة		البعد الرابع: المواد الأولية
					21	يتم الاعتماد على المواد الأولية المحلية في الإنتاج.
					22	يتم البحث المستمر عن المواد الأولية البديلة لتخفيض التكلفة والتوسع في المشاريع.
					23	تتم المشاركة في نشاطات المناولة من خلال إنتاج مستلزمات للمؤسسات الكبرى.
					24	تتم المشاركة في نشاطات المناولة للحصول على مستلزمات الإنتاج بأقل تكلفة.
					25	تتخط المؤسسة في شبكة تمويل خاصة تشرف على عملية تنظيم وتحسين التمويل بالمواد الأولية.

في الأخير نشكر لكم حسن تعاونكم ونقدر لكم الجهد والوقت المبذول في ملء هذه الاستمارة.

